من وحي الضمير

مفاهيم في الانتماء والمواطنة

د. علي البكالي

مركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام
Nashwan Alhemyari for Studies & Media

وزارة الإعلام والثقافة والسياحة
Ministry of Information, Culture and Tourism

من وحي الضمير

مفاهيم في الانتماء والمواطنة

د. علي البكالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: من وحي الضمير
مفاهيم في الانتماء والمواطنة
الكاتب: د. علي البكالي
مراجعة لغوية: علي أحمد قلي
الناشر: وزارة الإعلام والثقافة والسياحة في اليمن ومركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام
عنوان المركز: الجمهورية اليمنية، هاتف: ٧٧٧١١٣٦٣٤ - ٧٧٧٠٣٣٣٢٢ البريد الإلكتروني: info@nafsam.org، الموقع الالكتروني: www.nafsam.org
رقم الإيداع بدار الكتب اليمنية: (٢٢) ٢٠٢٠ - المكتبة العامة - مأرب
الطبعة: الأولى: سبتمبر ٢٠٢١م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

من وحي الضمير

مفاهيم في الانتماء والمواطنة

تأليف:

الدكتور علي البكالي

الناشر:

وزارة الإعلام والثقافة والسياحة ومركز نشوان الحميري للدراسات والإعلام

٢٠٢١

الإهداء

إلى شباب اليمن وجيله الصاعد

من طلبة الثانويات والجامعات

أهدي هذه الدروس والمفاهيم الوطنية

علي البكالي

الفهرس

تقديم بقلم ثابت الأحمدي..... ٧

المقدمة..... ٩

الوطن..... ١٣

الوطن المقدس..... ١٩

الهُوية الوطنية..... ٢٥

الهُويات غير الوطنية..... ٣٠

الذات الوطنية..... ٣٦

الأيديولوجيا الوطنية..... ٤٣

التاريخ الوطني..... ٥٠

الجغرافيا الوطنية..... ٥٧

الجغرافيا الوطنية وسياسة الجيوبوليتيك..... ٦٤

التربية الوطنية..... ٧٢

الانتماء الوطني..... ٧٨

المصير الوطني..... ٨٥

الايمان الوطني..... ٩١

النضال الوطني..... ٩٧
التضحية الوطنية..... ١٠٥
الثورة الوطنية..... ١١١
التحرر والاستقلال الوطني..... ١١٨
الخلاص الوطني..... ١٢٤
الولاء الوطني..... ١٣٢
الثقافة الوطنية..... ١٣٩
البطولة الوطنية..... ١٤٦
الكرامة الوطنية..... ١٥٣
العدالة والمساواة الوطنية..... ١٦٠
الشراكة الوطنية..... ١٦٧
الثروة الوطنية..... ١٧٧
السيادة الوطنية..... ١٨٧
السلام الوطني..... ١٩٤
الدولة الوطنية..... ٢٠١
قائمة المراجع..... ٢٠٨

تقديم

بقلم: د. ثابت الأحمدي

"من وحي الضمير.. مفاهيم في الانتماء والمواطنة".

قراءة جديدة في مفاهيم الوطن والمواطنة، يريشُ حروفها الزميل والصديق العزيز الدكتور علي البكالي، من وحي المعاناة، بروح وطنية متوثبة، يلمسها القارئ من خلال حشود المعاني المكثفة في كل عنوانٍ من عناوين هذه الدراسة، أو قل الطيافة الفكرية التي أشبع بها الكاتبُ هذه الدراسة..

من وحي الضمير.. خارطة طريق مستقبلية، على صعيد تعزيز الهُوية اليمانية، التي تبدأ من فلسفة "اعرف نفسك"، والتي يجبُ أن تتشبعَ بها الأجيالُ القادمة، عقيدة في الوجدان وثقافة في الانتماء؛ ذلك أننا ننتمي إلى واحدةٍ من أعرقِ الحضَارات الإنسانية وأقدمها على وجه الأرض، تحملُ هذه الحضارة ـ فيما تحملُ ـ موروثاً هائلاً، نستطيع البناءَ عليه والانطلاق منه؛ لاستعادة الذات الحضَاريّة التي ترنحت من فترة طويلة، ولا تزال.

إنّ الوعيَ بحقيقة الانتماء للأوطان أحدُ الضّمانات القوميّة الكبرى لسلامتها واستقرارها، وخاصّة مع المتغيرات الجديدة اليوم، وبدون الوعي الوطني وثقافة الانتماء يهدمُ الناسُ بيوتهم على رؤوسهم؛ لهذا نلاحظُ اقترانَ الحروب الداخليّة والأهليّة

بالتخلف وضعف الوعي في مختلف الشعوب التي تسود فيها هذه الحروب؛ إذ يصبح الفردُ فيها معولَ هدم لوطنه؛ وعلى أحسن الأحوال إضافة كميّة فيها، يستهلك ولا ينتج، وإنّ الاستهلاكَ بلا إنتاجٍ في أي مجتمع من المجتمعات مقدمة حتمية لحروب مستقبلية مدمرة.

التحيّة والتقدير للدكتور علي البكالي على جهوده المبذولة في مختلف نتاجاته الفكرية، التي تلامسُ جوهرَ وعمقَ قضيتنا الكبرى التي ناضل من أجلها الأجدادُ فالآباء، ويواصلُ جيلُ اليومِ نضاله بشأنها، وما لم يتم حسمها نهائياً، فإنّ جيلَ الغد سيدفع فاتورةَ فصلٍ جديدٍ من دمويّة الكيان الإمامي البغيض الذي يتعمد خلقه مع كل جيل، في ادعاءٍ زائفٍ لمزعوم مظلوميّةٍ أكثر زيفا.

المقدمة

تفتقر لغتنا الثقافية في اليمن إلى البعد الوطني بشكل كبير، بسبب نزعة التغرب التي سيطرت على العقل اليمني طوال العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة، حيث لعبت الأفكار الوافدة في صورة مذهبيات، ثم أيديولوجيات، دوراً سلبياً في تغييب البعد الوطني في التناولات الثقافية والمعرفية، وفي ميدان التعليم والمثاقفة العامة، حتى تناسى الشعب اليمني ذاته الحضارية، وسيطرت عليه لغة التمذهب والتأدلج بالوافد الاغترابي، وكأنما هو ابن يومه، مُنبَتٌّ عن أصوله التاريخية والثقافية، وهو ما أفقده معنى الاستقلال السياسي والثقافي.

لقد وَلَجَت اليمن إلى منزلق الوافد الثقافي باكراً قبل غيرها من شعوب وحضارات المنطقة العربية، فقبيل الإسلام استقبلت صراعات اليهودية والمسيحية، وبعد الإسلام استقبلت صراعات الفرق والطوائف المذهبية والسلالية، من زيدية هادويّة جارودية شيعية، وإسماعيلية فاطمية، وصوفية علوية، وشافعية تقدس الهاشمية...الخ، حيث أسهمت كل الفرق والطوائف والمذاهب الوافدة، في تدمير الذات اليمنية، وتخليق ثقافةِ تبعيةٍ واغتراب، تُلحق اليمن بصراعات التشيع والتسنن خارج البيئة اليمنية.

وبشكل أكبر عملت الإمامة الهادوية الزيدية والصوفية على تدمير الموروث الحضاري للأمة اليمانية، وتحويل الشعب اليمني العظيم إلى مجرد رعايا وسُخرة للوافد السُّلالي العلوي، الذي قدّم نفسه في صورة محتل سياسي وثقافي، تحت عباءة الدين،

وأكذوبة البطنين والحق الإلهي، وآل البيت والقداسة الزائفة، فقامت بتجهيل الشعب اليمني واستعباده، وقتله بالحروب والصراعات والفقر والمرض.

وقد عرفت اليمن في العصر الوسيط محاولاتٍ ثوريةً، قومية ووطنية، لاستعادة الذات الحضارية، وبعث الروح الوطنية، كثورة الفيلسوف أبي الحسن الهمداني، وثورة المؤرخ العلامة نشوان بن سعيد الحِميَري، وثورة المطرفيّة، وثورة الشوكاني الثقافية، غير أن تلك المحاولات الثورية لم تتحقق بالعمق الشعبي، لتغدو ثورة شعب، بقدر ما ظلت حبيسة في مستوى النخب.

وكادت ثورة ٢٦ من سبتمبر المجيدة ١٩٦٢م أن تحقق لأمتنا اليمنية شروط البعث التاريخي، والنهوض الحضاري المتجدد، بعد إطاحتها بالإمامة السلالية الكهنوتية، وإعلان الجمهورية، وتفجير ثورة التحرر الوطني ١٤أكتوبر بوجه الاستعمار البريطاني حليف الإمامة السلالية، حتى أخذ عصاه وارتحل عن عدن في يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، لولا أن النخب السياسية التالية لجيل الثورتين السبتمبرية والأكتوبرية المجيدتين، قفزت على أسوار اليمن، لاستيراد الأيديولوجيات السياسية المتغربة، من المحيط العربي مرة أخرى، فقتلت بذلك الروح النضالية الوطنية القومية، واستهلكت وثبة النهوض الوطني بمنعرجات ثانوية، حيث أغرقت الواقع السياسي الجمهوري، بصراعات الوافد الثقافي والأيديولوجي، فاغتربت الروح الوطنية من جديد، وتجذرت حالة الاغترابية في الوعي النخبوي والسياسي، وتحولت اليمن إلى ميدان للصراعات، الاقليمية والدولية، بتعدد الوافد الأيديولوجي، وتناقض مصالح الدول المصدرة، وخلال خمسة عقود من عمر الجمهورية، انعكس وعي الاغترابية الزائف في التعليم والثقافة، فأفقد الأجيال معنى الشعور بالوطن، والانتماء والنضال الوطني والروح القومية، حتى أن الطالب اليمني كان يتخرج من الجامعة، ولا يعرف عن تاريخ أمته اليمنية وحضارتها

شيئاً، وهو ما استغلته الإمامة السلالية المستترة تحت أثواب الجمهورية، لتنخر الجسد الجمهوري وتفت عضده، مستغلة صراعات النخب الاغترابية، وتحت يافطة التعدد السياسي عاد الإماميون الجدد، في صورة الميليشيا السلالية الحوثية، وذهبوا لإحياء نزعة الإمامة الهاشمية والمذهبية والسلالية، طمعاً في محو الجمهورية، وإعادة الشعب اليمني لبيت العبودية السلالية الوافدة، بالتحالف مع ايران الفرس، وافساح المجال لاستعمار إيراني فارسي جديد يحكم صنعاء، ليعود باذان مجدداً في صورة الحاكم العسكري حسن ايرلو.

ولقد أردنا من خلال هذه الأسطر، وضع بعض المفاهيم الوطنية أمام أبنائنا وطلابنا وأجيالنا القادمة، كي نعالج حالة الاغتراب الفج التي قتلت اليمن أرضاً وإنساناً وحضارة، علنا نؤسس لفكر وطني خالص قائم على الاعتداد بالذات الحضارية المستقلة.

والله من وراء القصد

د. علي البكالي

٢١ مايو ٢٠٢١م

الوطن

يُعرِّفُ أهل اللغة الوطن بالانتماء، ويقولون إن وطن الإنسان هو الذي ينتمي إليه، ويحمل جنسيته (١)، والحقيقة أن ثمة فارق كبير بين الوطن وبين الجنسية، حيث يمكن للإنسان أن يحمل جنسيات عدة، خاصة في عالمنا المعاصر الذي غدا يعطي الجنسية كمحفز للتنمية أو معالجة لإشكالات الهجرة، وبوجه عام، كي يكون الشخص مجنسًا بجنسية دولة ما، فهذا يعني أنه عضو فيها، ويمكنه الحصول على الجنسية إما بالميلاد، أو باكتسابها، أو بالزواج، أو بشروط تختلف من دولة إلى أخرى.

وقد يكتسب الإنسان المواطنة بالجنسية –أيضا– في بلد غير وطنه، حيث يشكل مفهوم المواطنة في عالمنا المعاصر علاقة قانونية بين الدولة والشخص؛ فالحكومة تمنحه حقوقًا وتوجب عليه مسؤوليات بعينها، يتساوى فيها مع بقية مواطني الدولة التي اكتسب جنسيتها.

ورغم التباينات المعاصرة في تعريف وتحديد مفهوم الوطن، إلا أننا نجد الإنسان من قديم الزمن يرتبط بالأرض التي ولد فيها هو وأسلافه، وتأسس عليها وجوده التاريخي كفرد ينتمي لأمة تاريخية، فالإنسان ليس فرداً منقطعاً لمنافعه الشخصية كما تنظر إليه الليبرالية المعاصرة، بل هو جزء من وجود تاريخي ممتد عبر الزمن، مندمج مع الجغرافيا التي نشأ فيها كمجتمع تاريخي، وعلى هذا فإن الوطن هو الوجود الاجتماعي والتاريخي والثقافي للإنسان، بكل تفاصيله، وليس فقط الانتماء أو الجنسية أو ممارسة

١ – ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، صفحة ٣٢. بتصرّف.

الحقوق وأداء الواجبات، فهذه ليست سوى آثار وانعكاسات للمفهوم، فالوطن ليس المنفعة، بل هو الوجود الإنساني والتاريخي للأمة في جغرافيا النشأة الحضارية، فهو إذاً قيمة الجغرافيا المكتنزة لتاريخ الوجود الإنساني عبر عاملي الزمان والمكان، وأما تعريف الوطن بالحقوق فحسب، فهي من المفاهيم الحديثة التي أخذت من فلسفات متعددة تقيم حاجات الإنسان على حساب كرامة الإنسان والأوطان، وتقدم المنفعة على الوجود الاجتماعي والتاريخي(٢).

والوطن ليس بالضرورة الدولة التي ينتمي إليها المرء ويحمل جنسيتها، فثمة عدد من الناس يهاجر من بلدٍ إلى آخر ويكتسب جنسية البلاد التي هاجر إليها بمرور خمس سنوات على هجرته إليها، ولكن أولئك المهاجرين يظلون متعلقين بأوطانهم التي ولدوا فيها، وأسلافهم، ولربما تنقضي ثلاثة إلى أربعة أجيال من هجرتهم، ولا يزالون يحملون الحنين إلى أوطانهم الأولى التي هاجروا منها، ويفاخرون أو يمارسون طقوسهم وعاداتهم الخاصة التي نقلوها معهم إلى بلد المهجر، ولا تزال تربطهم وتذكرهم بوطنهم الأم، ذلك أن تكوينهم الفيسيولوجي مرتبط بالبيئة الأولى التي نشأ فيها أسلافهم، وتشكلت منها ثقافتهم الحضارية.

وعلى هذا فإن الوطن مفهوم مركب من عناصر ثلاثة تشكل الوجود التاريخي للإنسان فرداً ومجموعاً، هي الأرض والإنسان والزمن، وهي العناصر الأساسية التي

---

٢ – كانت الليبرالية الغربية عند نشأتها تدعو إلى تحقيق الحريات الفردية والاقتصادية دون النظر لمفهوم الوطن، ثم نشأت الليبرالية الوطنية فأضافت لمفاهيم الحرية مفهوم السيادة الوطنية، حيث وصف جوزيف أنتال، وهو مؤرخ وديمقراطي مسيحي كان أول رئيس للوزراء في المجر بعد الشيوعية، وصف الليبرالية الوطنية بأنها «جزء من نشوء الدولة القومية» في أوروبا في القرن التاسع عشر، وكانت كلمة «وطني» بنفسها تثير الشك بالجمعيات الليبرالية. انظر:

Maciej Janowski, "Wavering Friendship : liberal and national ideas in nineteenth .century East-Central Europe", Ab Imperio, 3-4 (2000), 69-90, 80

تنشأ منها الحضارة لأي أمة في التاريخ، ويرتبط بها المرء ارتباط هوية وانتماء، ارتباط مصير ووجود تاريخي وثقافي ووجداني وقيمي، حيث يشعر أنه فرد ينتمي إلى مجتمع وأمة لها وجود ممتد عبر الزمن، يميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، الوطن الذي يعيش فينا ولا نعيش فيه، ويفسر هذا المعنى د. جمال حمدان في كتابه شخصية مصر إذ يقول: "هو تعانق بين الجغرافيا والتاريخ، حيث يصبح التاريخ ظل الإنسان على الزمان، وتصبح الجغرافيا ظل الإنسان على المكان، وهكذا نجد أن الوطن هو الحضارة وإبداع الانسان عبر القرون([٣])، وإلى هذا المعنى يشير ابن الرّومي بقوله ([٤]):

وطنٌ صحبتُ به الشّبيبة والصّبا ولبستُ ثوب العمر وهو جديدُ

فإذا تمثّل في الضمير رأيتُـــــه وعليه أغصانُ الشباب تميـــدُ

إن وطن المرء يعني وجوده في العالم، ذلك الوجود الذي يعالج خصائصه النفسية والفيسيولوجية فيجعلها من جنس انتمائه التاريخي، ويمنحه الشعور بذاته المتفردة، وقيمته الحضارية، وكينونته الثقافية بين الأمم، بحيث يصعب عليه استبداله بغيره، أو الاستغناء عنه، ليس فقط في مجال الشعور والوجدان، ولكن -أيضاً- في ميدان الانتماء والفسلجة والثقافة والهُوية، إنه الوطن الذي ناجاه شوقي في تجلياته قائلاً:

وطني لو شُغلت بالخلد عنه نازعتني إلـيـه فـي الخلد نفسي

شهد الله لم يغب عن جفوني شخصه ساعةً ولم يخلُ حسي

إنه الوجود الذي يتملك شعور المرء وأحاسيسه بالانتماء والمحبة والمسؤولية تجاه الوطن، فيرتبط مصير المرء بوطنه، وجوداً وعدماً، فرحاً وحزناً، فلا يهدأ للمرء بال وهو يرى وطنه جريحاً منكسراً، تسيل جراحاته دماً، فالوطن ليس مجرد مقام للعيش كما

٣ – د. جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية الزمان والمكان، ص ٧٢.

٤ –انظر، حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، مكتبة المدرسة، بيروت ج١، ١٠٦.

يسوقه دعاة الاغترابية اللاواعية، بل هو شعور الانتماء والمسؤولية تجاه أرض الآباء والأسلاف، وتجاه التاريخ والحضارة، ذلك الشعور الذي يمنح الإنسان الدافعية للنضال من أجل سعادة الوطن وبناء أمجاده واستعادة مكانته وحضارته بين الأمم، شعور يعتصر قلب المرء ووجدانه، فيقطر دماً حينما يرى وطنه يئن جريحاً، أو يصارع التخلف والظلمات، بينما تتقدم الأمم الأخرى، وتسبقه في منوال المنافسة الحضارية، إنها الترجمة الفعلية لقول شوقي في بعض قصائده:

وطني أسفت عليك في عيد الملا وبكيت من وجدٍ ومن إشفاقِ
لا عيـــد لي حتى أراك بأمـــةٍ شمّاء راويةٍ من الأخـــلاقِ

إن الوطن فوق مستوى الانتماء والمنفعة والجنسية، إذ لا يمكن للمرء مهما اكتسب من جنسيات ومقام في أوطان أخرى، أن يفخر بحضارة غير أجداده وأسلافه، فالوطن منبع اعتزاز الإنسان ومنبع مجده، ومادة افتخاره، فهو يمنحه الشعور بالذات والوجود أمام الآخر، ومن لا وطن له لا وجود له، ولو اكتسب جنسيات العالم، قال الشاعر عبد المحسن العراقي:

ومن لم تكن أوطانه مفخراً لـــه فليس له في موطن المجد مفخرُ
ومن لم يبنْ في قومه ناصحـاً لهم فما هو إلا خائـــنٌ يتسترُ
ومن كان في أوطانه حامـــياً لـها فذكراه مسك في الأنـام وعنبرُ
ومن لم يكن من دون أوطانه حمى فذاك جبان بل أخس وأحقرُ

إن تعريف الوطن بالمنفعة كقول البحتري:

وأحب آفاق البلاد إلى الفتى ** أرض ينال بها كريم المطلب

أو كقول بعض أنصاف المثقفين في بلادنا اليوم بأن وطناً لا تملك فيه منزلاً ولا عيشاً هانئاً لا يستحق الانتساب إليه، قول خاطئ، ينمُ عن أنانية مفرطة، تنظر إلى الأوطان من منظور الحقوق بعيداً عن فلسفة الواجب، فهي ترى الأوطان بقرةً حلوباً أو شجرةً مثمرةً لا تحتاج إلى سقيا وبذل وجهد، متناسية أن الأوطان فوق مستوى النفع المتبادل، فهي الوجود الذي يسبق المنفعة برمتها، وما المنفعة والكسب ورفه العيش إلا أثر من آثار محبة الأوطان والإخلاص لها، فمن أحب وطنه، وأخلص في بنائه، وجد ثمرة ذلك نهضةً ورفاهيةً واستقراراً.

إن مشكلتنا الحقيقية اليوم في اليمن تكمن في النظرة الخاطئة للوطن، المنبثقة من استيراد المفاهيم والأفكار الأيديولوجية المعلبة، تلك الأفكار التي تقدم الأوطان كمادة للحقوق، ومضمار للاستحقاق، بعيداً عن فلسفة الواجب والانتماء والمحبة والتضحية والمصير الوطني، فنشأت أجيال تنظر إلى الوطن بعين المتفيِّد الذي يعتقد أن له فيها حقاً مستلباً، وأن من حقه السعي للحصول على حقه بكل الطرق، ولو كلف ذلك صراعاً وحرباً وتدميراً للمجتمع، وقد صنعت هذه الرؤية القاصرة جيلاً لا يُقدّر الوطن، ولا يتفانى في خدمته، بقدر ما يسعى للإثراء منه وسرقته بكل السبل، وهو ما أفشل عملية التحول والبناء النهضوي، وأعاد بعث الصراعات المتترسة بالجهوية والمناطقية والطائفية، للاستقواء بتلك العصبيات الجاهلية ضد الوطن، سعياً لنهب الوطن وسرقته، وادعاء الأحقية والاستحقاق من خلال العصبيات والعنف.

ذات يوم سألني أحد الساسة قائلاً ماذا يعني الوطن لديكم يا مثقفين؟ فأجبته قائلاً: إن الوطن الذي نعرفه ونعرف له قيمته وقدره، غير الوطن الذي تعرفونه أنتم

معشر النخب المتصارعة، والأنانيات السياسية، والاغترابيات اللاأدرية تحت لافتة الحقوق بمنأى عن فلسفة الواجب، فوطننا في وجداننا شجرة ممتدة الجذور سامقة الأغصان، تصل عنان السماء، أما الوطن في وجدانكم فهو مجرد أرجوحة تركبونها لنيل طموحاتكم الخاصة، وبناء أمجادكم الشخصية، فوطننا نحن البسطاء يعيش فينا، في ضمائرنا، في دمائنا، يأكل منا، ونعطيه كل مشاعرنا، وكل أوقاتنا، وكل حياتنا، نحيا لبناء أمجاده، ونموت دفاعاً عن مقدراته، إنه وطن الفقراء والبسطاء الذي يعيش فيهم، ولا يعيشون فيه، لا ينتظرون منه شيئاً سوى الشعور بالانتماء إليه، وحمل أثقاله، ولا يحصلون منه إلا على ما يبقيهم على قيد الحياة بكرامة وشموخ.

الوطن المقدس

الأوطان قبل الأديان — الدين يؤكد الوطن

ثمة قصورٌ واضحٌ يكتنف وعي الإنسان العربي تجاه مفهوم الوطن وعلاقته بالدين والعقيدة، حيث تُشكّل العلاقة بين الدين والعقيدة جدليةً طويلةً في التاريخ الإسلامي، فقد نُظر للوطن من زاوية العقيدة، فحيثما وُجدت العقيدة الإسلامية أُعتبر موطنها وطناً للمسلمين، وعلى ضوء ذلك عرف التاريخ الإسلامي تعريف الوطن من زاوية العقيدة، فظهر مصطلح دار الإسلام، ودار الكفر، فالأولى يشار بها إلى البلاد الخاضعة لسلطان المسلمين وحكمهم، والأخرى تشير إلى البلاد الخاضعة لحكم غير المسلمين(٥).

لقد ظهرت المسألة الوطنية في التراث الإسلامي كما لو كانت معارضة للدين والعقيدة، فتم نفي الوطن لصالح الدين والعقيدة، وغالبا ما استخدم مصطلح الوطن بمعنى العقيدة، وفقاً لقاعدة (وطنية المسلم عقيدته)(٦)، واقتصر الفقهاء على الحديث عن حب الأوطان، وأن حبها من الإيمان بالله ورسوله، مستدلين ببعض الأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ، ومنها حديث ابن عباس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَكَّةَ

٥ – انظر، محمد السفياني، العولمة وخصائص دار الإسلام ودار الكفر، دار الفضيلة، ١٤٢١هـ، ص ١١٧، وانظر ((مجموع الفتاوى)) لابن تيمية، ج٧/٥٥٦.

٦ – هذه المقولة أوردها حسن البنا في مجموعة الرسائل، رسالة إلى الشباب، في معرض صراع الإسلاميين مع التيار الوطني الذي برز في مصر بعد ثورة عام ١٩١٩، ووقف على النقيض من التيار الإسلامي في موضوع الهوية الجمعية التي تعطي مصر هوية وطنية متميزة عن محيطها العربي والإسلامي، ومنفصلة عن الجغرافيا العربية والتاريخ الإسلامي، وتربط تاريخها بالفراعنة، ومستقبلها بأوروبا.

يوم أن أخرجته قريش منها: مَا أَطْيَبَكِ مِنْ بَلَدٍ وأَحبَّكِ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكِ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكِ (٧).

ولعل مبعث هذه الرؤية القاصرة تجاه الأوطان مفهوماً ووجوداً، تنبع من فهم خاطئ لتطبيقات التاريخ الإسلامي السياسية التي اعتمدت على العقيدة الدينية، في مراحلها الأولى كرابط لتأليف شعب متعدد الأجناس، جمعته رسالة سماوية خاتمة، حيث تتجاهل هذه الرؤية القاصرة حقيقة الخطاب القرآني الوطني للنبي ﷺ ، كقوله تعالى:((لا أقسم بهذا البلد، وأنت حِلٌ بهذا البلد، ووالد وما ولد، "سورة البلد" ١، ٢، ٣))، فهذه الآية واضحة الدلالة في إشارتها لوطن النبي ﷺ في مكة، قال القرطبي، أي أقسم بالبلد الحرام الذي أنت فيه ، لكرامتك علي وحبي لك. وقال الواسطي أي نحلف لك بهذا البلد الذي شرفته بمكانك فيه (٨).

وإذاً فالخطاب يبدأ بالقسم بالوطن الذي ولدَ فيه النبي ﷺ، ثم يثني بالمواطنة، وهي التي يشير إليها الخطاب القرآني بقوله: " وأنت حِلٌ بهذا البلد"، أي مستوطن فيه، ومواطن من مواطنيه، وهذا يعني أن القرآن الكريم لا يلغي مفهوم الأوطان، ولا يصادرها، وإنما يعزز منها، ويدعم وجودها وقيمتها كمنطلق رئيس لبناء مجتمع يتمتع بقيم المواطنة والمساواة، وفقاً لمبدأ (الناس سواسية كأسنان المشط).

وإذا كان بعض الفقهاء قد ذهبوا لإلغاء الأوطان مقابل العقيدة والدين، فإن بعض المثقفين العرب، وبدافع النقيض للفقهاء ذهبوا لتضخيم الإنسان على حساب الوطن، فأسسوا لثقافة الفيد، وغدت الأوطان بنظر النخبة الحداثية ثروة للتقاسم والمحاصصة، وصار بعضهم يلعن الوطن ويشمت فيه لمجرد ضياع حق من حقوقه، أو

٧ – رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.
٨ – انظر تفسير القرطبي، سورة البلد، ٥٩٤.

لمجرد أنه لم يلتفت له كمثقف أو سياسي يرى في نفسه الأولوية في التصدُر قبل غيره، بدعوى أن الوطن وُجد من أجل الإنسان، وأن الدين جاء لتحرير الإنسان من العبودية، وحماية حقوقه ومكاسبه، وبين هذين الحدين والطرفين ضاع الوطن، وتم التفريط فيه وخيانته.

ولو أننا تساءلنا بشكل مبسط فقلنا: أيّها خُلق أو وجد أولاً، هل الإنسان؟ أم الأوطان؟ أم الأديان؟ والإجابة على هذا السؤال لا تحتاج إلى تكلف، ولا عناء بحث، فالقرآن الكريم يخبرنا أن الكون وجدَ قبل الإنسان، كما في قوله تعالى: " خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ" السجدة، ٤. ومصادر الجيولوجيا تخبرنا أن عمر الأرض لا يقل عن ٤٥ بليون عام، في حين أن عمر الإنسان على وجه الأرض، في أبعد التقديرات لا يتعدى ٤٠ ألف سنة، منذ العصر الحجري الأول (٩)، ولا شك أن الأديان كانت لاحقة لخلق الإنسان، فلا تزال نظرية تطور الإنسان تشكل جدلية كبيرة بين الفلاسفة والعلماء، حيث يعتقد أغلب الفلاسفة أن آدم عليه السلام، يشكل الإنسان العاقل، وأنه سبقه إنسان غير عاقل يقدر عمره بمليوني عام على الأقل قبل وجود الإنسان العاقل.

وبالنظر في هذه الحقائق الوجودية يتبين أن ترتيب الوجود البشري ابتدأ من خلق الأرض قبل الإنسان، واعدادها للحياة، ثم خلق الإنسان ليكون المستوطن فيها، ثم جاءت الأديان لتقويم توجهات الإنسان وسلوكه، والربط بين عوالمه الروحية والمادية، وإذاً فإن الأرض خلقت ووجدت قبل الإنسان، وقبل الأديان، وهو ما يعني أن الأوطان حاضنة الإنسان والدين، فلولا الوطن، ما وجد المجتمع والشعب، ولا وجدت العقائد والأديان، ولولا المجتمعات والشعوب ما وجدت الأديان والعقائد، لأن الأديان

٩ – انظر، وويل ديورانت، قصة الحضارة، ج١، ص ١٥٣–١٦٠.

إنما أنزلت على الأمم والشعوب، فكان كل نبي يبعث في قومه وأمته بشيراً ونذيراً، ومعلما ومرشداً، وبهكذا ترتيب تظهر قيمة الأوطان وأهميتها، وأن العقائد والأديان، جاءت لإصلاح الإنسان، وبناء الأوطان، وأي سلوك يؤدي إلى تدمير الأوطان فليس من الدين ولا من الإنسانية في شيء، بل هو سلوك وحشي، ينم عن أنانية وجهل تجاه حقيقة الأوطان والدين والإنسانية.

ومن جهة أخرى نجد الإنسان عبر التاريخ الطويل فرداً ومجتمعاً منذ القدم، كان له وطن قبل أن يتدين أو يكون له دين، فما من أمة بعث فيها نبي إلا وكانت مستوطنة في جغرافيا محددة عرفت بها، ما يعني أن ارتباط الإنسان بالوطن قد سبق ارتباطه بالدين بنحو ٩٠ ألف سنة على الأقل، فهناك حفريات وآثار لمقابر عثر عليها في اليمن، وتم فحصها بالكربون المشع من قبل البعثة الروسية ١٩٨٥م، تؤكد علمياً أن الإنسان عاش في هذه الجغرافيا منذ مائة ألف عام (١٠)، وهو زمن سحيق موغل في القدم، قبل وجود الأديان كلها.. وإذاً فقد استقر الإنسان هنا منذ القدم، وكان له بيت ووطن، وعاش آلاف السنين قبل أن تدركه العقائد والأديان، ومن المعروف أن قدامى اليمنيين آمنوا بداهة بأن الكون تحكمه قوة واحدة، هي قوة الإله الواحد رحمن ذي سماوي، وأنهم بنوا المعابد للإله رحمن ذي سماوي قبل ميلاد ابراهيم عليه السلام بما لا يقل عن ألف وخمسمائة عام على الأقل(١١)، وأنه على مدى التاريخ كله كان إبصار الإنسان اليمني وبصيرته قد أدركا ولامسا الوطن كواقع ووجود، منذ أن غادر الإنسان اليمني مرحلة" التقاط الطعام" التي كان يتجول فيها بين الأشجار والغابات باحثاً عن طعامه، ليدخل إلى مرحلة الزراعة والعائلة والاجتماع الإنساني القائم على فكرة الوطن، وهو ما تدل عليه قصة قوم عاد الذين ارتبطوا

١٠ – انظر، الفرح الجديد في تاريخ سبأ وحمير، ج١، تقرير البعثة الروسية، ص ٣٢.
١١ – نفس المرجع.

بالأرض والجغرافيا، وحاولوا السيطرة على بلاد واسعة من الأرض وضمها إلى موطنهم الأصلي دون وجود سكنى فيها، كما قال تعالى: " أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ" الشعراء. (١٢٨).

إن الحديث عن العلاقة بين الدين والوطن هو في الأساس بحث عن أسبقية الوجود بالنسبة للدين والدولة، وعن العلاقة بينهما، ومما لا شك فيه أن الأديان شكلت في مراحل مختلفة رافعةً حضارية للأمم، ومسوغاً ثقافياً للاجتماع التاريخي، خاصة في منطقتنا الشرقية العربية، حيث تقف الأديان خلف الظاهرة الحضارية ساندةً لها، منذ نوح –عليه السلام– مروراً بهود نبي اليمنيين وأبيهم الأكبر، ثم صالح وذي القرنين وشعيب ولقمان وإبراهيم وإلى محمد خاتم النبيين، غير أننا ومن خلال البحث في أصول الاجتماع التاريخي في هذه البقعة من الجغرافيا، وفي غيرها من العالم، نجد أن الانسان انتقل إلى فكرة الدولة والاجتماع المنظم من خلال تجاربه الأولية، أو بالأصح من خلال المحاولة والخطأ، فاكتشف فكرة الاجتماع وتأسيس الدولة، فلما بلغ من القوة ما يجعله يؤسس للبغي والظلم والتوحش، جاءته الرسالات السماوية، تعيد له توازنه الإنساني، وترشده إلى السلوك القويم، يدل على ذلك قصة قوم نوح كأقدم أمةٍ في تاريخ المنطقة بغض النظر عن موطنها الأصلي الذي نعتقد أنه جنوب الجزيرة العربية، حيث تحكي الأسطورة اليمنية أن صنعاء مدينة سام بن نوح، فالقرآن الكريم يحدثنا أن الله تعالى أرسل نوحاً إلى قومه (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)، وهذا يعني أنهم كانوا قد بلغوا درجة من السلطة والمكانة، فهم قوم بينهم ارتباط سياسي وتاريخي، بل وصار لهم دولة وسلطة بدليل أن نوحاً عليه السلام حينما شكاهم إلى الله تعالى أخبر أنهم اتبعوا ملكهم ورئيسهم وتركوا دعوته فقال:" وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا (٢١)، وكانت سلطتهم قد بلغت من القوة مبلغاً، بدليل قوله:(وَمَكَرُوا مَكْرًا

كُبَّارًا)(٢٢)، وهذا يدل على أن وجود الدولة في التاريخ سابق لوجود الدين، رغم أن العلاقة بين الدين والدولة تكاملية وتخادمية، فالدين يدعم الدولة والنظام والقانون، والدولة تحمي الدين وترعاه.

ومن خلال هذه التطوافة المختصرة يمكننا القول إن للأوطان قداسة سابقة لقداسة الأديان، فما من دين أنزل، ولا نبي أرسل إلى قوم من الأقوام إلا كانوا قد تأسسوا في جغرافيا محددة عرفت بهم، تسمت باسمهم، بل إننا نجد الأديان والعقائد قد تسمت غالباً بأسماء الأمم التي أرسلت إليها، فيقال ديانة قوم عاد، وديانة قوم هود، وديانة قوم موسى، وديانة بني إسرائيل، وديانة العرب، وليس ذلك فحسب، بل نزلت بلغتهم وبيانهم، كما نزل القرآن الكريم بلسان العرب ولغتهم، بما يعني التأكيد على قداسة الأوطان، وأنها موطن الإنسان والأديان، فلا يمكن لدين أن ينتشر ويعلو في غير موطن، ولا لحضارة أن تنشأ في غير وطن، ومن هنا كانت الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة بحثاً عن الوطن الذي تستوطن فيه الفكرة والعقيدة والإنسان، فقد رحل الإنسان ممثلاً في النبي ﷺ وصحبه، ورحلت معهم العقيدة، كلاهما رحلا من مكة إلى المدينة بحثاً عن العنصر الثالث المفقود، وهو عنصر الوطن المقدس.

الهُوية الوطنية

ظلت الهُوية من المفاهيم الجدلية في العصور الوسطى والحديثة وعصرنا الحاضر، وخاصة مع ظهور الأيديولوجيا المتعدية للأوطان والعولمة والمعلوماتية التي انتهكت خصوصية الأوطان وهويات الشعوب محاولة التأسيس لما تسميه الإنسان العالمي الذي يحتكم لقيم معولمة تحكمها وحدة قياس المادة والكم، وتستنفع منها شبكات التقنية المتحكمة بالسوق والمعلومة والذوق العام للإنسان المعاصر.

ومهما يكن فإن الشّعوب والأمم على اختلاف توجّهاتها وأديانها ومكوّناتها الثقافية والاجتماعية حرصت عبر التاريخ على إيجاد بصمة تميّزها عن غيرها، وتجعل لها مكانة خاصّة فريدة تتسم بها؛ بهدف تحقيق التميز والتقدّم والارتقاء الإنساني الذي لا يمكن أن يكون دون وجود طابع فريد يميز كل أمة عن غيرها، وكل شعب عن غيره، وهذا ما أطلق عليه علماء السياسة مفهوم الهوية، وهو المفهوم الذي يجمع أبجديات وجود الإنسان الاجتماعي، وانتمائه إلى أصل تاريخي، وأفكاره ومعتقداته التي تميز ثقافته عن غيرها من الثقافات، ومعاناته واشكالاته المنبثقة من قصة وجوده التاريخي وتطوره عبر الزمن في كل جيل، وصولاً إلى التعريف الإجرائي للهوية في صورة المعلومات الأساسية للشخص، كالانتماء وواجباته، وبطاقة الهوية، وحقوق المواطنة وغيرها، وفي قاموس المعاني هوية الشيء قعره، وهوية الإنسان هي حقيقته وأوصافه التي تميّزه عن غيره من الأفراد (١٢).

١٢ – قاموس المعاني، تعريف ومعنى هوية – معجم عربي عربي.

وللهوية مستويان الفردي والجماعي، فعلى المستوى الفردي تعني شعور الفرد بذاته، وإحساسه بفرديته وقدرته على المحافظة على قيمه ومبادئه وأخلاقياته وسلوكياته في المواقف المختلفة، وهو ما يمكن تسميته بالشخصية، أي الصفات الجوهرية التي تميز الإنسان عن غيره، سواء كانت صفات خلقية أو خلقية مكتسبة، كالعلم والفكر والابداع والمهنة وغيرها.

وأما في المستوى الاجتماعي الوطني فالهوية تعني الخصائص والسمات التي تتميز بها الأمة أو الشعب، وتترجم روح الانتماء لدى أبنائها، ولها أهميتها في رفع شأن الأمم وتقدمها وازدهارها، فبدونها تفقد الأمم كل معاني وجودها واستقرارها، بل يستوي وجودها من عدمه.

ولا ينفك المستوى الفردي عن المستوى الاجتماعي في مسألة الهوية، فالفرد كعضو في مجتمع وأمة، ينتمي إلى هوية عامة يعتز بها، ويدافع عنها، وتنعكس خصائصها الثقافية والوجدانية في سلوكياته ومشاعره وأحاسيسه، فهو فرد ينتمي إلى مجتمع وأمة، ذو تاريخ وحضارة، وشخصية ممتدة عبر الزمن.

وتعني الهوية الوطنية الانتماء للأرض المستقلة المحررة التي تشكل الوطن التاريخي، وفقاً لتعريفات فلاسفة التاريخ، فالهوية الوطنية هي مجموعة القيم والأخلاق التي تنعكس أفعالاً وسلوكاً يجسد الشخصية الحضارية والاجتماعية للمجتمع والأمة، ويحقق التواصل المتطور بين عناصر المجتمع، بما يخدم استقرار الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه، فهي إذاً حقائق الانتماء والمحبة والولاء والنضال والعطاء التي يحملها الإنسان في قلبه وضميره وعقله، تجاه وطنه، ويترجمها سلوكًا عملياً، لخدمة الوطن وبناء أمجاده، وتطوير قدراته المنتجة في شتى المجالات.

وليست الهوية مجرد مفهوم فلسفي أو سياسي يمكن التعبير عنه بكلمات بسيطة أو عميقة، بل هي حقيقة الوجود الحسي والمعنوي للشعب والأمة، فهي مركب تأليفي من عناصر خمسة مادية وتاريخية وثقافية ونفسية واجتماعية، في إطار تنظيم متكامل ومتسق، يشكل وحدة كلية، وحقيقة اجتماعية تنطوي على وجود شعب وأمة بخصائص حيوية تميزه عن غيره، وهي:

١- جغرافيا الوجود التاريخي، حيث تقوم الهوية على المبدأ الجغرافي بدرجة رئيسة، فالجغرافيا تمثل مركز الهوية فهي كالنواة بالنسبة للذرة، فكل أمة لها جغرافيا تسمت باسمها، وظهرت فيها تاريخياً فأنشأت مجتمعاً ودولة وحضارة، وصارت الأجيال تنتسب إليها جيلاً بعد جيل، مهما تباعد الزمن، فالإنسان اليمني عبر الزمن اكتسب صفة اليمانية من تاريخ حضارته الأولى التي وجدت على هذه البقعة الطاهرة من الكوكب، وخلدت وجودها الحضاري بالآثار والنقوش والمستندات والمخطوطات التي تحكي للأجيال تفوق الأجداد وبطولاتهم التي طوّعت التاريخ في بناء الحضارة والأمجاد.

٢- التاريخ الحضاري للأمة والشعب، والتاريخ في الأصل وعاء التجربة، ويمدنا بمادة الإبداع وصور النجاح والبطولة، ومراحل الإخفاق والتراجع، ولكن الهُوية تقوم على تاريخ اللحظة الوالدة للمجتمع التاريخي، وهي المرحلة التي استطاع فيها المجتمع تسجيل حضورٍ مؤثرٍ في قلب الحضارة الانسانية، أي لحظة الوجود التاريخي المتفرد في الزمن، وهي اللحظة التي انبثق فيها الوجود الحضاري للأمة كدولة وحضارة ونظام متفوق على غيره، ومهمة الذاكرة التاريخية للأجيال، هي أنها تعالج مشكلة القابلية والانكسار، وتعيد بعث الذات الحضارية من جديد للأمة في كل جيل، وهذه هي الأهمية الاستراتيجية للبعث التاريخي لأمجاد الأمة، إذ لا يمكن لأي شعب وأي أمة أن

تعاود النهوض الحضاري، دون أن تستند على تراث الأسلاف، وروحهم التاريخية، وأمجادهم الحضارية.

٣- اللغة الثقافية، حيث تشكل اللغة أدوات التواصل والتفاهم والتخاطب بين أفراد الأمة وعناصرها، ومادة الثقافة التي تكتنز إبداع الأمة وأفكارها وإنتاجها، وتُسجل ذلك للأجيال جيلاً بعد جيل، واللغة مفتاح التطور الحضاري كله، وإذا كانت اللغة هي مفتاح التعلم والتخاطب والتحضر، فإن مادة هذه اللغة ومنهجها هو الفكر العلمي والثقافي الذي تترجمه لغة التخاطب إلى الأجيال، فتصنع منهم جيلاً متجدداً، بثقافة الأسلاف والأمجاد في كل عصر، بما يحقق للأمة والشعب تجددها المتطور عبر الزمن، فلا يمكن لأمة أن تخطو نحو المجد خطوة واحدة، دون أن تعالج أساسها الثقافي المتمثل في لغة الخطاب والفكر والثقافة، إذ يشكل تراث التخلف في مراحل الانحطاط عائقاً أمام تطور العقل وإبداعه، وعائقاً أمام تحضر المجتمع.

٤- النسيج الاجتماعي أو ما يسميه البعض شبكة العلاقات الوطنية، وهي دليل إثبات الشراكة والاندماج الاجتماعي، فالنسيج الاجتماعي المندمج يعمل على معالجة إشكالات التمييز والتمايز والطبقية وتذويب الصراع، فيضع الجميع أمام قانون واحد، هو قانون المساواة والمواطنة، ولكنه في مجتمعات التخلف يبدو مشوباً بتشوهات تعصبية تبقي على عاهة التمايز والاستعلاء والطبقية والانغلاق، وهي الأمراض الفتاكة التي تمنع حدوث الاندماج الاجتماعي، وتقوِّض الهوية الوطنية، وتزرع هُويات وانتماءات طائفية وفئوية تفتت الوجود الاجتماعي، وتخلق عصابات تدمر الوطن، وتقضي على نسيجه الاجتماعي، كما هو حاصل اليوم في النسيج اليمني، ولذا فإن أول مهمة يقتضيها المشروع الوطني هي إعادة تأهيل شبكة العلاقات الاجتماعية طبقاً للذات الحضارية الوطنية الجامعة، وبعيداً عن النزعات الوافدة والمستوردة التي تشكل حالات التخلف والجمود، والاغتراب والاستلاب الحضاري.

إن الثقافة في الأصل وعاء التعدد، وليست مؤسسة للهوية، ولكنها داعمة لها، فالثقافة تكتسب وتتداخل من مجتمع لآخر، ولكن الأصل الثقافي التاريخي لكل أمة ومجتمع، يظل محفوظاً في مكونات النشأة الحضارية الأولى، وهو ما يتطلب عند معالجة الهوية والذات الحضارية للأمة اليمنية، إصلاح لغة الخطاب الثقافي، من خلال إعادتها إلى الجذر الحضاري، وإزالة كل ما علق بها من دواخل عصور التخلف والانحطاط، ومشكلات التقليد والجمود والاغتراب، ذلك أن ثقافة أفكار المقابر، أو الثقافة الجامدة، أو ذات القابلية الاغترابية المستوردة تحت مسمى الأدلجة الوافدة، لا تسمح بتجدد الهوية، بقدر ما تغذي صراع الهويات القاتلة للوطن والشعب، وتستدوم تغييب الذات الوطنية الواعية.

إن هُوية الوطن تعني حقيقته المطلقة وصورته المطابقة لوجوده الحضاري، فهوية الشيء كما يعرفها الفلاسفة، هي حقيقته المطلقة التي تشتمل على صفاته الجوهريّة التي تميّزه عن غيره، كما أنها خاصيّة مطابقة الشيء لنفسه أو مثيله، وهو ما يعني أنه لا يمكن لهوية وطن ما أن تُستقدم من خارج ذاته، إذ أن ذات غيره ليست ذاتاً له، بل هي التبعية والتغرب عن الذات الحضارية للوطن، وهذا ما هو حادثٌ وحاصلٌ في مجتمعنا اليمني، حيث نعيش اليوم حالةً من التغرب عن ذاتنا الحضارية، ووجودنا التاريخي، بسبب صراع الهويات الوافدة، التي لا تنتمي إلى بيئتنا اليمنية، وحضارتنا التاريخية، وتحاول أن تفرض نفسها على شعبنا اليمني ذوقاً عاماً، وسلطة سياسية، طائفية إيرانية أو نزعة مناطقية، أو أيديولوجية اغترابية، تغذي نزعة الصراع والعنف، وتُبعد اليمن عن الاستقرار والمواطنة.

الهُويات غير الوطنية

لو سألت يمنياً في تسعينيات القرن المنصرم هل أنت زيديٌّ أم شافعي سُني أم شيعي؟ لأجاب عليك وملؤه غضب وغيض، يا هذا أنا يمنيٌّ ولست زيدياً ولا شافعياً ولا أعرف الشيعة ولا السنة، أنا أنتمي إلى شعب عريق ذي حضارة ممتدة يسمى اليمن، فلماذا تحاول أن تنسبني لخزعبلات وترهات من القرون الوسطى؟ لكن لو أعدت السؤال عليه بعد عام النكبة الحوثية وسقوط صنعاء ٢٠١٤م، سيجيب عليك بإجابات تثبت الانقسام وتؤصل لاتجاهات التشيع أو التسنن أو الطائفة أو المنطقة أو القبيلة، فما الذي تغير؟

الجواب أنه عندما تحضر الدولة ولو بشكل رمزي تحضر معها مفاهيم الانتماء للتاريخ والأوطان والهويات الجامعة، وحينما تغيب الدولة تحضر لغة الهويات القاتلة الماقبلية، فيذهب الشخص للانتماء لطائفته وقبيلته وعشيرته ومنطقته وجماعته الأيديولوجية، فتحلُ هذه الأشكال غير الوطنية مكان الوطن، وتأخذ مقامه وقداسته، ويتحول الوطن إلى ساحة للصراعات والحروب الطائفية والجهوية والمناطقية، لأن غياب الدولة وانهيارها بالمفهوم العام الكلي الجامع يفتح الشهية للطوائف ذات البعد السياسي تجاه السلطة والمال، فتنهض لحشد عناصرها وتنظيمها في صورة ميليشيا مقاتلة لفرض سيطرة الطائفة على الدولة، وإقامة أحلامها وطموحاتها الطائفية والمذهبية والمناطقية على حساب الشعب والوطن والجغرافيا والتاريخ.

هذا بالضبط ما هو حاصل في اليمن منذ العام ٢٠٠٤م حينما بدأت الميليشيا الحوثية بحمل السلاح في وجه الدولة مدعية أن السلطة في اليمن يجب أن تكون سلطة طائفية محتكرة ومختزلة في سلالة آل البيت العلويين الشيعة حلفاء إيران، وبدعم

خارجي استطاعت السيطرة على صعدة بعد ستة حروب هزلية مع الدولة، لعبت فيها الصراعات السياسية لعبة النكاية فأتاحت للميليشيا الإمامية الطائفية نشر خرافاتها وهويتها القاتلة، والتمدد من صعدة إلى عمران إلى صنعاء، حتى اسقاط الدولة واحتلال مؤسساتها، وفرض معركة سلالية بلغة طائفية على الشعب اليمني الموحد المنسجم المتجانس، لتقوم هذه الميليشيا عبر حربها الطائفية بتمزيق النسيج الاجتماعي وتدمير مفهوم الهوية والانتماء الوطني لصالح الانتماء للطائفة تحت مسمى النطفة الطاهرة والعرق المقدس وآل البيت والسلالة العلوية والزيدية والحوثية، وهي هوية قاتلة لحقيقة الوطن والوطنية، والوجود الاجتماعي والتاريخي لليمن واليمنيين.

لقد كتب الدكتور الروائي اللبناني أمين معلوف المقيم في فرنسا كتابه (الهويات القاتلة) تحت ضغط الواقع العربي المنقسم اليوم بين حروب ميليشيا الطوائف والعشائر، وتطرق لخطر الهوية حين تحصر في قوام واحد... فيقوم المرء بإصدار الأحكام على الآخر ببرودة أعصاب، تنتهي بسفك الدماء، وتسجن الآخرين داخل انتماءات ضيقة؟ ثم يعود ويجيب على تساؤله في ثنايا دراسته مؤكداً تأثير الدين المذهبي والطائفة وتمسك الكثيرين به على حساب مكونات الهوية الأخرى، لكنه يضع هذا كله في قالب آخر هو قالب الاستثمار السياسي الدولي للتوجهات الطائفية والمذهبية والعشائرية في المنطقة كأدوات للصراع الدولي.

وتعزو دراسة جديدة لمركز حرمون للدراسات المعاصرة تحت عنوان "سياسات الهوية الطائفية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط" بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٢٠م، المشكلة الطائفية إلى طبيعة السياسات الدولية في المنطقة فتقول: "حازت الطائفية مكانة بارزة في المناقشات حول السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط؛ إذ دار كثير من النقاش حول أهمية سياسات الهوية الطائفية في العلاقات الدولية، في مرحلة ما

بعد الانتفاضات العربية...فعندما يتعلق الأمر بفهم دور سياسات الهوية الطائفية في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، في العقد الأول من مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية، يجدر الانتباه إلى بعض القضايا الخلافية في الجدل الطائفي الأوسع، وإعادة النظر في بعض النقاشات الأكثر كلاسيكية حول نظرية العلاقات الدولية"(١٣).

لقد تداخلت السياسات الدولية في المنطقة العربية بعد أحداث ٢٠١١م فاقترح البعض إمكانية ظهور "شرق أوسط جديد"، يمكنه أن يمهد الطريق لنوع جديد من سياسات الهوية، قائمة على أساس العرق أو المذهب أو الطائفة أو الدين، وقد كان هذا الامر مطروحاً في رؤية البعض منذ ثمانينيات القرن المنصرم، حينما بدأت التوجهات الدينية السياسية تتفوق في ميدان المعارضة على التوجهات الليبرالية والعلمانية، ويبدو أن تراجع الجناح الليبرالي العلماني في البلاد العربية قد أقنع الفاعلين الدوليين باستحالة تمكين النموذج الحداثي الديمقراطي، وأن السبيل لاقتياد المنطقة هو إغراقها في صراعات الطائفية من خلال السماح لإيران بتوسيع نطاق تأثيرها على العناصر الشيعية، والسعي لتفجير ثورات وانقلابات طائفية وسلالية عرقية، ومناطقية عصبوية، تؤدي لتفكيك الدول، وتمهد الطريق لإعادة رسم خارطة جديدة لدول المنطقة قائمة على أسس طائفية وعرقية وإثنية.

وفي دراسة للجنرال الأمريكي المتقاعد (رالف بيترز) بعنوان (حدود الدم) نشرت في مجلة أرمد فورسيس (القوات المسلحة الأمريكية) بتاريخ يونيو ٢٠٠٦م، يدعي بيترز: "إن الحدود التي تفصل بين الدول في العالم ليست عادلة، لكن الحدود الأكثر ظلماً في العالم، هي تلك التي تشكل الدول الافريقية ودول الشرق الأوسط والتي رسمها

١٣ – مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سياسات الهوية الطائفية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، 06 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

تشرتشل، إذ تسببت بمشكلة للأقليات في المنطقة؛ والتي عانت في اعتباره من التقسيم الفرنسي ـ البريطاني السابق؛... وأن الحل المناسب لها يقوم على اعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط؛ على أساس عرقي ديني، عن طريق إثارة نعرات طائفية دينية في سكان المنطقة بحيث تكون رغبة التقسيم نابعة منهم بدعم وتشجيع و تمويل أمريكي... فيما يسمى بخطة "حدود الدم"(١٤).

ولم يكد ينتهي الجنرال "بيترز" من طرح فكرته الطائفية حتى ظهرت دعوات عديدة من مراكز أبحاث غربية تنادي بدعم مطالب المعارضة الراديكالية بالانفصال السياسي، والحكم الذاتي في المرحلة ٢٠٠٧-٢٠١٠م، وبرزت على إثرها مظاهر التعاون بين المؤسسات الرسمية الغربية، وبعض الجماعات المتطرفة الطائفية والإثنية والمناطقية في الشرق الأوسط واليمن خاصة، والتي أخذت تدعو إلى الانفصال السياسي والاستقلال الإداري على أسس طائفية ومناطقية، وهو ما شجّع بعض الباحثين الغربيين للتقدم بأطروحات أكثر جرأة فيما يتعلق بإعادة رسم خريطة المشرق العربي على أسس إثنية ومذهبية وطائفية(١٥).

لقد دأب عدد من المحللين الغربيين على مدى عقدين من الزمن على دراسة مظاهر الدعم الأمريكي والأوروبي لهذه الجماعات المتطرفة الطائفية والإثنية والمناطقية في الشرق الأوسط، وإبداء التفهم لمطالبها بالانفصال السياسي، أو الحكم الذاتي، ومن أبرز هذه الدراسات: كتابات الباحث الأمريكي من أصل إيراني "ولي نصر"، الذي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنّت مبدأ (تمكين الأقليات) في العالم العربي منذ عام ٢٠٠٣م، وأن مصالح الولايات المتحدة قد ارتبطت بجماعات إثنية

١٤ – حدود الدم، كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الأفضل، مجلة أرمد فورسيس (القوات المسلحة الامريكية) عدد ٢٠٠٦م، ترجمة علي الحارس،

١٥ – انظر، تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية، رابط: http://iswy.co/e10t0t

وطائفية متحمسة لمشاريع دعم الديمقراطية الأمريكية، مؤكداً أن مفتاح التغيير في الشرق الأوسط ينبع من العراق التي تم تغيير موازين القوى فيها بصورة "أكثر واقعية"، حيث يضمحل دور الحركات العلمانية فيها، وتندرس معالم الأيديولوجيا والفكر، في حين تفرز العمليات الانتخابية ممثلين عن الأعراق والطوائف بدلاً من منسوبي الأحزاب والحركات السياسية، مشيراً إلى أن هذه القوى المجتمعية هي التي ستهيمن على الساحة السياسية في الشرق الأوسط وستستحوذ على الموارد والثروات في مرحلة ما بعد الإطاحة بالأنظمة السياسية، وأن إيران هي الدولة الأكبر في المنطقة وتمارس نفوذاً على عدد من الجماعات الطائفية والعرقية المرتبطة بها فكرياً وعقائدياً(١٦).

لقد باتت الطائفية موضوعًا مطروحاً على جدول الأعمال الأكاديمي الأمريكي والأوروبي لسياسات الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وأصبحت شعارًا في السياسة والإعلام والأوساط الأكاديمية؛ فالنقاشات السابقة حول إمكانية أن تكون الطائفية أمرًا مهمًا، قد استُبدلت باعتراف متزايد حتى بين المتشككين السابقين بأن الطائفية أصبحت عاملًا حقيقيًا في السياسة، وقد انعكس ذلك في ظهور موجة منشورات حول الطائفية الشيعية/ السنية، في الشرق الأوسط، تناقش كيف يمكن تصور الطائفية وتحويلها إلى مفهوم وتخطيطها وشرحها، من حيث أسبابها وعواقبها، على السياسات المحلية والإقليمية (١٧).

---

١٦ – نفسه.

١٧ – Mabon, S. and L. Ardovini, eds., Sectarianism in the Contemporary Middle East (London: Routledge, 2018); Hinnebusch, R., "The Sectarian Revolution in the Middle East," R/evolutions: Global Trends & Regional Issues 4, no. 1 (2016); Valbjørn, M. and R. Honeybush, "Exploring the Nexus between Sectarianism and Regime Formation in a New Middle East: Theoretical Points of Departure," Studies in Ethnicity and Nationalism 19, no. 1 (2019); Haddad, F., Understanding 'Sectarianism': Sunni–Shi'a Relations in the Modern Arab World (London: Hurst Publishers, 2020).

وهكذا فرضت علينا عربياً ويمنياً قضية الهويات الماقبلية الطائفية والمناطقية، وإن من أخطر الهويات القاتلة الهويات العرقية الطائفية المسيَّسة، ومن أخطرها ميليشيا الإرهاب الحوثية التي جمعت بين الطائفية والعرقية والمذهبية والنزوع إلى السياسة بالعنف وبدعم خارجي، فهي تقوم بنقل الهُوية الطائفية والإثنية من مجالها المجتمعي الثقافي إلى الحيز السياسي فتجعلها هويات قاتلة لوحدة الأمّة اليمنية، ومدمرة لمؤسسة الدولة الجامعة، وممزقة للنسيج الاجتماعي، وهو تسييس عرقي للمجتمع، يخلق بالضرورة التخندق الهوياتي المتبادل، ويُولّد صراع الهويات على الدولة كسلطات وثروات وفضاءات وسيادة ومواطنة.

إن تسييس الهويات الطائفية والعنصرية أفضل وصفة استعمارية لقتل روح الأمّة الوطنية، وتشظي وحدة واستقرار المجتمع، وجعل الشعب فرقاً متحيزة، وجماعات متضادة، فاعتماد الجبهات (العرقطائفية) بالحياة السياسية مصداق للتصنيع السياسي للهويات القاتلة، وإعادة إنتاجها، يؤدي إلى ائتلافات عابرة لتخوم الوطن، يتراجع أمامها العمل السياسي الديمقراطي لصالح ائتلافات الهويات الفرعية، والتأسيس الجبهوي لحشد طائفي وإثني ومناطقي يقضي على الدولة الوطنية، ويؤسس لتمزقات غائرة في النسيج الاجتماعي، ستؤدي مع الزمن في ظل الدعم الخارجي إلى تمزيق الجغرافيا الوطنية وصناعة إعاقة دائمة للدول والشعوب في المنطقة.

الذات الوطنية

الذات الوطنية تعني روح الأمة المندمجة في البعدين بعد الزمان وبعد المكان، إنها تعني الذات الحضارية للأمة في صورة قيمية مقننة، تقيم الوطن وترعى المواطنة، وهي وحدها التي تستنطق الواقع وتستطيع استغلال تناقضاته لصالح تدعيم إرادتها الفاعلة في الحاضر والمستقبل، ولا تكون ذاتاً واعية حتى تكون متأصلة ومتصلة، متأصلة عبر تجارب الماضي المستحضرة في الذهن حضوراً له مصاديقه النظرية والعملية، ونعني بالمصاديق الصور الحسية الواقعة تحت سلطة الإدراك والمشاهدة والتجربة.

وأما صلتها بالواقع فإنه يأتي فرعاً للتصورات والأفكار المسبقة التي تترسم في الذهن في صورة قناعات وعقائد راسخة عن الحياة والأحياء والعلاقات والنشاط، ومن هنا يقال: "الشيء فرع عن تصوره" والواقع هو صورة متحركة للقناعات والأفكار التي يؤمن بها الإنسان ويتبناها ويتحرك في فضاءاتها.

ومن هنا كانت الذات الواعية هي جوهر عملية الإرادة والفاعلية في مسائل التغيير والبناء الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تمتلك معتقدات واضحة حول تاريخها وتراثها وإسهامها الحضاري ودورها الإنساني هي في الأساس مجتمعات تفتقر إلى الوجهة، أو أنها مجتمعات ليس لها بوصلة تهديها طريقها القويم، وبعبارة أوضح متذبذبة الهوية والوجهة، فليست الهوية مجرد وجود بشري وأثري، ولكنها بالدرجة الأولى شعور نفسي بالاستعلاء والترقي والتفرد على الغير، وهو شعور لا يقود إلى البغي والعدوان ولكنه يحمي الذات الاجتماعية من التعرض للهدم والتدمير بفعل الداخل أو الخارج، فالمجتمعات تسير في تنافس متواصل سواء في نطاق الشخصية القومية الواحدة أو على مستوى الأمم والحضارات، فالقاعدة العامة التي تحكم العلاقة بين المجتمعات

والشعوب هي قاعدة التداول طبقاً لقوله تعالى:"...وتلك الأيام نداولها بين الناس ولتستبين سبيل المجرمين..." ١٤٠ آل عمران.

وحتى تتضح حقيقة النجاح من الفشل في المسألة الحضارية لا بد أن تحظى كل المجتمعات بفرصة مكافئة تثبت من خلالها أهليتها للمنافسة، وتقدم نموذجها الخاص كتجربة متفردة يستفيد منها المجتمع الإنساني قاطبة، وهي لا تستطيع تقديم نفسها إلا طبقاً لطريقتها المغايرة وفلسفتها الخاصة لكل مفردات الحياة، ومن هنا كانت الثقافة الوجه الآخر للحضارة بالنسبة لكل مجتمع على حده.

وإذا كانت الفكرة الثقافية بالنسبة لمجتمع ما تشكل وعاء حضارته ووجهها الجميل ولسانها الناطق، فان المجتمعات التي لا تقيم لذاتها وزناً ثقيلاً تأتي ثقافاتها مهلهلة تتكسح ما بين أدواء القابلية وأدواء الاضطراب والقلق النابع من غياب التقدير للذات.

وتقدير الذات ليس مجرد فرض لازم لاستقامة الهوية الحضارية وحضورها في الذهن الاجتماعي، ولكنه ضرورة لاستنطاق الذات مرات متتالية في كل مرحلة من مراحل التاريخ في الحاضر والمستقبل، كما إنه مسوغ لا غنى عنه لإقامة النظام الاجتماعي وإعادة بناء شبكة العلاقات الفاعلة والمنضبطة، فإننا نلحظ الإنسان الذي يتمتع بالتقدير لذاته كيف يحترم نفسه، فيختار لها معالي الأمور، ويمنعها عن الوقوع في سفاسفها، وهو إذ يصنع ذلك يحدّث نفسه قائلاً: إن صنعت كذا وقعت عن أعين الناس وسقطت قيمتي وقدري في المجتمع. وعلى العكس منه الذي لا يقدر نفسه، لا يتورع عن أي شبهة، ويقع في كل رذيلة، تحت مبرر أنه ليس ممن يقتدى به في المجتمع.

ولا زلنا نسمع وكل اليمنيين أنه في فترة من الفترات التي حكم فيها الأئمة اليمن، توارث المجتمع اليمني بعض القيم السيئة والخاطئة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر،

أن طائفة من الناس لا عيب عليهم، ولا حد في المجتمع، مقابل أنهم خصصوا للخدمة الاجتماعية، وبناءً على هذه الانتقاصية والتمييز كانوا إذا ما وقعوا في منكر لا يقع عليهم العقاب ولا اللوم الاجتماعي، وهذا ربما ولدّ حيلة عكسية هي إقدام هذه الفئة على الرذيلة الاجتماعية، كردة فعل على المجتمع المنتقص من حقها الآدمي والإنساني.

وهكذا تتدافع الحيل النفسية لتبرر للإنسان المنتقص من ذاته خلق الفوضى الاجتماعية وسحق النظام الاجتماعي، ومثل ذلك تماماً المجتمعات التي لا تقيم لنفسها وزناً، ولا تتكئ في وجودها على قيمة عليا، أو تعرضت لتدمير ذاتها الحضارية، فإنها لا تتورع عن بعث الفوضى وجعلها نظاماً بديلاً من قبيل التعويض النفسي، ولعل في نموذج حكم الأئمة في اليمن دليل كاف لهذه الظاهرة، فإنه حينما تناسى اليمنيون هويتهم التاريخية أو لم يعد لها فاعلية في نشاطهم الاجتماعي صار من اليسير على جزء منهم أن يتقبلوا بعض الأفكار الوافدة كالمذهبية والسلالية، فخلقت صراعاً طويل المدى لا تزال آثاره ممتدة حتى اللحظة.

إن المجتمع لا ينضبط سلوكه مع نفسه ما لم تخلق فيه صفة الاتزان، وهي حتماً لا تخلق في ذاكرة مثقوبة أو مشوهة، ولا تنمو في بيئة ثقافية مضطربة، والبيئة المضطربة غالباً هي نتاج غياب الذاكرة الحية والفاعلة، فإن السلوك الفوضوي والتصرفات العشوائية غير المنضبطة لا تظهر بقوة إلا عند الأشخاص الذين فقدوا ذاكرتهم أو تعرضوا لأزمات نفسية قوية أفقدتهم التوازن والتركيز، إن هؤلاء هم حتماً مرضى مصابون بذهانٍ ما، ألغى من ذاكرتهم نموذج التجربة والخبرة، فصاروا يتصرفون كالأطفال، ومثل ذلك تماماً المجتمع الذي انطمست ذاكرته التاريخية ونموذجه الحضاري، أو أريد لها أن تنطمس فإنه يصاب بذهان الطفولة المتأخرة، فيتضاءل تقديره لذاته، ويزداد إعجابه بغيره، ثم ما يلبث أن يتقبل بيسر وسهولة أن يكون تابعاً

لمجتمعٍ آخر، فيُشرِّق أو يُغرِّب بحسب صراعاته النخبوية، وفي كل مرحلة يتبدل فيها الصراع يتبدل معه الاتجاه، وهكذا يستمر كريشة في مهب الريح.

والمجتمع الذي لا يقدر ذاته لا يقدر انجازاته ولا يكاد يراها مطلقاً، فهو يرى في نفسه نحساً دائماً، فالشؤم يطارده حيثما ذهب، وكل محاولاته في نظر نفسه فاشلة حتى وإن حققت نجاحاً، ذلك أن ما يقود إلى النجاح هو مشاهدة الإنجاز واقعاً.

والمجتمع الذي تعود على تدمير ذاته لا يرى الانجاز ولا يقدره قدره، ومن هنا فهو كالذي يبني ثم ينقض ما بنى، فهو مصاب بمرض الشك من نفسه، فيرى في كل عمله خراباً وفشلاً، وهكذا يستمر متردداً مع كل خطوة، حتى يأتيه ناصحٌ ماكرٌ فيسلم نفسه له فيعيده إلى نقطة الصفر ثانية، ومن هذا القبيل كانت تجربة ١٩٦٧م التي كان عنوانها مناصفة السلطة بين الجمهوريين والملكيين، فلأننا لا نقدر جهودنا وتضحياتنا، ولا نقيم لها مصاديق من واقع التجربة التاريخية، نبقى في كل مرحلة كما لو أننا نعيد الخطى من بادئها، وسندرك بعد مدة أن الإشكالية لا تكمن في الآليات والوسائل بل في الغايات والمقاصد.

وحينما يتسنى لنا أن نقرر من منطلق الوعي أن طريقنا إلى المستقبل يجب أن يقوم على قانون الهوية الحضارية والخصوصية التاريخية المستقلة، سنشاهد حينها حجم الانجاز الاجتماعي، لأننا سنلاحظه بعيوننا المجردة لا بعيون غيرنا المقذية، ولن نكون "كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً" بل كمن " أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان.." وقد أبنّا سلفاً كيف ينظر الإسلام إلى القيمة الوطنية كأساس أولي في البناء الاجتماعي ودولة المواطنة.

إن المجتمعات التي تقبل بالذل وتنكسر أمام التحديات المتتالية تعبر بالدرجة الأولى عن معضلتها النفسية، فهي لا تنكسر من حاجة، ولا تتعثر لنقص في الإمكان،

ولكنها تقهر من داخلها نفسياً، فهي لا تستلهم في لحظة تحولها النموذج الذي تنطلق منه، إما لانطماسه من الذاكرة أو لتجاوزها الذات، فهي لا تمنح ذاتها تقديراً عالياً، يحقق وجودها الفاعل، وربما تظن أنها بذلك تتجاوز حالات الأنا، وهو تقدير جد خاطئ، ذلك أن ما تنطوي عليه من براءة أو حسن نية يجعلها واقعةً دائماً تحت طائلة الاستغلال من قبل الغير، فإذا كان هذا المجتمع منفرداً يتسم بإنكار الذات، فإن مجتمعاتٍ كثيرةً لا تتعامل إلا من خلال ذاتها الناطقة، ولا يهمها إن كان غيرها مثالياً أو واقعياً، على أن التاريخ دائماً يكون إلى جوار تلك المجتمعات التي تتمسك بذاتها ولا تذوب في غيرها، أو في قيمة مثالية تتجاوز واقعها مهما كانت، ولك أن تلاحظ كيف احتفظ المجتمع القرشي بوجوده الاجتماعي متماسكاً قوياً طوال التاريخ الإسلامي.

إننا حينما نسترجع التاريخ الإسلامي من زاوية الاجتماع وقوانينه لا نرى عيباً في مطالبة أهل الشام والعراق ومصر بنقل الخلافة أو تدوير السلطة السياسية — بلغة عصرنا– لكن العيب الذي نلحظه كظاهرة عاطفية ووجدانية محضة، هو في اندفاعة أهل اليمن كقيادات عسكرية وميدانية ليس لها صلة بالظاهرة السياسية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حالة من التماهي والمثالية المفرطة، ولسنا بصدد محاكمة التاريخ، ولكننا نستوفي منه العبر، فإن التاريخ الإسلامي لم يحفظ لليمن ذكراً كما حفظ لغيرها من عواصم الدولة الإسلامية، رغم أن اليمنيين كانوا هم وقود المعارك وقادة الفتوح.

والمسألة هنا تختلف كثيراً من حيث النظرة الوطنية والنظرة الدينية المحضة، فالقياس السياسي غير القياس التعبدي، ولا ننفي ضرورة ارتباط القضايا بالعقيدة الدينية، ولكن لا بد من الإبقاء على القيمة الوطنية، كأحد قضايا العقيدة الإسلامية، وقد

رأينا كيف صارت دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها حواضر عالمية للدولة الإسلامية، في حين هدمت في صنعاء بعض قصورها التاريخية المتفردة في التاريخ القديم(١٨)، نظراً لهذه المنافسة الناشئة عن غياب المفهوم الوطني للقيمة الاجتماعية، ولا يزال الشعور الأممي طاغياً على وجدان الإنسان اليمني أكثر من الشعور الوطني والقيمة الثقافية للمجتمع اليمني حتى اللحظة، وهذا يعني أن إشكاليةً كبيرة تكتنف القيمة الثقافية بسبب حالات الاغتراب المتكررة للنموذج الثقافي.

إن الأطفال وحدهم هم الذين يتضاءل لديهم تقدير الذات، لأنهم لا يشعرون بذواتهم إلا من خلال واسطة، هو مجتمع الوالدين والأسرة، ولكن الطفل يأخذ في الاستقلال تدريجياً كلما استطاع الحصول على حاجته بدون واسطة، وحينما يصل سن المدرسة يبقى ارتباطه بالوالدين والأسرة ارتباطاً شعورياً وعضوياً، فهو يغدو فرداً في العائلة، وإذا ما وصل سن البلوغ فإنه لا يبقي سوى على الارتباط الشعوري فقط ليخط سيره منفرداً في الحياة.

وهكذا المجتمعات التي تتكبد محاولات فاشلة أو غير مقيمة في ذاتها الواعية، فإنها حتماً تتعرض لمحاولات فرض وصاية عبر ضخ كم هائل من المشكلات والصراعات الاجتماعية، مصحوبة بعوز وإفلاس مفتعل، من قبيل المحاولة في إفقادها الشعور بقيمة الذات، وإكسابها قابلية التلقي والتسيير والتبعية والوصاية، غير أن هذه المؤامرات تبقى مجرد محاولات، حتى يتبنى المجتمع أو بعض قواه الداخلية عملية التدمير للذات الحضارية

١٨- قصر غمدان كما يروي بعض المؤرخين هدم بأمر الخليفة عثمان بن عفان (ض) حينما رفع إليه –جهلاً– أن لليمنيين أمجاداً يتفاخرون بها على أمجاد الإسلام ومنها قصر غمدان، فأمر بهدمه، انظر الرازي، تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين العمري، دار الفكر دمشق، ط٣، ١٩٨٩م.

والقيمة الوطنية، فإذا تم ذلك على وجه الحقيقة فإن المجتمع يكون في هذه الحالة عرضة للتفكك والانهيار.

ومن هنا يجب التنبه للرسائل السلبية الدخيلة على الفكرة الثقافية، كرسائل الصراع والتعصب المذهبي والطائفي، أو رسائل سحق الذات وتدميرها تحت طائلة التذمر والسخط الذي تبديه بعض النخب المتعالمة، فإن مثل هذه الرسائل تفعل فعلها النفس اجتماعي بوقع شديد، حتى يغدو المجتمع لا مثال له في واقعه العملي، فإن إقامة الذات في السياق النهضوي من أبجديات بعث الفاعلية الاجتماعية، كما أن الإطراء والمديح للمبدع أساس لا بد منه لمواصلة إبداعه، ولا يعني ذلك أننا نتجاهل النقد ودوره في تقويم الذات الحضارية، ولكن إقامة الذات والاعتراف بها شرط لوجودها، بينما عملية التقويم والنقد شرط لتطورها، ونحن هنا نبحث عن طريق لاستعادة بعث الذات الحضارية للمجتمع اليمني، ليمكنه استبصار حاضره ومستقبله بعين بصيرته هو لا بعيون غيره.

ولا بد هنا من الإشارة إلى دور التراث الخاطئ في تكوين النفسية المنكسرة على مستوى الفرد والمجتمع، فإن تربية التصوف وما انطوت عليه من نفسية منعقدة على الزهد ساهمت بقوة في سحق الذات الاجتماعية، وخاصة المبدعة منها، حيث صار تشنيع الذات وذمها وقدحها سلوكاً يدل عند هؤلاء على كمال الخلق، وهذا مسلك نفسي جد خاطئ من وجهة نظرنا، ذلك أن الزهد لا يمكن أن يكون منهجاً اجتماعياً ينبني عليه نظام الحياة، كما أنه ميل إلى الركود وجنوح يتجه نحو اللافعالية، وهذا ما أدى إلى خروج المجتمعات الإسلامية عن دائرة المنافسة الحضارية وانتقال الدور إلى أوروبا المسيحية.

الأيديولوجيا الوطنية

يكاد يجمع الباحثون والمفكرون أن قيام دولة وطنية ديمقراطية حديثة مشروط بتفكك البنى والعلاقات التقليدية ما قبل المدنية وما دون الوطنية، فهي في الأصل بنى علائقية ممانعة لارتباط الفرد بالدولة والنظام والقانون، أي أنها تعمل كسلطة بدائل تنتظم أفرادها بهويات جزئية وعلاقات أحادية تغدو وسيطة بين الفرد والدولة، وغالباً ما تمنع الفرد من الشعور بالحاجة إلى الدولة وإلى القانون، فيغدو وجود الدولة وعدمها سيان في نظر الفرد، أي أن الفرد ينسلك في البنى التقليدية متناسياً للدولة وسلطانها.

والأصل في المجتمعات المدنية أن علاقة الفرد بالدولة لا واسطة فيها لشيء غير القانون، والأفراد يرتبطون ببعضهم لا عن طريق البنى التقليدية المنغلقة ولكن عن طريق العمل وأدوات الانتاج. فنظام العلاقات في البنى التقليدية والهويات ما دون وطنية لا تحكمه المواطنة ولا يتحكم فيه الانتاج والكفاءة، وإنما يقوم على أسس تعصبية غير منتجة، فالهاشمية كسلالة تعصبية، ونزعة تمييزية عرقية منغلقة، تشكل هوية تجزيئية محدودة بحدود ضيقة أدنى من الوجود الوطني، ودون المجتمع وهويته الجامعة، وهي مانع من موانع وجود دولة المواطنة والقانون، إذ تفرض وجوب تقسيم المجتمع عنصرياً إلى سادة وافدين هم الحكام وأصحاب السلطة، وعبيد هم المواطنون أهل الأرض وأصحاب التاريخ وورثة المجد والحضارة.

والطائفية في الأصل رباط ثقافي لجماعة ايديولوجية منغلقة، لا تسمح بالعيش مع غيرها، وتفترض تقسيم المجتمع إلى طوائف بحسب الأديان أو المذهبيات أو الأعراق، وهو ما يعني القضاء على وحدة الوجود الكلي للمجتمع، والقضاء على

مفهوم الدولة والمواطنة، حيث تصبح الطائفة بديلاً عن الدولة، وبديلاً عن المواطنة والقانون.

كما أن الأيديولوجيا الوافدة المتجاوزة للأوطان تشكل نهجاً أحادياً لفريق سياسي غير واع، يصادر هوية وطنه الأصيلة وتاريخه وحضارته لصالح هويات وافدة، تقتل قيم الاستقلال والحرية، وتفتح المجال أمام التبعية الأيديولوجية للخارج المصدر للأيديولوجيا، ليفرض على المجتمع المتلقي قيود الوصاية والتدخلات الشرطية القاتلة، ومع تعدد الأيديولوجيات الوافدة ومصادرها، يتحول الوطن إلى ميدان للتدخلات والصراعات الخارجية، طبقاً للمشاريع الأيديولوجية، فيصاب المشروع الوطني بمقتل، وتتفوق نزعة التغرب على قيم الوطن والانتماء، ويصبح الوطن سليب القرار والارادة، مجرد ملعب للمشاريع الدولية والإقليمية.

وتتعقد المشكلة حينما يتبعث من هذه البنى التعصبية الأيديولوجية، ما دون وطنية وما فوق وطنية، أطرٌ سياسيةٌ ذات تأثير في الشأن العام، إذ يصبح الصراع السلبي الارتدادي والاستلابي مغارة لا مناص من القفز في مستنقعها.

وتقوم المجتمعات المدنية في الأصل على شبكة علاقات وظيفية مهنية منتجة يتحكم فيها معيار الابداع والانتاج، في حين تعتمد البنى الاجتماعية التقليدية على عاملي الانغلاق والتعصب والتمييز واعتقاد الاستعلاء، فنسيج العلاقات بين أفرادها قائم على هذين الأسين فقط، وهي تفضي إلى ممانعة شديدة للاندماج والذوبان في النسيج العام للمجتمع، حيث تحتفظ الجماعات التقليدية ببنيتها بعيداً عن تأثيرات الحياة المدنية.

إننا حينما نتحدث عن إشكالية هذه البنى المنغلقة بمختلف مستوياتها وعائقيتها لفاعلية الدولة الوطنية لا نعني ضرورة إلغائها وإزالتها، فذلك منافٍ تماماً لطبيعة

الاجتماع البشري، وإنما نقصد تفكيك قوة عصبويتها الممانعة لسلطة الدولة الوطنية، وقانون المواطنة المتساوية، والحقوق والواجبات، وذلك لن يتأتى إلا بانخراط الأفراد في بنى وعلاقات ذات أنساق حديثة منفتحة ومتطورة، مهنية ونقابية وحزبية...الخ. مع ضرورة أن يتخلوا كلياً عن روابطهم العصبوية التقليدية المسبقة، إثنية كانت أو مذهبية أو مناطقية، فهذه الروابط والأطر في الأصل لا تصلح أسساً للاجتماع الوطني والنشاط العام.

إننا في الحقيقة نعاني من داءين عضالين يعصفان بواقعنا السياسي اليوم، هما داءُ البنى التقليدية بهويات ما دون وطنية، طائفية ومذهبية ومناطقية، وداءُ الاستلاب والتغرب السياسي، وتجاوز القيمة الوطنية، ومصادرة الاستقلال الوطني، فإما أن نفر من الاستلاب والتغرب والوصاية إلى حضن التقليدية والجماعات التعصبية، فينتهي وجود الدولة الهشة، أو نقبلَ بالاستلاب والتبعية للخارج سوطاً مصلتاً كيلا نفقد الدولة ولو كانت صورة مصمتة! وهنا نتساءل هل بالإمكان أن تنشأ ديمقراطيات في مجتمعات تعصب تعج بالهويات الضيقة طائفية أو جهوية أو عصبوية تقليدية؟

وللأسف الشديد لا نجد في ثقافتنا الراهنة مادة ساندة ومؤصلة لقضايا الاجتماع السياسي الوطني، ولعل هذا ما منح بعض التقليديات التعصبية والهويات التجزيئية القدرة على المزايدة بأحلام ومطالب الجماهير، فكيف يمكن لجماعات تعصبية وهويات دون مستوى الوطن والمواطنة أن تتبنى مبدأ الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، في الوقت الذي لا تزال تتعصب لأثنيتها وأعراقها ومذاهبها وايديولوجياتها وخرافاتها، ولا تزال تؤمن بالملشنة نهجاً للسلطة والحكم والسياسة؟

لقد تجلت الحداثة واقعاً في وحدة المجتمع المدني والدولة السياسية، أي الدولة الوطنية الحديثة، على نحو يستحيل معه قيام دولة ديمقراطية على أرضية تقليدية، أي

على أرضية مجتمع منقسم على نفسه انقسامات عمودية، إثنيات وعشائر وأديان ومذاهب متحاجزة ومتفاصلة كالزيت والماء، وفي مناخ ثقافي وأخلاقي تقليدي هو نسقٌ لتوليد الاستبداد، على الصعيدين السياسي والديني. فإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه، وفق التعريف البسيط المستمد من الدلالة اللغوية للمفهوم، فإن الشعب مفهوم سياسي يرمز إلى مواطنين أحرار ومواطنات حرائر بالطبع، لا إلى تقسيمات طوائفية وإثنية وعشائرية، ذلك أن مفهوم الدولة الوطنية الحديثة يعني: شخصية اعتبارية ومعنوية، سياسية، وقانونية، وأخلاقية، فوق الطبقات والفئات، مبدؤها العام المواطنة والمساواة، وهي محايدة حياداً تاماً إزاء عقائد مواطنيها واختياراتهم، بخلاف السلطة ذات الطبيعة المزدوجة.

وتتخطى الأيديولوجيات الوافدة غالباً الحدود الوطنية للدول والمجتمعات، وتنتشر بالنقل التبشيري أو بالقوة المستعمرة، ومع انتشارها من دولة إلى أخرى تتجاوز خصوصيات المجتمعات، وقد تتناسب مع مجتمع في حين تتصادم مع آخر، ويبدو أن المجتمعات ذات التعدد الاجتماعي والثقافي لا تفيدها الأيديولوجيات الوافدة، بقدر ما توسع من دائرة الصراع والانقسام، فالشيوعية لم تكن عامل اندماج وتوحد في المنظومة السوفيتية، كما أنها فسرت في بلدان متعددة بطرق مختلفة لتتلاءم مع البيئة المحلية.

وإذا كانت الأيديولوجيات المتجاوزة والعابرة غير قابلة للتوطين لتغدو روحاً جمعيةً لشعبٍ ما، فإن الخبرات الجماعية لشعبٍ ما تشكل مجموعةً من التقاليد التاريخية، التي تغدو جزءًا من النسق العَقَدِي، المؤثر على مسار سياساته الداخلية والخارجية، حيث تدعم الأنساق العَقَدِية الموطنة الوَحدة الوطنية للدولة؛ وتُعَد من العوامل المهمة في تطور القومية والهُوية الوطنية المستقلة، وبالذات في الدول النامية، التي لا تمتلك هُوية

راسخة بسبب انطماس ذاكرتها التاريخية، وهشاشة بناها المؤسسية؛ لذا عمد (نهرو) لتمجيد الإمبراطورية الهندوسية القديمة، وركّز (موسوليني) على نجاح الإمبراطورية الرومانية، وعظّم (ديجول) أمجاد فرنسا الماضية، في محاولة لبناء الشعور بالفخر والاعتزاز الوطني، وحاول عبد الناصر أن يسلك هذا المسلك الوطني باستدعاء الذاكرة المصرية القديمة.

والحق أن الأوطان أيديولوجيا قائمة بذاتها من خلال خبراتها التاريخية التراكمية التي استوعبت وجودها الجمعي، وهي ايديولوجيا قائمة على مبدأي الوطن كقيمة مقدسة والمواطنة كمنهج وسلوك وشبكة علاقات، ومنهما تتفرع منظومة القيم الاجتماعية الناظمة، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً، غير أن البعض توهم قدرة الايديولوجيا المتجاوزة للأوطان على خلق وحدة عضوية بين المجتمعات والدول التي تؤمن بعقائد متماثلة، حتى صار بعضهم يطلق على مجموعة الدول الاشتراكية (العالم الشيوعي) ومجموعة الدول الرأسمالية (العالم الحر)، وهذا من قبيل الخيال والافتراض لا أكثر من ذلك، فليست الايديولوجيات بأكثر فاعلية من الرسالات السماوية، ورغم ذلك لم تعمل الرسالات السماوية على طمس هويات الشعوب والمجتمعات لصالح الوحدة العقدية التي جاءت بها الرسالات، بل أبقت على خصوصيات الشعوب والمجتمعات واكتفت بتوحيد الأسس النظرية للتصور السياسي والاجتماعي، وما حدث في التاريخ الاسلامي من خضوع لسلطة حاكمة واحدة لا يعني أنه مطلب الاسلام ولا تطبيقاً له، وإنما هو مجرد غلبة سياسية لسلطة قريش السياسية على ما سواها من مجتمعات الإسلام آنذاك، وقد فشلت الأيديولوجيات في معظم الأحوال في أن تكون قوة تماسُكٍ بين الدول، وقد وجد سوليفان – الذي قام بتصنيف عدة

دول بناء على أيديولوجياتها المشتركة خلال الفترة ١٨١٥-١٩٣٩م - أن التشابه الأيديولوجي لا يفسِّر استقرار الأحلاف.

إن مشكلة اليمن الحقيقة طوال ١٢٠٠عام تكمن في أيديولوجيا العلوية الغازية المتحالفة مع الفرس، تحت مسمى الهادوية أو الهاشمية، المدعية للقداسة والبطنين والحق الإلهي وانحصار الحكم في السلالة، فعقيدة هذه الأيديولوجيا قائمة على الاستيطان السياسي والعسكري والثقافي ومحو هوية الشعب اليمني حضارةً وتاريخاً، واستبدالها بهوية السلالة والبطنين، فهي تقوم على إلغاء تاريخٍ يزيد على سبعة آلاف عام من البطولة والحضارة المتفردة، وتصفه بالكفر والشرك، مقابل أن تنشر عقيدتها السلالية، وقداستها العنصرية المزعومة، وهي تجعل من عقيدتها العنصرية القائمة على تقديس السلالة مادة ثقافية تفرضها على الشعب، ومن ثم يتحول الشعب بمفهومها إلى أنصار وشيعة للسلالة الوافدة، وهذا هو المسخ الثقافي والمسخ التاريخي لحضارة الأمة اليمنية وذاتها المتفردة.

وهي لا تمارس هذا المسخ والتجريف للهوية والانتماء والحضارة والتاريخ بالكلمة والفكرة السلالية العنصرية الاستعلائية فحسب، وإنما تشيع الفوضى والحروب الدائمة والثورات المسلحة تحت مسمى الإمامة والحق الإلهي في كل جيل، فهي تكفر اليمنيين جميعاً ما لم يؤمنوا بعقيدتها الأيديولوجية، عقيدة البطنين، وما لم يسلموا بلادهم للسلالة الغازية تحكمها جيلاً بعد جيل، وبناء على موقف التكفير للخصوم تشن حروبها في كل مرحلة لقتال اليمنيين الذين هم بنظرها كفار بآل البيت، وبهذا المشكل الأيديولوجي وقع اليمنيون في شرك الفوضى والحروب الدائمة، وفشلوا في بناء الدولة وتحقيق الاستقرار والرخاء.

وإذا كانت الأيديولوجيا الإمامية الهاشمية الاستعلائية قد أفسدت على اليمنيين هويتهم وحضارتهم وتاريخهم وثقافتهم واستقرارهم ودولتهم الوطنية، فإن الأيديولوجيات السياسية الوافدة إلى اليمن في مرحلة السبعينيات وما بعدها، والتي تشكلت منها الأحزاب السياسية بخلفيات مستوردة، قد جعلت من اليمن ساحة صراع مفتوحة للقوى الخارجية المصدرة للأيديولوجيات، وفتحت المجال لتدخلات دولية مستمرة في اليمن، منعت بناء الدولة وتحقيق الاستقرار والسيادة، وهو ما يجعل من حتمية وجود أيديولوجيا وطنية مستقلة ضرورة وطنية لمعالجة هاتين الاشكاليتين العويصتين، وتحقيق الاستقلال الوطني للأمة اليمانية.

التاريخ الوطني

لفظ تاريخ مشتق من اللفظ الآكدي (أرخو)، وهو مأخوذ عن الحضارة اليمنية؛ لأنَّ اليمنيين أول من اهتمَّ بالتوقيت؛ لعدَّة عوامل، منها الزراعة، التي تخضع لتقلُّباتِ الجو ولتبدُّل المواسم، ومنها الأعياد والشعائر الدينيَّة، التي كان لها ارتباط وثيق بضبط الأوقات، ومنها التجارة في البرِّ والبحر، ويُستدل على صدق هذا من بعض النقوش اليمنية التي كانت تعزو تاريخ الأحداث إلى عصور الملوك أو أحد الملوك، ولم تكن العرب تعرف التاريخ بالتسلسل اليومي والشهري والسنوي حتى بعد الإسلام، حتى تم نقل الفكرة لعمر بن الخطاب من اليمن، قاله الحافظ السخاوي: "إنَّ أوَّل من أرَّخ يعلى بن أميَّة، وذلك أنَّه كتب إلى عمر بن الخطاب كتابًا من اليمن مؤرَّخًا، فاستحسَنَه عمر"(١٩).

والتاريخ من حيث غايته، علم يحفظ التجربة البشرية في الماضي لإفادة الحاضر والتخطيط للمستقبل، ومن حيث موضوعه هو علم قصة الحضارة الإنسانية ظهوراً وصعوداً وضعفاً وانهياراً، على مستوى العالم وعلى مستوى كل أمة ومجتمع، قال السخاوي: "إنَّه فنٌّ يُبحث فيه عن وقائع الزمان من حيث التعيين والتوقيف؛ بل عمَّا كانَ في العالم"(٢٠).

---

١٩ – راجع: المفصل في تاريخ العرب؛ د/ جواد علي، (ج٨، ص٢).

٢٠ – إعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ؛ للسخاوي (ص١٠٠)، نقلاً عن الدكتور، د. عمر بن محمد عمر عبدالرحمن، https://www.alukah.net/culture/0/122433/

أما ابن خلدون فإنه يضع علم التاريخ في سياق خاص أسس من خلاله لما عرف بعلم العمران البشري، فالتاريخ بنظره ليس سرداً للأحداث، بل دراسة شاملة لأحوال الإنسان والمجتمعات والدول والحضارات وما يعتريها من أسباب القوة والضعف والرخاء والشدة، والصعود والنكوص، يقول ابن خلدون: " "التاريخ خبرٌ عن الاجتماع الإنسانيّ الذي هو عُمْران العالم، وما يَعرِض لذلك العمرانِ من الأحوال؛ مثل التوحُّش والتآنس، والعصبيَّات، وأصناف التقلُّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعايش، والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث من ذلك العمران من الأحوال... "وهو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيَّام والدول، والسوابق من القرون الأُوَل، تنمو فيها الأقوال، وتُضرب فيها الأمثال، وتؤدِّي إلينا شأن الخليقة كيف تقلَّبت بها الأحوال، واتَّسع للدول فيها النطاق والمجال، وعمَّروا في الأرض حتَّى نادى بهم الارتحال، وحان منهم الزوال، وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيَّات الوقائع وأسبابها عميق(٢١).

إن ابن خلدون ومن جاء بعده على نهجه من فلاسفة التاريخ قد أدركوا أن التاريخ مخزن التجربة البشرية المتطاولة، وأن هذه التجربة تشكل ثمرة معارف الإنسان في بناء الحضارة، لهذا فهم يقررون أن معرفة التاريخ ضرورةٌ حضاريَّةٌ لفهم الإنسان والمجتمع، فلا يمكن معرفة أمة من الأمم دون التعرف على تاريخها، ومعرفة مراحل نهضتها، ومراحل تخلفها، وأسباب قوتها وضعفها، والعوامل التي تكتنزها في عناصرها الذاتية كمؤهلات حضارية خاصة بها دون غيرها، فلكل أمة تاريخ مغاير لغيرها، ومختلف عنه، يكتنز خصائص الأمة وروحها الحضارية، فضلاً عن تجاربها واستجابتها

٢١ – ابن خلدون، المقدمة، ص ٩، ٣٣.

لأحداث التاريخ، ومن هنا فإن دراسة التاريخ الوطني لكل أمة يعد أداةً ضرورية للكشف عن صراعاتها ونجاحاتها واخفاقاتها، وما يترتَّب على ذلك من قيام الدولة، ومراحل التطور المجتمعي، فتاريخ كل أمة هو الكشف عن أحوالها منذ بداية نشأتها الأولى، والمراحل التي مرت بها، وأحوالها عبر الزمن صعوداً وانهياراً، قوةً وضعفاً، والاستفادة من الخبرات التاريخية للأمة في معالجة مشكلات الحاضر والبناء التاريخي للمستقبل.

والتاريخ الوطني فرع عن التاريخ الإنساني العام، وهو يعني الحضور الزمني الفاعل لأمة أو لشعبٍ مخصص، بما يحوي من اشراقات واخفاقات، وتجارب ونجاحات، وأحداث وعظات، يبدأ تسجيلها على صفحة التاريخ الإنساني من لحظة ولادة تلك الأمة أو الشعب في هيئة دولة ذات نظام وقانون وسلطة متطورة، فالمجتمعات لا تبدأ خط سيرها في التاريخ إلا من لحظة ولادة الدولة الوطنية، فلحظة ولادة الدولة الوطنية لشعبٍ أو لأمةٍ ما هي لحظة ولادته التاريخية الناضجة، وما قبلها مراحل طفولة ومراهقة لا يعتد بها في ميزان الاجتماع التاريخي للأمم.

وتاريخنا الوطني يبدأ من الألف الخامس قبل الميلاد، منذ لحظة بعثة نبي الله هود، نبي قوم عاد، فقوم عاد هم النواة الأولى للوجود التاريخي اليمني الوحيد في الجزيرة العربية، والناجون منهم مع نبي الله هود هم أجداد الأمة اليمانية الذين أسسوا الدولة الوطنية الأولى بقيادة قحطان بن هود – عليه السلام.

ومن بعد الملك قحطان تملك أبناؤه يشجب ويعرب وأبناؤهم حتى جاء الملك العظيم سبأ بن يشجب في ٣٥٠٠ق.م فأسس دولة سبأ الأولى التي استمرت زهاء ألف عام متفردة في سلطانها العظيم الذي شمل كل ممالك الشرق، وتتابع عليها أربعون ملكاً من عظماء الأرض، ثم تراجعت ونشأت دولة "حِميَر" بقيادة سبأ عبدشمس

الأوسط بن الهميسع بن حِميَر، وهي الإمبراطورية التي عايشت نبي الله إبراهيم، ووجهت كل الممالك في الشرق للحج إلى البيت الحرام، وذلك أنه كان لكل ممالك الشرق كعبات ومعابد قومية، فكانت رسالة إبراهيم الأممية سبباً لاجتماع ممالك الشرق في أمة واحدة بقيادة امبراطورية سبأ الثانية، ومن ملوك هذه الإمبراطورية شمس عاد الذي ضم بابل وآشور إلى امبراطورية سبأ، وجعل ابنه حمورابي بن شمس عاد ملكاً على بابل، وابنه الآخر لقمان الحكيم بن شمس عاد ملكاً على آشور وبلاد الشام، وابنه الثالث شداد بن شمس عاد ملكاً على سبأ، وفي عهدهم بنيت مدينة عدن، ومدينة إرم التي لم يخلق مثلها في البلاد، وأطلق على هذه الدورة التاريخية عاد الثانية كما أخبر عنها القرآن الكريم.

وكانت الدورة التاريخية الثالثة من حظ امبراطورية التبابعة بقيادة التبع الأكبر الحارث الرائش باران ذو رياش، وكانت أرض مأرب عاصمتها الحضارية، ولا تزال معالمها التاريخية من السد إلى العرش العظيم إلى معبد أوام إلى النقوش والمكتبات الأثرية، شاهدةً بتفردها في التاريخ البشري، وقد تحولت هذه الدولة العظيمة من الشكل القومي إلى الشكل الامبراطوري العالمي بميلاد امبراطورية التبابعة، حيث أسس التبع الأكبر باران ذو رياش لنظام عالمي يجمع كل ممالك الأرض، وكان من أحفاده الملك التبع الصعب ذو القرنين الذي جاب القارات غرباً وشرقاً وشمالاً، ليحقق العدالة العالمية ويرسي دعائم النظام العالمي لممالك الأرض، لكنها لما تحولت من الدولة القومية إلى الشكل الامبراطوري المركزي أُنهكت في حروب الأطراف وصراعات الأمم، فلم تدم في قيادة الممالك العالمية سوى خمسة قرون، منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن العاشر ق.م، ثم ظهر لها منافسون في الأطراف ينزعون إلى الاستقلال، وتتابعت الاستقلالات والثورات عليها حتى استقلت الممالك تباعاً، وعادت الإمبراطورية

للانكماش في الشكل القومي، كما شهد بذلك القرآن الكريم فقال:" لقد كان لسبأ في مسكنهم آية، جنتان عن يمين وشمال... فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ "(١٩) سبأ، والسورة مسماة باسم امبراطورية سبأ، وهي تحكي قصة هذه الحضارة التي تطورت من الشكل الوطني القومي إلى الشكل الامبراطوري العالمي، فتباعدت عليهم المسافات، فكانت الأسفار والقرارات لا تصل إلى عاصمة الإمبراطورية إلا بعد فوات الأوان، نظراً لبعد المسافات، فتسبب ذلك في ظهور المظالم والثورات والانتفاضات التي تنزع إلى التحرر، وأخذت الممالك في الاستقلال تباعاً، واستنزفت قوة الإمبراطورية في حروبات الاستقلال، حتى عادت إلى الشكل الوطني بعد أن فقدت عوامل قوتها الاستراتيجية.

وقد حاولت العودة مرة أخرى في عهد الملكة بلقيس من خلال اكتساب معنويات الرسالة السماوية الجديدة، رسالة سليمان، وتم لها العودة إلى بلاد الحبشة، فأسكنت الإمبراطورية من قبائلها في المناطق التي افتتحتها قبيلة حبشت، وبعض القبائل الأخرى، وتسمت باسمها مملكة الحبشة القديمة والحديثة، وانتشرت الأمة اليمانية في القرن الأفريقي، وحاولت الانتشار مجدداً في عهد التبع الملك ياسر يهنعم والتبع الملك شمر يهرعش إلى أطراف بلاد المشرق وإلى غربها، غير أن ذلك الانتشار ما لبث أن تراجع وانكمش باتجاه الداخل ابتداءً من القرن السادس ق.م، بسبب الخلافات والصراعات التي دبت بين الأقيال والأذواء، وهو ما تسبب في انقسام الإمبراطورية إلى خمس ممالك وطنية صغيرة، هي مملكة مكاريب سبأ ومملكة معين ومملكة قتبان ومملكة أوسان ومملكة حضرموت.

واستمرت هذه الممالك المجزأة زهاء ٥٠٠ عام ما بين ائتلافات جزئية أحياناً كمحاولة لاستعادة مجد الامبراطورية، وأحياناً أخرى بين حروب وصراعات داخلية، حتى جاء عصر التبابعة المتأخرين بدءاً بنشأة مملكة عباهلة حضرموت في ١١٥ق.م، حيث تطورت من مملكة صغيرة في حضرموت إلى دولة وطنية شملت كل مناطق اليمن وممالكها، فلم يكد القرن الثاني الميلادي يطلع على الأمة اليمانية حتى عادت لها وحدتها القومية، ونشأت دولة تبابعة حمير المتأخرين التي حكمت اليمن وكل أرجاء الجزيرة العربية، واستمرت تقاوم الغزو الروماني والحبشي والفارسي حتى قبيل لحظة الإسلام في عهد التبع سيف بن ذي يزن.

هذا هو تاريخ الأمة اليمانية الوطني حسب ما أوردته مسانيد الآباء والأجداد، وما رواه مؤرخو اليمن العظماء، من الهمداني إلى نشوان الحميري إلى غيرهم، ولا تزال مشاهيده ومصاديقه الأثرية تنادي الأجيال مطالبة بالكشف عن عظمتها، وهذا هو حضور أمتنا اليمنية التاريخي العظيم الذي استمر زهاء خمسة آلاف عام حتى لحظة الإسلام، تتابع فيه أكثر من ألف ملك كما روى ذلك العلامة المؤرخ الملك نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (ملوك حمير وأقيال اليمن)، وإذا كانت أمتنا اليمنية قد خاضت تجربة حضارية استمرت لأكثر من ٥٠٠٠ عام، فإنها قد خاضت تجربة تخلف وتراجع وانكسار طوال التاريخ الوسيط بسبب فقدان طاقتها الحيوية، وخروج نخبتها للغزو والفتوحات الإسلامية، وقد تعرضت أمتنا اليمنية العظيمة في لحظة سبات وتراجع للخديعة الهاشمية العلوية والفارسية تحت مسمى آل البيت والعترة ودعوى قداسة الهاشمية والحق الإلهي، فانكمشت وانكفأت على نفسها طيلة ١٢٠٠عام، تعالج سباتها العميق وتخلفها الرهيب الذي شكل ميداناً وملعباً للغزاة السلاليين العلويين المتحالفين مع الفرس، أولئك الغزاة الذين استغلوا سبات الأمة اليمانية

وتراجعها في نفث سمومهم وخرافاتهم في الجسد اليمني، بغية تحويل الأمة اليمانية العظيمة إلى عمال وخدم وعبيد للسلالة الغازية.

ورغم تاريخ السبات والتخلف الرهيب الذي عصف بالشعب اليمني، وتاريخ اجرام الهادوية السلالية الفارسية في حق أمتنا اليمنية إلا أن الشعب اليمني كان على موعد مع أقدار التحرر من ربق الإمامة وكهنوت السلالة الغازية في يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، يوم الخلود والعزة والمجد الذي سطَر فيه الأبطال الثوار الأحرار ملاحم البطولة والتحرر، فقلبوا نظام الإمامة السلالية الكهنوتية، وأعلنوا قيام الجمهورية اليمنية، وبذلك طويت صفحة التخلف البئيس وانقشع الظلام، وعاد التاريخ ليسجل من جديد حضور الأمة اليمانية في قلب العالم المعاصر.

وتحاول ميليشيا الإمامة والكهنوت الحوثي اليوم إعادة دورة الزمن للوراء مستعينة بالعمالة لإيران، ومحاولة استنساخ نظام الخميني وولاية الفقيه، مستغلة الفراغ السياسي الذي خلفته الصراعات بين القوى السياسية اليمنية، ولكن التاريخ لن يرجع إلى الوراء مهما كلف الأمة من ثمن.

الجغرافيا الوطنية

لم تعد الجغرافيا علماً مجرداً يهتم بوصف الظواهر وصفاً سطحياً بعيداً عن الواقع، بل أصبحت تشكل الأساس العملي لنهوض الدول وتطورها وبناء استراتيجياتها المختلفة، وإذا كان التاريخ يمثل رصيد التجربة لأي أمة، فإن الجغرافيا تمثل الإمكان الطبيعي الذي يتحكم بالفلسفة الجيوسياسية للأمة، ومدى قدرتها على الحضور في قلب العالم تأثيراً وتأثراً (٢٢).

وحينما نتحدث عن الجغرافيا الوطنية فإنما نقصد تلك الجغرافيا التي ولدت عليها الدولة والشعب والمجتمع في اللحظة الأولى لتكون الأمة في التاريخ، فتسمت باسمها، على أن الدول والأمم بالنسبة للوجود الجغرافي إما أصيلة أو طارئة، فالدول الأصيلة في التاريخ تثبت على مسمى وجغرافيا ميلادها، منذ لحظة الميلاد الأول لا تحيد عنها مهما تبدلت الأحوال والظروف، وبغض النظر عن مراحل التوسع أو الانكماش، فإنها في أدنى الحدود تحافظ على نواة نشأتها الجغرافية، أما الدول والأمم الطارئة أو المتحركة فإنها قد تغير جغرافيتها المكانية بتغير ظروفها الزمانية، فمن النموذج الأول الأمة اليمانية والدولة اليمانية، ومن النموذج الثاني الدولة الأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية وغيرها من الدول التي اعتمدت الفكرة والعقيدة موطناً بديلاً للجغرافيا.

٢٢ – انظر كتابنا، اليمن دورة الجيوبوليتيك، الفصل الأول، مفهوم الجيوبوليتيك.

وقد كثر الحديث عن عبقرية المكان ودوره كملهم للمجتمعات، وظهرت عدة نظريات في هذا الاتجاه، ولسنا الآن بصدد معالجة هذه المشكلة، إنما نقف مع الفكرة ذاتها، فكرة العبقرية وهل هي من صنع الإنسان؟ أم أن بينهما مسوغ زمني؟!

لا شك أن بعض النظريات الأنثروبولوجية تحاكم الإنسان للبيئة التي نشأ فيها، وهي –دون شك– صحيحة من حيث تأثر الإنسان بالبيئة، حتى أنها تطبعه ببعض خصائصها الفسيولوجية، فشكل الإنسان ولون بشرته، وحجمه، يتأثر بالبيئة الجغرافية والمناخ الذي يعيش فيه لأجيال متعاقبة، كما أن طباعه وسجاياه تختلف –أيضا– باختلاف البيئة والمناخ الطبيعي تماما كما تتأثر بالمناخ الثقافي، بل يمكن القول إن الثقافة– في جزء كبير منها– مخرج بيئي بامتياز.

فلغة الإنسان تختلف من البادية إلى المدنية شكلاً ومضموناً، وفي قصة الشاعر العربي دلالةٌ واضحة، لأن طبيعة الجغرافيا والمناخ تطبع الإنسان بطابعها، وتضع فيه معالمها وخصائصها، من الناحية الفسيولوجية والأنثروبولوجية بشكل واضح، فالمناطق الساحلية الحارة تطبع أبناءها ببشرة سمراء داكنة، بينما تميل بشرة سكان المناطق المرتفعة والباردة إلى البياض والاحمرار، غير أن الإنسان –أيضاً– له تأثيره على الطبيعة الجغرافية، فهو من يجعلها تبدو ذات أهمية، من خلال نشاطه وعلاقاته، ويضعها في موضعها الاستراتيجي، أو ينزلها منزلاً ثانوياً، وهو من يحدد عمقها ومستوى تأثيرها وتأثرها؛ ولولا ذلك ما نشأ التفاوت بين الدول والمجموعات البشرية، من حيث الدور المناط بها، والمستوى الذي تلعبه على الخارطة السياسية الدولية.

ومن المهم أن ننطلق في تحليلنا هذا من النص القرآني الذي يصف التداول بين المجتمعات، كما في قوله تعالى: "..وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ..." لو أردنا أن نقرأ هذه الآية القرآنية قراءةً سطحيةً –كما تصنع بعقولنا بعض التفاسير– لقلنا إن الله

تعالى هو من يدير عجلة التاريخ وينقل الحضارة من أمة إلى أخرى، ولإقتضى الأمر- بحسب توصيفهم- أن نعكف على قوالب التدين الجامد ليلاً ونهاراً، طمعاً في أن يستجيب لنداءاتنا فيرد علينا ضالتنا، فنغلق عندها مسالك التطوير والتحديث وفقاً للمعطيات والحاجة، وهكذا صنع بنا عقل الجمود التقليدي منذ أفول نجم الشرق في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي، تمهيداً لسطوع نجم أوروبا.

إن الآية السابقة تشير إلى شيء متحرك غير جامد، ثلاثي التركيب؛ إنه كائن حي متحرك، ينتقل من مكان إلى آخر؛ لكنه مقيد بشروط معينة ليتهيأ لتلك الانتقالة، فهي تشير إلى الزمن بلفظ (الأيام)، وإلى المنافسة بين المجتمعات والأمم بلفظ (الناس)، وإلى القانون العام الحاكم للدورة الحضارية بلفظ (التداول)، وتضعنا أمام أهم قانون من قوانين التاريخ البشري، وهو قانون مركّب الحضارة، المكون من عناصرها الأولية الرئيسة المتمثلة في الإنسان والزمان والمكان.

كما أنها تضعنا أمام إشكالية أخرى هي عامل التركيب والاندماج لهذه العناصر، وماهيّة الخصائص المطلوبة لكل عنصر لينتج عنها ذلك المركب المطلوب تاريخياً والمسمى حضارة بشرية، فحينما نعلم أن المركب الكيميائي للماء (H2o) لا يعني أننا سننتج الماء بمجرد أن نمزج عنصري الأوكسجين والهيدروجين، فذلك من المستحيلات! إذ لا بد أن نمتلك المعمل الكيميائي المخصص لتركيب تلك العناصر الكيميائية، ثم لا بد من التحديد الدقيق لنسب العناصر والظروف الملائمة لخلق ذلك المركب، وعمليات التكثيف وغيرها، ولولا هذه العمليات والخطوات والمراحل ما استطاع الإنسان صناعة المركبات الكيميائية المختلفة، وبالمثل مركب الحضارة فإنه لا يتم إلا في ظرف معين، ووفق شروط نفسية وزمنية معينة، وإذا أردنا أن نحسم هذه

المسألة فعلينا أن نتصور وجود دولة ما دون أرض تسمى بها، وتعرف من خلالها، فلا نستطيع مطلقاً أن نتصور ذلك.

وإذاً فالمكان أو التراب أو الأرض الوطنية ضرورة لبناء دولة وقيام مجتمع وأمة، على أن وجود دولة أو مجتمع ما في فترة معينة على قطعة أرض لا يعني وجود حضارة ترافقت مع وجودهما، فكم من المجتمعات البشرية ظهرت في التاريخ فجأة واختفت، فلم يكن لظهورها دور كما لم يكن لاختفائها ضرر، فمركب الحضارة لا يعني وجود الكائن البشري وقطعة الأرض والزمن – وهو فترة عيش البشر في تلك الأرض– فهذا الوجود ليس حقيقياً في حسابات الزمن التاريخي، فمثل هكذا وجود هامشي لا يصدق على مجتمعات بشرية.

لكن الوجود التاريخي الفعلي يبدأ من لحظة تركيب تلك العناصر الثلاثة وامتزاجها ببعضها حسياً ومعنوياً، وحينما يحدث ذلك تتغير المصطلحات والمدلولات، كما تتغير الشروط النفسية والزمنية من عوامل تدمير وهدم إلى دوافع عمل وبناء، وهو ما يطلق عليه فلاسفة الاجتماع لحظة ميلاد مجتمع.

فالكائن البشري يُسمى حينئذٍ إنساناً، وهي تسمية لا تقتصر في الدلالة على جنس الإنسان كقيمة تفاعلية مع البيئة والزمن، إذ لو كان كذلك لسمي آدمياً، لكنها كما تدل على ذات الإنسان، تحمل دلالة ذات قيمة عليا كونية سامقة، وقطعة الأرض أو المكان التي يعيش عليها الإنسان تسمى حينئذٍ جغرافيا، وهو مصطلح يدل على العلاقة التفاعلية بين الطبيعة والإنسان وبينهما الزمن، كما أن عامل الزمن يسمى حينئذٍ تاريخاً، لأنه لم يعد يصف المكون الزمني وعناصره، بل يعطي صورة واقعية لفاعلية الإنسان في الزمان والمكان.

ومن هنا يمكن القول إن عبقريةَ (الإنسان) متصلةٌ في الأساس بعبقرية (المكان) وبينهما يتوسط عامل الزمن كتاريخ للعلاقة التفاعلية المتطورة بين الإنسان والمكان على هيئة دولة ونظام وحضارة معرفية، وبمقدار تفاعل الإنسان مع معطيات المكان ينحني له الزمن فيمتطي دورته، على أننا هنا ننفي الحتمية المغلقة التي قال بها بعض فلاسفة الاجتماع كابن خلدون وفيكو شيئاً ما، ونقرر الفاعلية والإرادة العاقلة للإنسان طبقاً لما ذهب إليه هيجل في نظرية (العقل في التاريخ)، على خلاف النظريات التاريخية التي دأبت على التأصيل للصيرورة التاريخية، وصورت الإنسان كليل الإرادة بإزاء حركة التاريخ، فهو في أحسن الأحوال مندمجاً مع حركته ومنسجماً مع إفرازاته.

ولقد ظلت كتابات المثقفين العرب خلال قرن كامل من التيه تبحث عن الاستجابة الثقافية لمعطيات العصر، ولم تضع بإزائه الإرادة الحرة للإنسان الواعي بمعطيات عصره، الحالم بما دون ذلك من مستويات التثاقف والتأثير في المحيط العالمي والإنساني، ولعل السر في ذلك هو الثقافة الكلاسيكية التي عاشها العقل العربي خلال القرن المنصرم، حيث كان أقصى ما يمكن أن يصل إليه العقل الواعي هو الانفتاح والحداثة.

غير أننا نرى أن ذلك يعد مظهراً من مظاهر الاستسلام غير الواعي، وأن نظريات الحتم التاريخي أعطت تفسيراً لحركة التاريخ، وحاولت إسقاطها على المجتمعات، وغاب عنها حركة الإنسان وفاعليته في الزمن التاريخي، فلم تجب مطلقاً عن تساؤلات نشأة دورة التاريخ في لحظتها الأولى، هل وجد الإنسان دائرة الزمن جاهزة فتسلقها، أم أن الإنسان هو من ركب جزيئاتها ورسم حدودها، وأصبغها بخصائصه النفسية، إذ لولا إرادة الإنسان في اكتساب الخبرة ثم نقلها ما تحققت

الشروط النفسية والزمنية لانتقال دورة التاريخ من أمة إلى أخرى، والقرآن الكريم يوضح هذه الحقيقة فيقول" كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ" البقرة ٢١٣.

إن الجغرافيا الوطنية في الحقيقة هي القالب المقدس الجامع للوطن والدولة والتاريخ والحضارة والإنسان، وهي بمثابة الأم الحاضنة للوجود الاجتماعي والتاريخي للأمة عبر الزمن، ومن ثم فهي تتدخل بشكل مباشر في تحديد ملامح الدولة وحضورها بين الأمم، كما تحدد علاقة الدولة بغيرها من الدول، ومستوى تأثيرها على مصالح الدول والشعوب، وكلما كانت جغرافيا الدولة والأمة على صلة كبيرة بمصالح الأمم والشعوب الأخرى، كأن تكون واقعة على طرق التجارة العالمية، زادت أهمية الدولة في العلاقات الخارجية، واتسع حجم تأثيرها في العالم.

والجغرافيا الوطنية التي تنطوي على موقع جيواستراتيجي متحكم تمنح الدولة قوة ومكانة، وتجعل لحضورها وزناً ثقيلاً بين الأمم، لكن حينما تضعف الدولة وتنهار تتحول الجغرافيا إلى نقمة ولعنة، إذ تستجلب مطامع الغزاة، وتفتح الباب أمام تدخلات الدول الكبرى ذات الطموح الاستعماري والنفوذ العالمي، فتغدو الجغرافيا الوطنية ملعباً للصراعات الدولية والإقليمية، ومجمعاً للمشاريع المتصادمة، وهذا ما هو حاصل اليوم في اليمن، إذ أن منحة الجغرافيا الجيواستراتيجية للأمة اليمنية تحولت إلى نقمة بسبب ضعف الدولة، فزادت التدخلات الإقليمية والدولية، وغدت اليمن مسرحاً للمشاريع المتصارعة.

لقد مكّنت الجغرافيا لأجدادنا الأُول بناة الحضارة السبأية من جعل اليمن حضارةً اقتصادية وسيطةً بين كل حضارات العالم القديم، فأنشأت امبراطوريةُ سبأ طريق الحرير ليربط بين شرق العالم وغربه، وصارت اليمن محطة اقتصادية متحكمة بتجارة الشرق

والغرب، لكن بعد انهيار الدول وضعفها تعرضت اليمن لغزوات امبراطورية متتالية، بدءاً بالغزو الروماني، ثم الحبشي فالفارسي فالغزو المذهبي للدويلات الإسلامية في العصر الوسيط، ثم الغزو البرتغالي فالعثماني ثم الغزو البريطاني، ورغم تحرر اليمن من الإمامة والاستعمار في ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وأكتوبر ١٩٦٣م، إلا أن ضعف الدولة حال بينها وبين الاستفادة من منحة الجغرافيا الوطنية، وأبقى على الموقع الجيواستراتيجي لليمن جامداً مستبعداً من سياسات بناء الدولة القوية، حتى عادت الأطماع الاستعمارية الفارسيةُ والاسرائيليةُ والإقليميةُ والدوليةُ من جديد حول البحر الأحمر وباب المندب والموانئ اليمنية، وذهبت لتغذية ميليشيا الحوثي وأخواتها لإضعاف الدولة وإفشالها وتغريبها، كي تظل موانئ اليمن وجيواستراتيجيته مفتوحةً أمام الأطماع والتدخلات المختلفة.

الجغرافيا الوطنية وسياسة الجيوبوليتيك

ما من شك في أن الدورة التاريخية سنة كونية ثابتة، فهي انعكاس للنظام الكوني في مجموعتنا الشمسية، ويصدق عليها ذلك النظام الدقيق في الجذب والتدافع، لكنها حينما تقع في مرآة الإنسان فإنه يستطيع إعادة تشكيلها وفقاً للشروط النفسية والمكانية التي ينطلق منها، ومدى تأثيرها على العامل الزمني (٢٣).

فعلى سبيل المثال كادت حضارة اليونان أن تنتهي من أول لحظة، يوم انتصرت أسبرطة على أثينا، غير أن العامل الثقافي لأثينا أثر بعد زمن في تلك الشخصية العسكرية البدوية، فاستعادة أثينا وهجها الحضاري من جديد، ولولا وجود إرادة التأثير والتغيير لدى فلاسفة اليونان لانتهى الأمر ودمرت المدينة، ولربما تحولت إلى ركام بما حوت.

ونظرية الجيوبوليتيك تعني دراسة استراتيجية الجغرافيا بالنسبة للدولة، والمدى الذي تمنحه في التخاطب مع العالم، أو بعبارة أخرى مدى تأثير المكان في معادلتي القوة والاقتصاد وتأثيره على مصالح العالم، وهو علم الفئات السياسية العليا، وتتوقف عليه الإجراءات الاقتصادية والسياسية على مستوى واسع، وبمقدار اقتراب الإنسان من الذروة الاجتماعية تبدأ الجيوبوليتيك، فتفصح له عن معناها ووجودها، وتوحي له بمعايير الدولة القوية بالنسبة للأرض، وهنا يكون التأكيد كله على أن الهدف النهائي

٢٣ – هذا المفهوم مأخوذ من فلسفة هيجل ورؤيته لفلسفة التاريخ في نظريته الشهيرة (العقل في التاريخ).

منه هو دراسة أسباب قوة الدولة من زاوية الجغرافيا، وهو –بهذا– علم سياسي ينطلق من المعطى الجغرافي، وينزع نحو تحقيق قوة الدولة، والطريقة التي يمكن أن تجعل من الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ عوامل قوة للدولة، تتكئ عليها للتأثير على محيطها الإقليمي ومداها العالمي.

على أن الموقع الاستراتيجي لليمن– قديماً– هو الذي مكنها أن تكون المحور الأول للحضارة الإنسانية، ومدرج الإقلاع للدورة التاريخية الكلية، وبفضل موقعها كانت سيدة العصر القديم دون منازع، ولا يزال حتى اللحظة وسيبقى يمنحها الأهمية الاستراتيجية الكبرى كوسيط في اتصال الحضارات الإنسانية، والعلاقات التجارية بين أمم الشرق والغرب.

ومن هنا ندرك أهمية المكان في صياغة التاريخ وصناعة الإنسان؛ حيث نجد أن موقع اليمن الاستراتيجي المتربع على بوابة العالم، والمتحكم في علاقة العالم الخارجي بالعالم الداخلي عبر الاتصال بين المحيطات والقارات قد أسهم بشكل كبير في نشأة الدولة اليمنية الأولى في التاريخ، كما أنه ألهم اليمنيين الأول صناعة السفن التي كانت تجوب المحيطات وتصل أقاصي الممالك غرباً وشرقاً، من الألف الرابع ق.م، كما تدل على ذلك رحلة الملك العظيم ذي القرنين، ولكن حينما ضعفت الدولة وبدأ منحنى الانهيار منذ القرن الأول ق.م تعرضت اليمن لمحاولات متكررة من الغزو من قبل الإمبراطوريات الصاعدة التي طمعت في التحكم في هذه البوابة الاستراتيجية للعالم، بدءاً بالحملة الرومانية ٢٥ق.م، ثم الغزوات الحبشية المدعومة رومانياً ثم الغزو الفارسي قبيل الإسلام وبعده تحت مسمى الهاشمية، وصولاً إلى الغزو البرتغالي مطلع النهضة الأوروبية ثم العثماني ثم الغزو والاستعمار البريطاني، ولا تزال اليمن حتى اللحظة

وبسبب موقعها الاستراتيجي تتعرض للأطماع الاستعمارية والوصاية الدولية، ولن تستقل بذاتها وقرارها الوطني ما لم تبنِ دولةً قويةً تحفظ مصالحها ومصالح الدول.

وبالمثل لعبت الجغرافيا دوراً مهماً في نشأة الحضارة اليونانية، حيث شكلت مدينة أثينا حاضرة اليونان القديم بسبب موقعها على طرق التجارة، وانفتاحها على كل ثقافات العالم، ولولا أن أثينا احتفظت بطابعها المدني، وذائقتها الجمالية كمدينة مفتوحة على العلاقات التجارية الدولية لما عدل حكام اسبرطة من طبيعتهم البدوية، واستجابوا لنداء الوحدة والاندماج الاجتماعي لتكوين الدولة القومية الجديدة لليونان القديم.

وبالمثل نجد أن الموقع الاستراتيجي لتركيا جعلها تسد مسد الفراغ الذي خلفه سقوط الأندلس ولمدة تزيد على أربعمائة عام، ولولا الموقع الاستراتيجي لبريطانيا ما تمكنت من حصار الأناضول ثم السيطرة على ثلثي الكرة الأرضية.

إذاً يمكن القول إن عبقرية الإنسان تمكن من السيطرة على عامل الزمن، أما عبقرية المكان ففيها أسباب قوة الدولة وعمقها الاستراتيجي، وتنعكس على الجغرافيا فتحرك جمودها لتصبح مكان جذب، ومحور ارتكاز في العلاقات الدولية، كما أن العمق الاستراتيجي للدولة يجعل لها سلطة تدخل أكبر في النطاق الإقليمي والدولي، ويزيد من حضها لدى الدول المنتجة والمصنعة، كما يزيد من حظوتها لدى القوى الدولية المهيمنة.

وقد تكون الفكرة الدينية هي معمل التركيب والدفع الحضاري، فالفكرة المسيحية كانت تمثل دافعاً للمنافسة الحضارية الغربية بإزاء الفكرة الإسلامية، فعصر النهضة في أوروبا حمل روح المسيحية بامتياز، رغم أن الثورة كانت ضد الكنيسة الإقطاعية، إلا أن الكنيسة تطورت فصارت ملهمة للروح الأوروبية في مراحل نهضتها.

وقد تكون الفكرة الامبراطورية هي نفسها معمل التركيب، فقد شكلت الفكرة العالمية الدافع الأقوى للدورة التاريخية الأمريكية الراهنة. ونلاحظ أن تلك الفكرة لا تخرج عن خصائص المكان والجغرافيا التي جاءت منها الفكرة، فلولا عاملا السكان والمساحة، وهيمنة الولايات المتحدة بلا منازع على عالم المحيط- كونها تتربع على المحيطين الأطلسي والهادي- لما استطاعت فرض سيطرتها على العالم.

ونستطيع القول إن الحضارة الأولى المؤسسة لدورة التاريخ لم تكن وليدة جغرافيا حبيسة، ولا إنسان مستقر يعيش على ضفاف الأنهار، كون الإنسان المستقر لا يحركه دافع الغزو والسيطرة، وبما أن إنسانها أول إنسان يحرك دورة التاريخ، فهو لم يأت من خلال الموروث الحضاري والخبرة السابقة، إذ لا خبرة قبله؛ فهو إذن صاحب التجارب الأولى، ولا بد أنه فشل مرات عديدة حتى حقق النجاح، ولكنه اقتاد الزمن لاحقاً عبر منهجه الخاص، منهج المحاولة والخطأ، حتى ركب الفكرة التاريخية ودفع بها إلى الأمام، ثم طوع الأرض فصنع منها مستلزمات حضارته في مجال القوة العسكرية والمعرفة الإنسانية، ونقل تجربته لكل المجتمعات فنشأت منها كل الحضارات العالمية المتلاحقة.

وإذا ما عدنا للتاريخ القديم فلن نجد محاولات خاطئة سوى لقوم عاد وقوم ثمود وغيرهم، وكل هذه أقوام عاشت على الأرجح في اليمن وجزيرة العرب، كما أننا لن نجد تطويعاً للجغرافيا ببناء السدود إلا في حضارة سبأ وتبع وحمير، ولا يمكن أن نثبت هجرات قديمة لأي من المجتمعات الماقبل تاريخية عدا اليمن بإجماع المؤرخين، ما يدل على انطلاق دورة التاريخ الأولى من هنا.

لقد صنعت عبقريةُ المكان من الإنسان اليمني إنساناً متطلعاً باتجاه السيطرة على العالم القديم، فسعى إلى ذلك وربط حركة البشر ببعضها شرقاً وغرباً، وبنى نظاماً

عالمياً جسدته رحلة ذي القرنين للتأسيس للعدالة العالمية ومنع التظالم بين الممالك، وإرساء نظام قيمي يتحاكم إليه العالم، وتحتكم إليه ممالك الأرض.

وذلك هو الإنسان اليمني صاحب أقدم حضارة وأول امبراطورية في العالم القديم، ومؤسس الدورة التاريخية ومانح التجارب والخبرات المعرفية لمجتمعات العالم القديم، وعلى الرغم من أن جيوبوليتيك الدورة التاريخية في مراحل ما بعد الانتقالة الأولى، حاولت اختطاف تلك العبقرية منه، ونسبتها لشخصها القومي، إلا أن التاريخ نفسه يطالبها بدليل واضح من رصيد المحاولة والخطأ، لتثبت تلك العبقرية المدعاة، أو الإقرار بالنقل والاستفادة من غيرها.

على أن الموقع الاستراتيجي لليمن- قديماً- هو الذي مكنها أن تكون المحور الأول للحضارة الإنسانية، ومدرج الإقلاع للدورة التاريخية الكلية، وبفضل موقعها كانت سيدة العصر القديم دون منازع، ولا يزال حتى اللحظة وسيبقى يمنحها الأهمية الاستراتيجية الكبرى كوسيط في اتصال الحضارات الإنسانية، والعلاقات التجارية بين أمم الشرق والغرب.

ذلك لما اختصت به من موقع استراتيجي فريد، يربط بين عالمي الشرق والغرب، وبالأصح يربط بين قارات العالم الثلاث: آسيا وأفريقيا ومصالح أوروبا التي تعبر إلى القارتين عبر موانئه، التي تقع على نطاق بحري واسع في البحر الأحمر وبحر العرب المتصل بالمحيط الهندي، بالإضافة إلى مضيق باب المندب الذي لا يمكن أن يستغني عنه العالم لحظة واحدة، إلا أن ما يجب الالتفات له هو أن العالم متغير دائم، وأن مسألة الثبات نسبية تتبع العلاقات والسياسات الدولية، على أن الرؤية السياسة العميقة قد تجعل من الجغرافيا الجامدة حركة تمتلئ بالحيوية والفاعلية، والعكس حينما تنام العقول السياسية أو تتسلم القيادة السياسية عقول لا تفهم في العمق

الاستراتيجي، فلولا العقل الاستراتيجي الذي شغل السياسة الأمريكية طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ما استطاعت أن تبلغ هدفها في السيطرة على العالم، فموقعها البحري الذي يفصل بينها وبين القارات الثلاث الكبرى، والمحيطان المتجمد الشمالي والأطلسي، لم يكن ليؤهلها بالتقنيات التقليدية للوصول إلى قلب القارات والعالم والتحكم فيه، لكنها وصلت، طبقاً لنظرية سيبكمان.

ويمكن أن نذكّر هنا بأهمية الجغرافيا السياسية "الجيوبوليتيك الدولي" لمعرفة تقسيمات الخارطة السياسية العالمية، ووزن القوى بداخلها، وأين نقع من تلك القوى؟ وما الثقل الذي نمثله والحيز الذي نشغله، وممكنات المستقبل الذي نطمح إليه؟ وبدون ذلك فلن نستطيع –ولا غيرنا من المجتمعات المتأخرة– بناء سياسة خارجية واعية ومتزنة.

كما أن أهمية الجيوبوليتيك لا تقف بنا عند السياسة الخارجية؛ بل تمكننا من دراسة مشكلاتنا الاستراتيجية المانعة من بلوغ الفاعلية في التأثير على الأمم، وبلوغ مستوى الشراكة الإقليمية والدولية، وقبل هذا وذاك تمكننا من وضع سياسات داخلية اقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها، وفقاً للفهم الجيوبوليتيكي.

ومن ذلك مثلاً أن الموقع الاستراتيجي لليمن يقتضي وجود دولة قوية، قادرة على حماية المنافذ البحرية، وتأمين المصالح الدولية، ليصبح محور اهتمام ومركز استقطاب لحركة الاقتصاد العالمي، ومن لا يفهم في المسائل الجيوبوليتيكية يظن أن التقسيم والمحاصصة طريقة لتوزيع المسؤولية، وإنهاء الصراع، وهو ينظر إلى المشكلة هنا من الزاوية النفسية، ويتجاهل أو يجهل السياسات والتوازنات الدولية، فإنه طالما بقيت هنا دولة ضعيفة اقتضت السياسة الدولية جعلها تحت الوصاية والانتداب الظاهر أو الخفي، كون هذه البقعة من جغرافيا الكوكب تمثل البوابة الجنوبية الوحيدة للعالم القديم

والحديث، ويظن الجهلة المأجورين أنه إذا تقسم اليمن سيتنفسون الصعداء، وهم لا يعلمون أنه كلما تمزقت الدولة الجيواستراتيجية ازدادت شروط الوصاية عليها، وتكاثفت الأطماع فيها، ليصبح كل جزء منها تحت سلطة انتداب مختلفة مع الأخرى.

ألا يرى هؤلاء أن اليمن في عصر الاستعمار الأوروبي تقاتلت عليها كل القوى الدولية، البرتغاليون والايطاليون وفرنسا وبريطانيا وهو ما يتكرر الآن خلال حرب الميليشيا الحوثية المدعومة خارجياً وايرانياً، فهلا تساءلوا لماذا اليمن وحدها تتكالب عليها كل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي؟

الجواب تحدده المسألة الجيوبوليتيكية، حيث غدت تتجاذبنا اليوم عدة مشاريع، كل منها يرغب في تحقيق مصالحه، ولا مشكلة لديها في الإنسان اليمني، إنما المشكلة فيما تحت يديه من موقع يتحكم بمصالح العالم، ولو تعلم بعض القوى الإقليمية والدولية أن اليمنيين يمكن أن يبيعوا أرضهم جملة وينتقلوا لمكان آخر في العالم، لقبلت المبادلة على ما تملكه من تقدم وصناعة وثروة، لكن الذين لا يفهمون في هذه المسائل يتخبطون بين الفكرة ونقيضها، ولا يمتلكون بُعداً سياسياً كبيراً في إدارة الدولة، فهم ينظرون – فقط –عند أقدامهم، وقد مُنيت اليمن طوال الفترات الماضية، وبالتحديد منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢م وأكتوبر ١٩٦٣م بأمثال هذه الديناصورات الذين لا يفقهون شيئاً ولا يهتدون سبيلاً.

التربية الوطنية

تُعرّف التربية الوطنية حسب الموسوعة العالمية بأنها المنهج المسؤول عن تفاعل الفرد مع المواطنين المحيطين به على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية، وتُعنى التربية الوطنية بالدرجة الأولى بتحقيق مبادئ الولاء، وتقوم على تعريف المواطنين بتاريخهم وتعريفهم على الأنظمة السياسية المتبعة من قبل الدولة، كما تعزز علاقة الأفراد بالسلطة السياسية الحاكمة، وتزيد من ولائهم للقوانين والأنظمة والأعراف الاجتماعية، ما يزيد من التزامهم بها وانصياعهم لها.

ولا تقتصر التربية الوطنية على إحاطة المواطنين بشأنهم الداخلي أو المحلي فقط، إذ تتضمن أيضًا تزويد المواطنين بمعلومات وحقائق تخص الدولة ووجودها في التاريخ، ونضالات الآباء والأجداد لإرساء الدولة، وطبيعة شبكة العلاقات الاجتماعية، والحقوق والواجبات، الأمر الذي يحقّق مفهوم المواطنة لدى الأفراد، كما يمكن اعتبار التربية الوطنية إحدى الأدوات المسؤولة عن خلق الشعور بالمواطنة والانتماء لدى الأفراد، إذ بموجبها تتعزز القيم والأخلاق الحسنة والمبادئ التي تصقل السلوكيات والأخلاق، وتمنح المواطن المعرفة اللازمة لجعله أهلاً لتحمّل المسؤولية تجاه وطنه ومجتمعه، أيّ أنها العملية التي ترسّخ كافة القيم والمبادئ التي تجعل الفرد مواطنًا صالحًا

قادرًا على أن يُشارك بفعاليّة في كافة الأنشطة والمناسبات الوطنيّة، بالإضافة لجعله منضبطًا بمعايير وضوابط المجتمع الذي يعيش فيه ([٢٤]).

وللتربية الوطنية بشكل خاص والتربية بشكل عام دور محوري في بناء المجتمع الوطني المتماسك والمنسجم، وإزالة كل أسباب الفرقة والشتات في أبنائه، ذلك أن وظيفة التربية بشكل أساسي هو تمكين الفرد من التكيف مع المجتمع والاندماج فيه، والإسهام في بنائه ونهضته، والحفاظ على مصالحه، ونشر قيم الخير والعدل بين أبنائه، فهذه هي الأهداف الكبرى للتربية في المجتمع، وهي تبدأ من الوالدين والأسرة، فدور الوالدين في تنشئة الأبناء ورعايتهم وحثّهم على الأخلاق والقيم الوطنية، دور أبجدي في بناء سلوكيات الأطفال، وهي السلوكيات التي تصاحبهم من الطفولة إلى الشيخوخة، فالإنسان ابن بيئته، وتأثير البيئة فيه يبدأ من الوالدين والأسرة، فهما اللذان يغرسان فيه معنى الوطن، وحبه، والدفاع عنه، والنضال من أجل مصالحه، والوقوف عند قوانينه، واحترام ثقافته وقيمه، أو يهمدان في نفسه كل قيمة تتصل بالوطن والمواطنة الصالحة.

وفي مجتمعنا اليمني يؤثر جهل الأسرة والوالدين بشكل كبير على الأبناء، كما تؤثر في دور الأسرة نزعات الصراع والاستعلاء وغيرها، فينشأ جيل مضطرب تجاه وطنه، متناقض السلوك، فمن الأسر من يغرس في ذهن أطفاله نزعة الاستعلاء العرقي تحت دعوى الهاشمية المقدسة، والنسب الطاهر، فيحرضون أبناءهم منذ الطفولة على التميز عن المجتمع، ويشعرونهم بالفوقية وأنهم أعلى من الناس مرتبة ومكانة، وأنهم من نسل

---

٢٤ – رانية عيسى، الجامعة الأردنية، مفهوم التربية الوطنية، ١٩ /١/ ٢٠٢١م :
https://hyatok.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

طاهر مقدس، من سلالة أبناء الرسول، فيحرضونهم على المجتمع غالباً، بدعوى أن المجتمع اليمني لا يقيم حقوق آل البيت المزعوم، ويساوي بين اليمنيين وبينهم، وهذا حرام وما يجوز– حد قولهم– فينشأ أطفال هذه الأسر وهم يشعرون بالتميز والاستعلاء والمظلمة، فيمارسون سلوك الاستعلاء والتذمر من أقرانهم الأطفال أثناء اللعب وأثناء الدراسة في المدارس، وثمة قصص كثيرة في هذا الباب، ويكفي أن نضرب هنا مثلاً بسيطاً يتكرر في كل مكان، وهو إذا حدث أن أطفالاً يلعبون ومن بينهم طفل هاشمي، فرماه أحدهم بحجر في رأسه فجرحه، فسوف يجن جنون أسرته، ويخرج أبوه وأمه يصرخان في الحي، ولن يكتفيا بعقاب الطفل الذي رمى الحجر، بل سيعنفان أسرته بأنهم لا يربون أبناءهم على احترام آل البيت، وسيعودان إلى ابنهما ويعنفانه لمخالطته أطفال الحارة ممن ليسوا بمقامه الطاهر.

وهكذا ينشأ أطفال هذه الأسر وهم يحملون في قلوبهم غلاً وحقداً على المجتمع وعلى الشعب، وتنشأ بينهم شبكة علاقات خاصة وثانوية موازية لشبكة علاقات المجتمع، ومع الأيام يكبر هؤلاء وتتحول هذه التربية الاستعلائية إلى عصابة مترابطة، تدعي التمايز والاستعلاء، وتحاول تغيير المجتمع وفقاً للأفكار والقيم الاستعلائية التي تلقتها في الصغر، وتؤمن بها، وهذا ما حدث جذرياً في مرحلتنا هذه فيما يعرف بالميليشيا الحوثية، فليست الميليشيا الحوثية سوى مجموعة أطفال الأسر الهاشمية الذين تربوا على ثقافة العنصرية والاستعلاء والتمييز، وغرست فيهم أسرهم أنهم أبناء الرسول والعترة الطاهرة، وأنهم مميزون على أطفال اليمن، وحينما كبروا دفعت بهم أسرهم إلى مدارس ومراكز ومحاضن تربوية خاصة بهذا الفكر العنصري، فتشكلت منهم عصابة الحوثية الإجرامية الناقمة على المجتمع والوطن والشعب والدولة والحضارة.

وثمة أسرٌ أخرى تربي أبناءها على فكرة الفيد ونهب المال العام وعدم احترام النظام والقانون، فيقول بعضهم لأبنائه، (قعوا حمران عيون، أقطعوا الرجل بحذاتها)، ويغرسون فيهم فكرة قطع الطريق والنهب والسلب، وذات مرة في أواخر التسعينيات، كنت في منطقة خولان فسمعت أحدهم يقول أما ابني فلان فتح الله عليه، لقي له سيارة حالية. فسأله أحدهم كيف؟ قال: تقطع على بني فلان وشل سيارة!

وأما بالنسبة للمال العام وأملاك الدولة فلا وزن لها عند أغلب الأسر اليمنية، فلغة الفيد ونهب المال العام طاغية في ثقافة المجتمع، حتى أن بعضهم يضرب لابنه وهو يعظه مثلاً بأي مسؤول سارق أو فاسد، بنى قصراً أو فلة من المال العام، ويقول له أشتي تقع مثلما فلان، شوف كيف قد معه فلل وأموال وزلط...إلخ!

وإذا كان الناس في المجتمعات الأخرى يحتقرون الفاسدين ولصوص المال العام، فإن البعض في وطننا الحبيب يقدسون صاحب المال ولو كان ماله سرقة من الدولة، فطالما هو يملك المال والسيارات الفخمة والعمارة الفارهة، فستجد حوله جلبة من الناس يتمسحون به ويهتفون باسمه، ويدافعون عنه، وهذه في الحقيقة إشكالية ثقافية، فلولا فساد ثقافة المجتمع ما استطاع الفاسدون والمرتشون واللصوص التحرك في المجتمع وهم يمارسون فسادهم، لكن الثقافة العامة لا تزال مشبعة بحمولات الإمامة الكهنوتية، ثقافة الفيد وقطع الطريق ونهب المال العام ومسايرة الفاسدين والمجرمين، ولم تتحرر سلوكيات الشعب بعد من هذه الثقافة الإمامية بعد.

وهنا يجب أن نعترف أن مفهوم الدولة في ثقافة المجتمع اليمني لا تزال في حكم ضمير الغائب، فلا تزال ثقافة احترام النظام والقانون والمواطنة المتساوية والحقوق والواجبات غائبة جذرياً عن وعي غالبية الشعب، وخاصة المجتمعات المذهبية والقبيلة، حيث ينظر للدولة كما لو كانت مؤسسة ثانوية في حياة المجتمع، فالفرد لا يشعر

بأهمية الدولة والقانون كشعوره بأهمية الأسرة والقبيلة، وهذه الإشكالية تظهر في علاقات الأفراد بالقبيلة، وعلاقتهم بالدولة، حيث يظهر المذهب ورجل الدين والأيديولوجيا بديلاً عن الدولة، وتظهر القبيلة وشيخ القبيلة وسيطاً بين الفرد والدولة، وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بثانوية الدولة في حياتهم اليومية، وهذا يعود لخلل كبير في التربية الوطنية التي يتوجب أن تقيم علاقات الأفراد والمجتمع مباشرة مع الدولة ومؤسساتها، بحيث تغدو هذه العلاقة ذات مضمون قيمي وجودي، فيشعر أفراد المجتمع بأن الدولة تشكل حقيقة وجودهم، ومصالحهم، وأنهم لا يستطيعون العيش بدون وجود الدولة ومؤسساتها الوطنية لحظة واحدة.

إن دور التربية الوطنية في المجتمع هو القضاء على هذه السلوكيات والقيم الخاطئة التدميرية، وبناء منظومة قيم جديدة في نفوس الأجيال تدعم الثقافة الوطنية والسلوك الوطني القويم، وتقضي على السلوكيات الفاسدة، والأخلاق الرذيلة، فتزدري الفاسدين واللصوص والمرتشين وناهبي الثروة العامة، حتى يغدو الفاسدون في المجتمع عاراً وخزياً، وحينها سيتحول السلوك الاجتماعي من سلوك الهدم والفيد وتدمير الدولة، إلى سلوك المواطنة والبناء الوطني الفاعل.

إن التربية الوطنية تعمل على تنشئة جيل مرتبط بوطنه ومصالح أمته، قادر على التعامل مع المجتمع بإيجابية عالية، لأنه ينطلق في تعامله وعلاقاته من رؤية الخير العام والمصلحة العليا، على أساس أنّه فرد في المجتمع يتساوى مع جميع الأفراد في الحقوق والواجبات، ومهمته كغيره من أفراد المجتمع هي تحقيق الانسجام والتجانس والتعاون بين كل أفراد المجتمع، واحترام النظام والقانون والدولة، وهو ما يرفع ويعلي من قيمة المجتمع ككل، ويحسّن صورته وسمعته أمام المجتمعات الأخرى.

والتربية الوطنية تعطي الفرد قبولاً واستحساناً بين مجموعة الأفراد، فهي تُضفي على الإنسان أخلاقاً وقيماً عليا تجاه وطنه وشعبه ومجتمعه، وتمنحه احتراماً واجلالا لكل ما يتصل بتاريخ الوطن وحضارته وهويته وثقافته، وهذا بدوره يبعث في نفس الفرد الاعتزاز بالانتماء للوطن، ويمنحه خطّ الدفاع الأول والأخير في وجه كلّ الشرور التي تعاني منها المجتمعات المختلفة، فكلما ارتفع مستوى التربية الوطنية، كلما ارتفع مستوى أخلاق الفرد وقيمه وتعاملاته، ممّا ينعكس بشكل إيجابي على مستوى أداء الفرد ونشاطه، وينهي ظاهرة الجريمة في المجتمع؛ إذ يصبح الفرد راضياً عن نفسه وعن وطنه وعن المجتمع من حوله، فالمجتمعات ذات التربية الوطنية الفاضلة تنخفض فيها الجرائم بشكل كبير، وتجعل الفرد قادراً على العطاء والبذل بشكل أكبر، والذي ينال قدراً عالياً من التربية الوطنية يكون على قدرة عالية من الإحساس بغيره من الناس الذي يعانون الأمَرَّين بسبب المشاكل التي تعترضهم، فتراه يساعد هذا، ويأخذ بيد ذاك بكل صمت وهدوء.

وعلى المستوى الاقتصادي تدعم التربية الوطنية قيمة الإنتاج والعمل في الدولة، فالدولة التي يعيش على أراضيها مواطنون صلحاء، لن تعرف التراجع والانكسار؛ وكلّ أيّامها ستكون عبارة عن درجات لسلم الرقي والرفعة والتطور، بخلاف الدولة التي يعيش أفرادها ثقافة التخلف والفيد والفردانية والفوضى.

الانتماء الوطني

الانتماء لغةً يعني الانتساب، وهو انتساب الشيء إلى أصله، أو الفرع إلى الأصل، يقال: انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب، فالانتماء النسبة إلى الشيء، يقال: انتمى إلى كذا: أي انتسب إليه (٢٥)، ويتجسّد ذلك بانتماء الطفل لوالده، ويأتي الانتماء بمعنى الارتفاع فهو مفردة مشتقّة من النمو والكثرة والزيادة، فيقال: انْتَمَى هو إليه: انتسب، وفلان يَنْمِي ويَنْتمِي: أي يرتفع إليه (٢٦).

ويعرّف الانتماء اصطلاحاً بأنّه انتساب الفرد لوطنه فكراً ووجداناً وسلوكاً (٢٧)، أو هو انتساب الأفراد لوطنهم ودولتهم ومجتمعهم، انتساباً يجعلهم جزءاً لا يتجزأ من الوطن، بحيث يرتبط مصيرهم بمصير وطنهم في كل جوانب الحياة، فكراً ووجداناً وسلوكاً، وهو اعتزاز الأفراد بهذا الانتماء عن طريق الالتزام بقيم الوطن، واحترام قوانينه ورعاية مصالحه، والتفاعل مع احتياجاته وظروفه، وتتجلّى هذه التفاعلات من خلال بروز قيمة الوطن لدى الفرد، والمحبة العميقة له وربط مصير الفرد بمصير وطنه في كل نواحي الحياة، والتي تتجسد عن طريق الانغماس في حمايته والتضحية لأجله.

ويعد الانتماء الوطني من أهم قيم المواطنة الصالحة التي يحرص كل أبناء المجتمع على تجسيدها فيما بينهم، كما تحرص مؤسسات المجتمع المدني وكافة أطياف المجتمع على غرسها في نفوس الأبناء؛ لما يجنيه المجتمع من ثمار ثقافة الانتماء من نتائج إيجابية تعزز الشعور بالانتماء الوطني الصادق المخلص، ولما يعكسه شعور الانتماء من تعزيز للسلوك الفردي والجماعي البنّاء الهادف لتنمية الوطن وبناء مؤسساته، واعمار دولته،

---

٢٥ – ينظر: الفيومي(ت/٧٧٠هـ)، المصباح المنير، ص(٢٣٩).

٢٦ – ينظر: ابن مَنْظُور(ت/٧١١هـ)، لسان العرب، (٢٩٧/١٤).

٢٧ – بحوث ودراسات/الانتماء والولاء الوطني–نهج–الشريعة، https://almanalmagazine.com/

وتحقيق تطوره، والتضحية من أجله، والدفاع عن سيادته ومصالحه، والمحافظة على مكتسباته.

ولأن مفهوم الانتماء الوطني موضوع واسع ومتعدد بسعة الوطن وتعدد علاقته بالفرد، فإن ثمة رؤى وتفسيرات متعددة لمفهوم الانتماء الوطني وحقيقته، فمن المفكرين من يرى الانتماء الوطني رابطة مادية وروحية، تنشأ بين الفرد والمجتمع، ينتج عنها حقوق وواجبات ملزمة، ومنهم من اعتبره حاجة نفسية، ومنهم من نظر إليه على أنه حاجة اجتماعية، ومنهم من قرر أنه عمل صالح إنساني، وشعور نبيل، يؤسسه ويبنيه فطرة سوية، وأفراد صالحون مضحون، وقدوات بريئة من الأغراض الصغيرة"(٢٨).

كما رأى بعض المفكرين الانتماء الوطني نزعة روحية تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين، بما يقتضي الالتزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، ونصرته، والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية، والفكرية (٢٩)، أو أنه اتجاه إيجابي مدعم بالحب، يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن، باعتباره عضواً فيه، يشعر نحوه بالفخر، والولاء، ويعتز بهويته، وتوحده معه، ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه، محافظاً على مصالحه، وثرواته، مراعياً الصالح العام، ومشجعاً ومسهماً في الأعمال الجماعية، ومتفاعلاً مع الأغلبية، لا يتخلى عن وطنه حتى وإن اشتدت به الأزمات"(٣٠).

وبعض علماء الاجتماع يرى الانتماء: "حاجة إنسانية ضرورية لتحقيق تماسك المجتمع عن طريق تبني أفراد المجتمع مثاليات، ومعايير، وقيم المجتمع، ومقننات السلوك

(٢٨) عادل عبد القادر قوته، الانتماء للوطن، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ)، ص (١٢).
(٢٩) روضة عبد الله المطوع، سيكولوجية الانتماء: دراسة مقارنة، جامعة عين شمس، مدينة القاهرة–جمهورية مصر العربية، (١٩٩٤م)، ص (١٤).
(٣٠) عثمان صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة: دراسة استكشافية (١٤٢٦هـ)، ص(٧٣).

التي تقتضيها عضويتهم في المجتمع، وليس معنى تبني مثاليات ومعايير وقيم المجتمع أن يصبح الأفراد نسخة واحدة، وإنما تكون هذه المعايير والقيم بما يسمح بنمو الذات وحماية المجتمع، فلا تضيع ذات الفرد، ولا ينفرط النظام العام للمجتمع (٣١).

ويتطلب الانتماء الوطني بعض المعاني الروحية والسلوكية الهامة الدالة على حقيقة الانتماء، كحب الوطن، والإخلاص له، والتضحية من أجله، والدفاع عنه، والتمسك به، والثقة فيه في كل الأحوال، والحفاظ على سمعة الوطن، والحرص على سلامته، وجمال منظره، والغيرة عليه وعلى تراثه ومقدراته، وعلى كرامته، ومصالحه، وممتلكاته، والحرص على الإسهام في كل عمل يساعد على رفعة شأن الوطن.

وعادة ما يعظم الشعور بالانتماء في الدوائر الأصغر التي يتكون منها الوطن كالأسرة، والمدرسة، والقرية، والمدينة، والمحافظة، غير أن الشعور بالانتماء العام يعني الوعي بتاريخ الوطن الحضاري، وهويته التاريخية، وحماية آثاره الحضارية، والوعي بالظروف والمشكلات التي تحيط بواقعه، والبذل بسخاء لمساعدته في أزماته، والتضحية بالمال والنفس لتحريره وتحرره، وعدم تقديم المصالح الخاصة على مصالح الوطن، والمحافظة على أمنه واستقراره، والحفاظ على حياة المواطنين، وأموالهم، وأعراضهم، وحماية كل ما يتصل بحاضر الوطن ومستقبله (٣٢).

ويعد الانتماء الوطني أرقى وأهم دوائر الانتماء في حياة الإنسان، لأنه يرقى بالإنسان من الأنانية الفردية والانتماءات الضيقة، إلى مستوى حضاري انساني أرفع، يجعل لحياة الفرد قيمة عليا، فهو يعيش لأجل وطن وأمة، ولا يعيش لأجل طموحاته

(٣١) هانم إبراهيم الشبيني، الانتماء والقيم: دراسة مقارنة القاهرة، (١٩٩٢م)، ص(١٣).
٣٢ – أ.د/ حامد بن مده بن حميدان الجدعاني، تعريف الانتماء، رابط:
https://shms.sa/editor/documents/43977

الخاصة أو غرائزه فحسب، أو لهويات وانتماءات أضيق من الوطن والأمة، بل له هدف جمعي أسمى يناضل من أجله، هو هدف النهوض بالوطن وتحقيق تقدمه وازدهاره.

إن الانتماء للوطن الكبير أولاً يعطي معنى أجل للانتماءات الفرعية الأخرى التي تشكل أجزاء الوطن، كالأسرة والعائلة والجماعة والمنطقة، حيث يغدو انتماء المرء لمحيطه وأسرته ومنطقته مكملاً لانتمائه لوطنه الكبير، فالمنتمي للوطن لا يتعصب للقبيلة أو المنطقة أو الطائفة أو الأسرة أو الجماعة أو الحزب أو المذهب على حساب الوطن، بل يعتبر هذه كلها أطراً تتصل بالوطن ومصالحه، فإذا خالفت مصالح الوطن وأسست للفرقة والخلاف، قدم الوطن عليها وتجاوزها، وهنا تبدو أهمية الانتماء الوطني فهو بمثابة الضمير الداخلي للفرد، يوجهه ويرشده إلى ما فيه صالح وطنه، وكلما وجه الانتماء إلى الوطن توجيهاً سليماً كان ذلك عاملاً من عوامل بناء المجتمع.

ويعمل شعور الانتماء الوطني على حماية المجتمع من عوامل الفساد والانحراف والطغيان، ومحاربة الظواهر السلوكية السلبية كالفساد والغش وسرقة المال العام والتلاعب بالمسؤولية أو التقصير في الواجب الوظيفي والوطني، والرشوة والخيانة وبيع الأوطان وتهريب الآثار، ومنع عمليات التخريب والعنف والإرهاب وافساد الأمن العام، أو تهريب ما يضر بمصالح المجتمع كالمخدرات والأسلحة وغيرها، فكل هذه الأعمال وغيرها مما يضر بالمجتمع والوطن ومصالحه تعتبر نقائض للانتماء الوطني، وخيانة للوطن؛ لأن الفرد الذي يشعر بالولاء والانتماء لوطنه يبتعد عن كل ما يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة الوطنية، ولو كان ذلك على حساب مصلحته الشخصية، وسواء كان السلوك المؤدي للإضرار بالمجتمع سلوكاً إجرامياً كالعنف والفساد وسرقة المال العام، ونهب أموال الشعب وبيع وتهريب الآثار الوطنية وغيرها، أم كان سلوكاً

عادياً دأب عليه في ظل الفوضى الثقافية كرمي القمامة في الشوارع، أو البصق على الرصيف، أو رمي المخلفات في الطرقات مما يشوه المنظر الجمالي للمدن والعواصم، أو عدم الالتزام بإشارة المرور، أو تجاوز خط السير والسرعة، أو مخالفة قوانين الدولة، أو التهرب عن أداء الواجب، فكل عمل أو سلوك يضر بالمجتمع ضرراً صغيراً أو كبيراً يعدً ناقضاً من نواقض الانتماء الوطني، بعضه يصل إلى الخيانة العظمى كالعمالة للخارج على حساب الوطن، أو بيع الآثار أو افتعال الحرب لتدمير الوطن لصالح قوى خارجية.

إن الانتماء الوطني ليس مجرد حالة ترفيهية، أو شعور وجداني، أو ادعاء نسب أو جنسية، كما يفعل كل الفاسدين وتجار الحروب والآثار وباعة الحضارة والثقافة والتاريخ في وطننا المكلوم، وإنما هو حقيقة جوهرية وضرورية في حياة الإنسان يعيش به، ويحيا فيه وينتمي إليه، ويضحي من أجله، ويعدل من سلوكياته طبقاً لمصالحه، ويساهم في إشباع الوجدان الوطني لدى أفراده، ويعمل جاهداً لبلورة شروط وعوامل تقدم الوطن ورفاهيته، فالوطن لا يكتمل معناه ووجوده وأفقه إلا بالمواطن الذي يعمل على تعميق وجوده وتجربته الإنسانية والحضارية شعوراً في نفسه، وضميراً في وجدانه، وواقعاً في سلوكه العملي.

إن الانتماء الوطني ليس ادعاءً يدعيه الإنسان أو مقولة تقال أو خطبة تذاع، وإنما هو التزام ومسؤولية، حيث يترجم هذا الالتزام بتحمل المسؤولية الوطنية، فلا يصح بأي حال من الأحوال أن يعيش المرء متفرجاً أو بعيداً عن التزامه الوطني، وإنما هو مطالب وفق مقتضيات الانتماء الوطني السليم للالتزام بمتطلبات المواطنة والقيام بأدواره ووظائفه الوطنية، فالانتماء إلى الوطن يدفعنا جميعاً إلى العمل لسد الثغرات

وإنهاء نقاط الضعف، والسعي المتواصل لتعزيز وحدة الوطن، واستعادة دولته، وبناء وتمتين تضامنه.

وبكلمة واحدة: فإن الانتماء الوطني يعني تعزيز قوة الوطن على قاعدة العدل والمساواة والمسؤولية المشتركة والسعي الدائم لإضافة مكاسب جديدة إلى مكاسب الوطن، فالانتماء الوطني لا يتشكل في فراغ، بل تعكسه في نفوس المواطنين واجبات المواطنة وحقوقها، على نحو مؤسسي وعملي، فالمواطنة بما تحتضن من مسؤولية وشراكة، هي بوابة انجاز مفهوم الانتماء الوطني، وحينما يغيب مفهوم المواطنة من الفضاء السياسي والاجتماعي، حينذاك يتحول موضوع الانتماء الوطني إلى شعار للاستهلاك والمزايدات، لذلك فإن من المقومات الأساسية للانتماء الوطني تحقيق مبدأ المواطنة القائمة على دعائمها ومرتكزاتها المعرفية والمؤسسية(٣٣).

إن إشكالاتنا الحقيقية في اليمن هي أننا نعاني من نقص شديد في أساسنا المفاهيمي تجاه الوطن، فالكل يدعي الانتماء للوطن، ولكن الجميع يفرط في الوطن ومصالحه، ويمارس سلوكيات تنقض أساسات الانتماء الوطني، ولو كانت بنظره بسيطة ومن ضمن العادات التي تربى عليها بشكل يومي في المجتمع، كرمي القمامة في الشارع والطريق، وتلويث وجه المدن ببقايا القات والقراطيس، وعدم المبالاة في المال العام والمصالح العامة، والتكسب من الآثار الوطنية، وعدم الحرص على المنشآت العامة إلخ.

وحتى أولئك الذين يصدقون في محبة الوطن والدفاع عنه، ينقصهم هذا الأساس المفاهيمي للانتماء الوطني بشكل كبير، ولقد رأيت مرات عديدة بعض القبائل في حوض صنعاء يسكنون أغنامهم وأبقارهم في المدارس في العطل الصيفية، وهذا ناتج

٣٣ – محمد محفوظ، جريدة الرياض، الأحد ١٥ شعبان ١٤٤٢هـ ٢٨ مارس ٢٠٢١م.

عن لا مبالاة تجاه المؤسسات العامة، وهو ما يتطلب استراتيجية ثقافية وتعليمية وإعلامية شاملة لمعالجة إشكاليات نقص الأساس المفاهيمي للانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع.

المصير الوطني

المصير الوطني مصطلح مركب من مفردتين هما المصير والوطن، والمصير اسم مفعول من صار يصير بمعنى الصيرورة والحتم الذي لا مفر منه، ومصير الشيء أو الأمر أي المنتهى والعاقبة، يقال: مصير المياه، ومصير الخلق، وجمعه مصاير ومصائر (٣٤). وفي شمس العلوم المصير. الجذر: مصر، والوزن: فَعِيل، والجميع: مُصران (٣٥)، ويأتي المصير بمعنى المرجع والمآل، ومنه قوله تعالى: "وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ " (٣٠) إبراهيم.

والوطن مكان الانسان ومحله الذي ولد فيه وينتمي إليه وجوداً وثقافة وهوية، وهو المكان الذي يرتبط به الشعب ارتباطاً تاريخياً وجودياً من لحظة ميلاده، والجغرافيا التي تولدت فيها الهوية الوطنية للشعب، ويُقصدُ بكلمة "وطن" في لسان العرب المنزل الذي يُقيمُ الفرد فيه، وهو محل الإنسان وموطنه. وجمعُ وطن أوطان، ويُقال وَطَنَ بالمكان أي أقام فيه، وأوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذ منها مسكناً ومقاماً (٣٦).

وبالجمع بين تعريف المصير وتعريف الوطن يصبح معنى المصير الوطني هو: المرجع والمآل للوطن وأبنائه، فمصير الوطن هو مآله ومرجعه ومنتهى وجوده وعاقبة أمره في الحاضر والمستقبل، في كل جوانب الحياة، وهو مصير شامل لكل أفراده وعناصره،

---

٣٤ – المعجم الوسيط، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1

٣٥ – القاموس المحيط، فيروز أبادي، مادة مصر، باب الميم مع الصاد والراء.

٣٦ – انظر، ابن منظور، معجم لسان العرب، بيروت: دار صادر، صفحة ٣٢.

تنظمه المواطنة والجنسية، فمصير المواطن من مصير وطنه، ومصير الفرد من مصير مجتمعه وأمته ودولته، فلا مصير للإنسان في المجتمع يخصه كفرد دون غيره أو دون المجتمع، بخلاف الآخرة ومصيرها الفردي، فالمصير الاجتماعي والسياسي والثقافي والوطني مصير جمعي شامل وعام، ينتظم فيه كل أفراد المجتمع، لأن الفرد إنما يعيش في الوطن كفرد من المجموع، يؤثر ويتأثر، ويحكمه قانون عام وقيم وطنية واجتماعية مستقرة، تؤدي في مجملها إلى تحقيق وحدة الأمة، وحماية بنائها وأمنها الوطني، وتحقيق الانسجام والتجانس والتكامل بين أفراد المجتمع، بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه، ويؤدي كامل واجباته تجاه وطنه، وتجاه أمته، بدءاً من الأسرة، وحتى الدولة والواجب الوطني.

إن الحياة الاجتماعية والعمران وبناء المجتمعات والدول والحضارات في عالم الحياة الدنيا، يقوم في الأساس على مبدأ التكامل في النشاط المشترك، والاشتراك في المصير الواحد، فالحضارات والدول لا تقوم على جهود وأذواق وأفكار وأنشطة فردية، بل تقوم على النشاط المشترك والعمل الجماعي، من أصغر شيء في المجتمع إلى أعظم شيء، فلو أردنا بناء بيت فسنحتاج إلى كم متعدد من الخبرات في البناء ومتطلباته، تتحد كلها في نشاط مشترك يقوم بمهمة جمع أحجار البناء واعدادها، واعداد المواد الأساسية كالحديد والأسمنت والخرسانة وغيرها، وسيقوم عليها عدد من المختصين كل يمارس اختصاصه في النشاط، ليظهر العمل بشكل جماعي منسجم يؤدي إلى انجاز المهمة وإقامة البناء المطلوب.

ومثل هذا المجتمع والدولة والحضارة فلا تقوم إلا على أساس من النشاط المشترك المنسجم والمتجانس، والمنظم وفق خطة مصممة للوصول إلى الأهداف المطلوبة من البناء الاجتماعي والسياسي والوطني، ويعد عنصر تنظيم العمل وتنسيقه وتقسيمه

وترتيبه ووضع أبجدياته وأولياته ومراحل تطوره ونموه، أهم عامل للنجاح وتحقيق البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي والتنموي، وبدون عملية النظام والتنظيم يفقد أي نشاط معناه وقيمته ووجهته، ويتحول إلى نشاط عكسي يهدم ولا يبني، ويؤسس لركامات من الفوضى والعشوائية التي تعيق أي بناء وأي تقدم اجتماعي.

فلو تصورنا أن فكرة انجاز مبنى أو دار قد اكتملت لها كل الشروط والمتطلبات اللازمة لإقامة البناء، إلا شرط واحد هو شرط تنظيم وتقسيم العمل والنشاط بين العاملين، وترتيب أولوياته، ووضع أجزائه المتجانسة مع بعضها، وظلت أدوات البناء من أحجار وحديد واسمنت وماء وحفريات وغيرها كل جزء منها لم يلتئم بالآخر، فهل يمكن تصور قيام هذا البناء أو رؤيته مكتملاً حسب المخطط، دونما توزيع وتقسيم للنشاط وجمع لأجزائه مع بعضها بشكل دقيق؟

ومثل ذلك البناء الاجتماعي والتاريخي والحضاري للدولة والمجتمع، إذ لا يمكن لمجتمع ما أن يتقدم إلى الأمام خطوة واحدة دونما تحقق جميع أفراده بشرط الاندماج فيه، والتجانس مع أهدافه وغاياته، والاندماج باستراتيجياته وأنشطته في كل المجالات، والارتباط به في سائر شؤون حياتهم، وتنظيم أنشطتهم ومهنهم وأعمالهم وانتاجهم في خطط جماعية لخدمة توجهاته وتنمية ثرواته الوطنية والقومية، وحماية حريته واستقلاله في شتى المجالات، وهذا هو ما نسميه بالمصير الوطني، فمهوم المصير الوطني ابتداءً يتجه لتحرير الفرد من نزعة الفردية والأنانية والسلوك الاستغلالي إلى سلوك (المواطن)، ليتحول من إنسان جشع بطاش يقدم مصالحه وغرائزه وأطماعه على المجتمع والدولة، إلى مواطن صالح يوفق بين مصالحه الفردية ومصالح المجتمع والوطن والدولة والأمة، وفي حال تعارضت مصالحه مع مصالح الوطن والأمة، فإنه يدفعه انتماؤه ومصيره الوطني إلى تقديم مصالح الشعب والمجتمع والأمة والدولة على مصالحه الخاصة، لأنه

إذا ضاع المجتمع وانخرم قانونه، وأمنه العام، واستقراره، انهار بناؤه ودولته، وحينها يفقد الجميع مصالحهم، بل يفقدون وجودهم بالمعنى الاجتماعي والتاريخي، ويتحول الوطن إلى جهنم تلتهم الجميع، كما هو حاصل في مجتمعنا اليمني المنكوب بالأنانيات والصنميات والميليشيا المستأجرة.

هذا المعنى الرئيس لمفهوم المصير الوطني يتجسد من خلال الحساسية الوطنية العالية لدى كل أفراده، بحيث يستحيل على كل يمني أن يتقبل أي إهانة لوطنه، أو لهويته أو لتاريخه، أو لدولته أو لأمته، كما يستحيل عليه أن يرى أي سلوك يضر بالشعب ومصالحه، وسواء كان هذا السلوك صادرًا من مسؤول أو من تاجر، أو من ضابط، أو من مواطن عادي، من داخل الوطن أو من خارجه، ويترجم هذه الحساسية الوطنية، حرص كل أبناء الوطن على حماية وإجلال الدولة والنظام والقانون، وحماية وحدة الوطن وأمنه واستقراره، وحماية مصالحه، وتعزيز كل ما يتصل بتنميته وتطوره ونهضته.

وهذا المعنى العظيم للمصير الوطني هو الذي يجعل كل فرد في المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عن بناء الوطن وتقدمه ونهضته، فالمسؤولية ليست مقتصرة على تقلد المنصب السياسي والوظيفي، فليست تلك سوى مسؤولية التنظيم العام، تنظيم الحقوق والواجبات وإقامة القانون، ولكن المسؤولية العامة، هي مسؤولية كل فرد في المجتمع وكل مواطن في الوطن، أن يقوم بواجباته ويحمي وطنه من أي سلوك يؤدي إلى الإضرار به وبالمصلحة العامة والدولة والقانون والمجتمع، فإذا ما بعثت المسؤولية العامة في روح المجتمع، وتجسدها كل الأفراد وكل المواطنين، فإن هذه المسؤولية تكون هي الضمانة الحقيقية الأكيدة لصلاح المسؤولية العامة، المتمثلة في المنصب السياسي والوظيفي الذي تتقلده النخب، لتقوم بدورها ومهامها الإدارية والتنفيذية، والعلاقة هنا ترابطية

وحتمية بين مسؤولية الأمة والمجتمع، ومسؤولية النخب الوظيفية والسياسية، فلولا تخلي الشعب والمجتمع عن ممارسة مسؤولياته الوطنية، أفراداً وجماعات وهيئات ومؤسسات، لما رأينا فساداً مالياً وإدارياً، ولما رأينا سرقة المال العام والرشوة، ونهب أموال الدولة ومؤسساتها، ولما رأينا فوضى تعصف بالمجتمع اليمني ولا ميليشيات تنشر العنف والقتل والدمار والإرهاب لحساب دول خارجية، تدمر حاضر اليمن ومستقبله، لكن تخلي الشعب والمجتمع عن مسؤولياته الوطنية، وانقسامه تبعاً للنخب الفاسدة والميليشيات المستأجرة، وذهابه إلى الصراع والعنف والفوضى والدمار، هو الذي مكّن هذه النخب الفاسدة، والمليشيا المستأجرة خارجياً، من العبث بأمن اليمن واستقراره، وتدمير دولته، وإفساد حاضره ومستقبله.

إن مبدأ المصير الوطني الذي نتحدث عنه هنا بخلاف ما تعنيه قواميس السياسة التي تقصد به حق تقرير المصير، أو الاستقلال السياسي، فذاك موضوع مختلف سنتحدث عنه في فقرة قادمة عند الحديث عن الاستقلال الوطني، لكننا هنا نضع مبدأ المصير الوطني موضع الفاعلية الاجتماعية، بجعله عنصراً من عناصر البناء الروحي والقيمي والسلوكي للمجتمع، أفراداً وجماعات، قانوناً ودولة، نخبة وعامة، فهو يعني الحساسية المتعالية تجاه مصلحة الوطن والأمة، بحيث يستحيل على المواطن مهما كانت مكانته، أن يقبل بأي فكرة أو سلوك يضر بالوطن ومصالحه، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويجسد ذلك حديث النبي ﷺ : " مَثَلُ القَائِمِ فِي حُدودِ اللَّه، والْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَومٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سفينةٍ، فصارَ بعضُهم أعلاهَا، وبعضُهم أسفلَها، وكانَ الذينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الماءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصيبِنا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا. فَإِنْ تَرَكُوهُمْ وَمَا أَرادُوا هَلكُوا جَمِيعًا، وإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِم نَجَوْا ونَجَوْا جَمِيعًا رواهُ البخاري.

فهذا التشبيه البليغ من النبي ﷺ للمجتمع والوطن بالسفينة في البحر، والمواطنون جميعاً ركابها بمختلف مستوياتهم من في الطابق الأدنى والأعلى، هو تشبيه حقيقي لمفهوم المصير الوطني المشترك، ولكم أن تلاحظوا بلاغة المثل في تشبيه الفساد المجتمعي وأهله، والسلوك المضر بمصلحة المجتمع، حيث شبهه بمن في الطابق السفلي، أي أصحاب الأنانيات الشخصية على حساب الوطن، فلو ترك هؤلاء يحققون أنانياتهم بالسلوكيات الفاسدة المضرة لمصلحة الوطن، لانخرقت السفينة وغرقت بالجميع، ولانهدم البناء الاجتماعي، وانهارت الدولة تماماً ، كما حدث في اليمن، حيث ذهب من في الطابق السلفي من دعاة الطائفية والمذهبية والمناطقية وأصحاب المصالح الضيقة، وأدوات الخارج، لخرق سفينة اليمن العظيم، مدعين أنهم إنما يخرقون في نصيبهم ولا يؤذون غيرهم، فكانت النتيجة أن غرقت سفينة اليمن كلها، وانهارت الدولة، وتمزق النسيج الاجتماعي، وأصبح كل المواطنين في مأساة لا سابق لها في التاريخ، ولو أن اليمنيين جميعاً وقفوا ضد هذه النزوات والطموحات المدمرة، ورفضوها بقلب ولسان واحد، لما حدث ما حدث، ولكنه الجهل وفساد الثقافة، وانجراف الناس تبعاً للصراعات الجهوية والمذهبية والمناطقية والأيديولوجية المفتعلة والممولة خارجياً لتدمير اليمن العظيم، ولعل في هذا درساً كافياً لكل اليمنيين لا يجوز نسيانه حتى لا تتكرر المأساة.

الايمان الوطني

ربما ينظر البعض لمصطلح (الإيمان الوطني) نظرة استغراب، فقد اعتدنا من خلال التراث الديني المتوارث أن ننسب الإيمان إلى العقيدة الدينية، وخاصة ما يتصل منها بعالم الغيب والماورائيات، كالإيمان بالله الخالق وصفاته، والإيمان بالحياة الآخرة وما بعد الموت، وما يتصل بهذين البعدين من وسائط غيبية كالملائكة وأعمالهم، والأقدار والرسل والكتب وغيرها مما يصفه التراث الإسلامي بأركان الإيمان أو مطالبه أو أجزائه.

والواقع أن التعريف اللغوي للمصطلح يرشدنا إلى وجود دلائل ذات سياقات أخرى لمفهوم الإيمان، لا تقتصر على ما هو غائب عن عالم الحس والمشاهدة، حيث يطلق الإيمان على فعل التصديق القلبي والعقلي المشترك، فالمؤمن بالشيء أو بالفكرة مصدق بها، ومطمئن لصدقها، ومقرُ بصوابيتها، وهذا يعني أن الإيمان ليس فعلاً قلبياً خالصاً، بل هو من أفعال العقل أيضاً، لأنه يقتضي المعرفة بالشيء، والتصديق به، والإقرار بصحته، ومنه قوله تعالى:" وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ "يوسف: ١٧، فالإيمان هنا بمعنى التصديق العقلي.

ومن هنا فإن مصطلح الإيمان لا يختص بالغيب الذي لا يدركه العقل بالحس والمشاهدة، بل يشتمل على ما هو غيبي وما هو مشاهد محسوس، وعادة ما يكون المشاهد والحسي دليل على الغيب المخبر عنه، وفي الأثر: صفات المخلوق تدل على بعض صفات الخالق (٣٧).

والايمان بالأوطان في الحقيقة جزء أساسي من مفهوم الإيمان الكلي، بل هو جزء من حقيقة الإيمان لأن الإيمان بالوجود شرط من شروط الإيمان بالموجد، كما أن

٣٧ – انظر ابن تيمية، (منهاج السنة)) (٥٨٦/٣) – ط جامعة الإمام، وانظر: ما قبل ذلك ١١٨/٢–١١٩.

الإيمان بالرسول شرط لازم للإيمان بالمرسل، وإذا كان الإيمان بالرسل ومهمتهم شرط من شرائط تحقق الإيمان بالعمل الصالح، فإن الإيمان بالأوطان شرط لازم لتحقق الفرد بالمواطنة الصالحة.

ونستطيع أن نُعرّف الإيمان بالوطن بأنه التصديق الجازم الذي لا يخالطه شك ولا ريب بقيمة الوطن وكرامته وحريته وقداسته، وأنه أسمى آيات الوجود التاريخي والاجتماعي لمواطنية وأفراده، الإيمان الذي يتجسد في صورة يقين تام بأهمية الوطن وعلو مكانته، وسمو رتبته بين الأمم والأوطان، وبأنه الوطن الأسمى الذي تجسدت حقيقته في روح أبنائه وضمائرهم.

وللإيمان بالأوطان دلائل وشرائط ومتطلبات يجسدها السلوك الوطني العام للفرد والمجتمع، للهيئات والتكوينات والأحزاب والجماعات، سلوكاً مطابقاً لمفهوم الوطن وحقيقته ووجوده، فما الأفراد بالنسبة للوطن، إلا صورة من صور تجسداته وتمثلاته الكبرى، وما سلوك الأفراد والجماعات والهيئات والفئات إلا تجسيداً لقيمه وأهدافه وقوانينه ومثله العليا، ويمكننا عرض شرائط ومظاهر الإيمان الوطني في التمثلات التالية:

١- الايمان بهوية الوطن الخالدة، ونبذ كل الهويات المعارضة لها، حيث يعد الإيمان بالهوية الوطنية ركن من أركان الوجود الوطني، وشرط من شرائط الإيمان بالوطن، فلكل وطن هويته الحضارية الخاصة به التي تصبغ كل عناصره وأفراده، ومن لا يؤمن بهوية وطنه المستقلة لا يستطيع الحفاظ على أمن الوطن واستقراره، بل ربما ذهب لاستيراد هويات مناقضة لهوية وطنه، وتسبب في خلق وإنتاج صراع هويات يؤدي إلى فتح الوطن أمام التدخلات الخارجية، وهذا ما هو حاصل في وطننا الحبيب اليمن العظيم على مدى ١٢٠٠عام، حيث دأبت النخب المجهلة على استيراد المذهبيات والطائفيات والأيديولوجيات الوافدة، فأحالت الوطن العظيم إلى حقل لصراع الهويات

الوافدة، وفتحت الباب للتدخلات الخارجية التي جعلت اليمن مسرحاً للصراع الإقليمي والدولي بأوجه طائفية ومذهبية وأيديولوجية، دمرت الوطن وصادرت سيادته واستقلاله.

وإذا كان استيراد الهويات المعارضة للهوية الوطنية يعد كفراً بالأوطان وهوياتها الحضارية لصالح الهويات الاستعمارية الوافدة، فإن من صور الكفر بالأوطان – أيضاً– النكوص عن الهوية الوطنية الجامعة للأمة اليمنية، إلى هويات جزئية عرقية أو قبلية أو مناطقية، ذلك أن العودة للاعتصام بمثل هذه الروابط البدائية الماقبلية، وتقديمها على الهوية الوطنية الجامعة يخلق تشرخات وتشققات في الجسد الوطني الواحد، وينتج عصبيات متناقضة تقضي على الروح الوطنية الواحدة، وتحيل المجتمع إلى أجزاء مبعثرة ومشتتة، تتمترس خلف هويات انتقاصية أدنى من الهوية الوطنية الجامعة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تمزق النسيج الاجتماعي وتمزق الهوية الوطنية، باستعلاء الهويات الضيقة والماقبلية، ومن ثم يغادر المجتمع سلم التطور والنهوض، وينحدر إلى هاوية التردي والسقوط والفوضى والتفكك.

٢– ومن شرائط الإيمان بالوطن تقديس حضارته وأمجاده، فلا يؤمن بالوطن من لا يرى فيه جلالاً وعظمة، فالأوطان مخزن الخبرة الإنسانية المستمرة، تكتنز الخبرات والمعارف والتجارب من الأجداد إلى الآباء والأحفاد، والإنسان الذي لا يقدر حضارة أبائه وأجداده فاقد لحقيقة الإيمان بالوطن، يعيش في الوطن كغريب عنه، أو كعابر سبيل، فضلاً عن كونه مقطوع الذاكرة، ابن يومه يعيش كالطفل متأخر النمو، يبدأ كل يوم من الصفر، دونما يكون لديه رصيد من التجربة والخبرة، ومن هنا يقال: إن التاريخ ذاكرة الشعوب والأمم، ومن لا ماضي له لا حاضر له ولا مستقبل.

والايمان بالتاريخ الحضاري للأمة يمنح الفرد احتراماً وتقديراً عالياً لأمته ووطنه، فيهون عليه النضال في سبيلها، والتضحية من أجلها، ويصعب عليه ممارسة أي سلوك يؤدي إلى خيانة وطنه وأمته، أو الإضرار بها، ومن لا يؤمن بتاريخ أمته ووطنه الحضاري يسهل عليه بيعه ولو بالمزاد، كما يسهل عليه استبداله بأي ثمن، وهو ما هو حاصل في اليمن الحبيب كنتيجة لغياب الإيمان بالوطن.

إن من مظاهر الكفر بالوطن إنكارُ التاريخ الحضاري للوطن والأمة، أو التقليلُ منه، أو التشكيكُ فيه وفي مروياته ونقوشه الممأثرة الشاهدة بخلوده، أو خيانته ببيع آثاره وحضارته للغير ليباهي بها، أو السماح بتدمير الآثار الحضارية أو نهبها، أو تحويل مناطق الآثار إلى مبانٍ سكنية أو مقابر أو أراض زراعية أو ما شابه، أو بيع وتهريب المخطوطات التاريخية، فكل هذا يعد كفراً بالوطن، وخيانة لتاريخه الحضاري، وما أكثر هذا النوع من الكفر بالوطن في بلادنا الحبيبة، حيث تتشكل شبكات تهريب الآثار من كبار النخب والتجار والمسؤولين والسماسرة، بينما يتباهى المواطن البسيط بالتنقيب عن الآثار وبيعها للمهربين، دون أن يعلم بأنه يمارس الخيانة الوطنية والكفر بالوطن من أوسع أبوابه.

٣- ومن شرائط الإيمان بالوطن الإيمان بكرامته واستقلاله وحريته، وكرامة كل أفراده ومواطنيه، فكرامة الأوطان واستقلالها وحريتها شرط رئيس من شروط وجودها الفاعل في التاريخ، وإلا كانت عبارة عن ملحقيات بغيرها من الأمم، ومن لا يؤمن باستقلال وكرامة وطنه يهون عليه أن يعمل لجهات خارجية على حساب مصالح وطنه وأمته، فالحوثية التي نراها اليوم تدمر الوطن وتشعل الحروب وتنقلب على الدولة وتحيي نزعات السلالة والطائفية لصالح إيران، إنما كان يقف وراءها دافع الخيانة

للوطن، والكفر به، وتقديم مصالح إيران على اليمن، تبعاً لانتمائها الطائفي السلالي، وهو ما جعلها تدمر اليمن كله لصالح المشروع الإيراني في المنطقة.

إن الإيمان بكرامة الوطن واستقلاله ليس فقط شرطاً لسلامة الأوطان، ولكنه – أيضاً– شرط للمواطنة وتحقيق المساواة، فمن لا يؤمن بكرامة وطنه لا يؤمن بكرامة المواطن فيه، ولا يؤمن بالمساواة بين كل المواطنين، وربما أقام تمايزات ونزعات تجعل من أبناء الوطن طبقات متفاوتة ومتناحرة، وهنا سوف تصادر جميع الحقوق الوطنية للأفراد، كما تصادر المواطنة مفهوماً وقانوناً وممارسة، وهذا ما تذهب إليه ميليشيا الإرهاب الحوثية، حيث تقيم الاعتبار للعرق السلالي على حساب الوطن والمواطن، فتصبح بذلك تمييزاً واستعلاءً وطبقية، تسقط كرامة الإنسان اليمني، وتجعله مجرد خادم للسلالة الغازية المتحالفة مع الفرس.

٤– ومن شرائط ولوازم الإيمان بالوطن، التزام مبدأ الشراكة بين كل أبنائه، وليس المقصود بالشراكة هنا التقاسم والمحاصصة لإمكانات الوطن، على طريقة الفيد الجماعي، كما تفعل النخب والأحزاب السياسية اليمنية، إنما المقصود بها الشراكة في البناء، والشراكة في المسؤولية الوطنية، والشراكة في إقامة النظام، وتحقيق الأمن والاستقرار والنهوض، الشراكة التي تقيم الوطن وتنهض به على الوجه الذي يحقق العدالة والمساواة والمواطنة وتكافؤ الفرص، فهذا هو معنى الشراكة الوطنية، وليس كما يفهمه السياسيون اليمنيون بمعنى تقاسم المناصب بين الأحزاب والنخب، وتحويل السلطة إلى بؤرة للصراعات والمناكفات التي تفقدها القدرة على تحمل المسؤولية والخضوع للمحاسبة الوطنية، فإن الشراكة بحسب مفهوم وممارسة الأحزاب اليمانية، تفقد المجتمع إمكانية الرقابة والمحاسبة، لأن الجميع يشترك في الفساد والفوضى والفشل،

ومن ثم لا يجد المجتمع طريقاً لمحاسبة السلطة ومساءلتها، وهذا النوع من الشراكة يسمى تقاسم الفساد والفشل، لتضييع مبدأ المسؤولية تجاه الشعب والوطن.

٥- ومن شرائط الإيمان بالوطن اليقين الجازم بمستقبله الزاهر، من خلال السعي لبناء نهضته وتحقيق تطوره، فمن لا يؤمن بمستقبل أفضل ينكفئ على الواقع البئيس، ولا يحاول التغيير للأحسن والأفضل، ومن ثم يتراجع الوطن ويتخلف إلى الوراء، لأن قانون الحياة الكوني ليس فيه توقف، وإنما سير متواصل ودوران دؤوب كدوران الليل والنهار، وحينما تتوقف المجتمعات والأوطان عن خط التطور فإنها بالضرورة ستسير للوراء باتجاه معكوس، ولو لم تكن ترغب في ذلك، ولكم أن تلاحظوا كيف سارت اليمن سيراً عكسياً بسبب توقف النمو الديمقراطي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حينما رفضت فكرة التغيير الديمقراطي حسب السنن التاريخية المتبعة، فدارت العجلة للوراء، وها نحن اليوم نقف على عصور الإمامة والتشطير، وكأن الزمن قد عاد بنا إلى خمسينيات القرن المنصرم، وهنا يصدق القانون الاجتماعي" من لا تتقدم به الإرادة، يتقادم به الزمن".

النضال الوطني

النضال لغةً مصدر نَاضَلَ يناضل نضالاً، وهو يعني العمل من أجل حُرِّيَّةِ الوطن وتقدمه وَاسْتِقْلاَلِه، ويتضمن عدة معانٍ منها الدفاع والحماية والمباراة أو المدافعة، فتقول نَاضَلَ عَنْهُ: حَامَى وَدَافَعَ، ونَاضَلَ: نافَحَ، دَافَعَ، حَامَى (٣٨).

وتأتي كلمة النضال بمعانٍ عدة في مجالات مختلفة سياسية وعلمية وثقافية، فتقول: ناضل، ونضل: بمعنى السبق، وبذل الجهد للتفوق في المسابقات، أو للتفوق على الأقران وإثبات الذات، أو لكسب النصر في الجهاد، وكافح وجاهد، وبذل وسعَه، وناضل في سبيل الاستقلال، فهو مُناضِل سياسيّ، بالقلم أو بالسلاح إلخ (٣٩).

ومصطلح النضال الوطني يعني النضال من أجل الوطن بكل أشكال النضال التي تؤدي إلى تحرير الوطن واستقلاله أو تطوره وازدهاره، عسكرياً أو سياسياً أو ثقافياً أو علمياً أو تنموياً أو بأي شكل من أشكال النضال التي تخدم الوطن وتحقق مصالحه.

وبالعودة إلى تاريخ النضال الوطني لأمتنا اليمنية فإنه يمكن تحديد لحظة انطلاقته الأولى في مطلع القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي، مع نهوض علامة اليمن ولسانها أبي الحسن الهمداني للدفاع عن الأمة القحطانية اليمنية، وتدوين تاريخها الحضاري، أمام الغزو السياسي والثقافي للسلالة العلوية والفارسية التي استهدفت طمس هوية

٣٨ – قاموس المعاني، مادة نضل، رابط: https://www.maajim.com/dictionary

٣٩ – انظر المعجم الوسيط، نفس الرابط.

الأمة اليمانية، وغرس عقيدة الاستعلاء السلالي تحت أكذوبة الهاشمية والسلالة الطاهرة والحق الإلهي (٤٠).

ولم يكن الهمداني هو السابق الأول في خط المقاومة والنضال الوطني، فدون شك أنه قد سبقه عدد كبير من رجالات اليمن في مقاومة المدّ العلوي والفارسي الذي استهدف اليمن منذ أواخر القرن الثاني والثالث الهجري بمقدم المجرم إبراهيم الجزار ثم المجرم الكبير يحيى بن الحسين الرسي الذي عمد لتأسيس مذهبٍ سياسي لاستدعاء العناصر العلوية والفارسية المشتتة في البلاد الإسلامية، للقدوم إلى اليمن لتشكيل عصابة احتلال سلالي استعلائي عنصري، تقيم للعلويين سلطة بديلة بمنأى عن العباسيين، غير أن مقاومة اليمنيين الأولى لهذا المد العلوي الفارسي لم تكن تتسم بالوعي الوطني لطبيعة الصراع، فقد كانت عبارة عن مقاومات قبلية رافضة لوجود العلويين في أرض اليمن، حيث كانت القبائل تخرج للطرقات تصرخ " لا نريد هذا العلوي في بلادنا"(٤١)، ولكنها لا تعرف أبعاد هذا الوجود الاستعماري وأدواته في تدمير الهوية اليمنية والذات الوطنية، وكانت القبائل اليمنية قد ذاقت البلاء من جرائم الكاهن يحيى الرسي وأولاده، وصارت تنزع إلى التحرر من هذه الأسرة العلوية الدخيلة على اليمن، فكان الناس يخرجون إلى الطرقات يستصرخون بهم، مطالبين برحيلهم عن اليمن.

---

٤٠ – أبو الحسن الهمداني هو أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني الأرحبي 280– بعد ٣٣٦هـ/٨٩٣–بعد ٩٤٧م، صاحب مفاخر اليمن ومحافدها وتاريخها، صاحب الإكليل وصفة جزيرة العرب، اندفع للذود عن تاريخ اليمن وحضارتها أمام استهداف العلويين الغزاة للتاريخ والتراث الحضاري لليمن، وسجن في سجون الناصر بن يحيى الرسي بصعدة عدة مرات ثم تفرغ للتأليف الغزير، فكتب (الإكليل) بأجزائه العشرة ليكون موسوعة الحضارة اليمنية القديمة.

٤١ – انظر، محمد بن علي العلوي، سيرة الإمام الهادي، ص ٣٢.

ولم تكن الهادوية والهاشمية العلوية مجرد دعوة للتشيع وتسليم السلطة السياسية للوافدين والغزاة فحسب، بل كانت غزواً ثقافياً وسياسياً استيطانياً واستلابياً، استهدف تاريخ اليمن وهويتها وحضارتها من أول يوم، فقد عمد إبراهيم الجزار ويحيى الرسي إلى هدم السدود، وتحطيم الآثار والقصور والمباني التراثية، وهدم المدن الأثرية، وتحطيم المنحوتات التاريخية للملوك الحميريين بدعوى أنها أصنام وثنية، وكانت الأسرة الرسيّة الغازية تقوم بتولية العلويين الهاشميين كل المناصب السياسية والعسكرية، واستبعاد اليمنيين، فشعر العلويون بالاستعلاء، وأخذوا يجذرون عقيدة التمييز السلالي، ويمقتون اليمن ويتناولون أعراض اليمنيين بالأذى والتحقير والاستهزاء، ويتطاولون على حضارة اليمن وتاريخه، فينكرونها ويصفونها بالأوثان والشرك، ويستأجرون الشعراء لمدح العلوية والهاشمية والتحقير من القحطانية والحِميَرية (٤٢).

وقد دفع هذا التعصب بعدد من العلماء والفقهاء اليمنيين إلى مقاومة هذا المد العنصري الاستعلائي، كنوع من المقاومة الوطنية ضد هذا الاحتلال الثقافي الفكري الهوياتي، وكان العلامة والمؤرخ اليمني الشهير أبو الحسن الهمداني على رأس حركة المقاومة الوطنية، حيث اندفع لإحياء تاريخ اليمن الحضاري، واحياء التراث الثقافي اليمني بشكل خاص ليقاوم المد الفارسي والعلوي، وكانت البداية أن قام الفيلسوف والمؤرخ أبو الحسن الهمداني بالرد على شعوبية وعنصرية الناصر أحمد بن يحيى الرسي بقصيدة طويلة من ٦٠٠ بيت، سرد فيها مفاخر قحطان وسبأ وحمير وكهلان،

٤٢ – انظر كتابنا نقض الاستعباد السلالي، ج٢، ص ١٠٤.

وشكلت مفتتح الصراع الفكري بين الحركة الوطنية اليمنية والغزو الثقافي والعسكري العلوي لليمن ([٤٣]).

وقد تعرض أبو الحسن الهمداني للسجن والتعذيب مراراً في سجون الناصر أحمد بن يحيى الرسي، ولسنوات طويلة تزيد على ثلاثة عشر عاماً، حتى عمل بعض رجال قبائل خولان على فكه من الأسر، وتفرغ للتأليف في تاريخ اليمن وحضارتها فألف أجزاء الإكليل العشرة التي أخفاها الاحتلال السلالي العلوي، ولم يظهر منها سوى أربعة أجزاء عادت إلينا من بلاد الأندلس (أسبانيا) في أواخر القرن المنصرم ([٤٤]).

وعلى خطى أبي الحسن الهمداني سار العلامة المؤرخ الملك نشوان بن سعيد الحميري ت(٥٧٣هـ)، وبدأ معركته مع الاحتلال السلالي العلوي بالتحالف مع جماعة المطرفية التي حاولت تحرير مفهوم الإسلام من أغلاله السلالية الهاشمية، وتقديمه بثوب جديد لا يتعارض مع الهوية اليمنية ولا يخدم الاحتلال الهاشمي الفارسي، وكانت متأثرة بشكل كبير بأفكاره، وإذا كانت المطرفية قد شكلت محاولة ثورية لتحرير المجتمع اليمني من خرافة الإمامة والبطنين، وطغيان السلالة الوافدة بالاعتماد على الثقافة والوعي والمعرفة، فإن محاولة ثورة الملك نشوان بن سعيد الحميري دلفت من باب السياسة

---

٤٣ – قصيدة الدامغة لأبي الحسن الهمداني ردّ بها على دعبل الخزاعي الذي استأجره الناصر أحمد بن يحيى الرسي لمدح الهاشميين والعلويين، وأبياتها ٦٠٥ بيت في مفاخر قحطان وحمير وكهلان، ومطلعها، ألا يا دار لولا تنطقينا فإنا سائلون ومخبرونا، بما قد غالنا من بعد هند، وماذا من هواها قد لقينا.

٤٤ – تحدث بعض المؤرخين ومنهم أمين الريحاني نقلاً عن المستشرق (بروكلمان) عن وجود نسخ كاملة من مخطوطة أجزاء الإكليل العشرة مخبأة في مكتبة الإمام يحيى حميد الدين، ونسخة أخرى في المكتبة العثمانية في إسطنبول، وفي دمشق، غير أنها لم تظهر حتى اللحظة، والموجود فقط أربعة أجزاء قام بتحقيقها القاضي إسماعيل الأكوع الحوالي، وهي الجزء الأول والثاني والثامن والعاشر، وهي في الأنساب والمحافد والمقابر، أما ما يتصل بالتاريخ الحضاري وملوك الحضارة اليمنية الذين يزيد عددهم على ألف ملك متتابعين منذ الألف الخامس ق.م وحتى لحظة الإسلام فقد قام السلاليون بإخفاء ما يتصل بهذا التاريخ المشرق.

لتحرير المجتمع من الاستعباد الهاشمي الفارسي، وهيمنة السلالة العنصرية التي فرضت قداستها احتلالاً للأرض والإنسان والهوية ([٤٥]).

نهض العلامة نشوان بن سعيد الحميري داعياً لنفسه بالملك في عهد الطاغية عبد الله بن حمزة، فألتف حوله عدد كبير من المطرفية، وبايعوه بالإمامة والملك، لكنه غادر منطقته في صعدة حينما أدرك بأنها بيئة غير مناسبة بسبب نزعة التعصب الهادوي، فتسلل عبر الجوف إلى مأرب، وفيها بايعه أقيال سبأ بالملوكية، ثم توجه بعدها إلى بيحان حيث بايعه أهلها، واتخذها عاصمة لملكه ([٤٦]).

ولم يترك الملك العلامة المؤرخ الفيلسوف نشوان الحميري باباً للنضال الوطني إلا ولج منه، ولا ميداناً إلا خاض غماره، فكما حاول استعادة ملك حمير، عمد للدفاع عن الهوية والتاريخ الحضاري للأمة اليمنية، فألف في ملوك سبأ وحمير وأقيالها شعراً ونثراً، وألف في التاريخ واللغة اليمنية والآداب، وخاض المعركة الفكرية ضد الاستعلاء الهاشمي العلوي، وأسس بجهوده لتأريخ جديد من النضال والتحرر، لا يزال يتفاعل جيلاً بعد جيل حتى ثورة ٢٦ من سبتمبر المجيد ١٩٦٢م. وعلى درب النضال والتحرر الوطني جاءت محاولات الرسوليين الذين عمدوا لتحقيق استقلال اليمن عن الامتداد الخارجي، من خلال قطع صلة الدولة اليمنية بالعباسيين والأيوبيين، ومواجهة الوجود السلالي الهادوي شمال اليمن، واستطاعوا بذلك اعادة بعث الروح الوطنية اليمنية، بعيداً عن التبعية والوصاية، وبمنأى عن دعوات السلاليين العلويين ونزعاتهم الطائفية والمذهبية([٤٧]).

---

٤٥ – كانت ثورة

٤٦ – انظر، عمارة اليمني، أرض اليمن وتاريخها، ص ٣٠٣.

٤٧– تأسست الدولة الرسولية في العام (٦٢٦ – ٨٥٨ هـ / ١٢٢٩ – ١٤٥٤ م)، أسسها عمر بن رسول على أنقاض الوجود الأيوبي في اليمن، وأعلن استقلالها عن الأيوبيين في مصر، وأعلن نفسه ملكاً مستقلا وتلقب بلقب

وعلى نفس المنوال سار العلامة صالح بن مهدي المقبلي ومن بعده العلامة محمد بن علي الشوكاني حيث أسسوا لمدرسة يمنية إسلامية خالصة أعادت تجريد الدين مما علق به من حمولات سلالية قرشية وعلوية، وخلقوا موائمة واضحة بين الإسلام كدين رسالي سماوي عالمي، والأمة اليمانية كأمة حضارية سابقة ومتفردة في تاريخ البشرية، تتمتع بهوية خاصة وشخصية تاريخية مستقلة، وقد تعرض كلاهما لحرب شعواء من قبل دعاة السلالية الهاشمية الزيدية في اليمن، فرحل المقبلي من صنعاء إلى مكة في عهد المجرم المتوكل اسماعيل، بينما مات العلامة الشوكاني غدراً بالسم من قبل دعاة السلالية الهادوية.

وعلى درب هذا النضال الخالد جاءت ثورة اليمن الدستورية في العام ١٩٤٨م التي قضت على إمام الدجل والشعوذة والكهنوت السلالي يحيى حميد الدين، ومهدت لقيام ثورة اليمن الجمهورية الكبرى ١٩٦٢م، تلك الثورة العظيمة التي أخرجت اليمن من دياجير الظلمات، وأصقاع التخلف إلى نور الجمهورية والحرية والعلم والمدنية المعاصرة، وأسست لتحرير اليمن من الإمامة والاستعمار معاً، فجاءت ثورة ١٤ من أكتوبر ١٩٦٣م مكملة لدورها وأهدافها في التحرر من الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، حتى نالت اليمن تحررها واستقلالها التام من الاستعمارين البغيضين، الإمامة السلالية الهاشمية، والاحتلال البريطاني.

وقد أطلت علينا اليوم الإمامة الكهنوتية السلالية من جديد في أثواب المليشيا الحوثية، محاولة انهاء الجمهورية واستعادة سلطة الكهنوت بدعم خارجي وتمويل إيراني، لتجعل من اليمن ملعباً للصراعات الإيرانية، ومن اليمنيين أدوات للأطماع الاستعمارية

"الملك المنصور"، وتمكن من محاربة الهادويين وهزيمتهم، وتوحيد البلاد من جديد وبقيت اليمن موحدة ٢٢٥عاماً، وكانت تعز عاصمتها. أنظر، كتاب: الأعلام للزركلي، خير الدين الزركلي، الجزء ٨، الصفحة ٢٤٣.

الفارسية، وفي معركة النضال والتحرر الوطني من هذه الميليشيا الكهنوتية الخبيثة، سقط خيرة رجال اليمن وأبطالها شهداء، ولا تزال معركة النضال والتحرر الوطني مشرعة أبوابها أمام هذا الجيل حتى إنهاء كامل الوجود السلالي الكهنوتي على أرض سبأ وحمير، وإقامة دولة اليمن المستقلة الناهضة على تراب الآباء والأجداد.

إن نضالنا الوطني لا يقتصر على العمل المسلح لاستعادة الدولة ودحر الميليشيا الإرهابية الحوثية، بل هو نضال بالقلم واللسان، بالفكر والثقافة، بالعلم والفكر، وتحرير الإنسان اليمني من الجهل والأمية التي تستثمرها السلالة الفارسية الهاشمية، من ثقافة الخرافة والتقديس للسلالة الغازية، فكل سبيل وفن يؤدي لتحرير الإنسان اليمني والبيئة اليمنية من التبيعة والوصاية والانكسار، واحياء الروح اليمنية والهوية الحضارية للأمة اليمانية، فهي مسلك من مسالك النضال الوطني الخالد الذي يتوجب على كل اليمنيين ملءُ فراغه، ليتمكنوا من تحرير وطنهم وأمتهم وتحقيق استقلالهم السياسي والثقافي والوطني بشكل جذري.

ولا يتوقف نضالنا الوطني عند مجرد التحرر من الاحتلال السلالي والوصاية الخارجية، فليس التحرر سوى مرحلة من مراحل النضال الوطني على طريق تحقيق النهوض واستعادة الدور الحضاري الخالد للأمة اليمنية العظيمة، وكل ما يتصل بهذا الهدف العظيم ويحقق أبعاده يعد جزءاً من مشروع النضال الوطني الخالد، كما أن النضال الوطني باب مشرع لكل اليمنيين، فهو لا يتحدد بفئة دون أخرى ولا بمستوى دون آخر، بل يستوعب كل يمني ويمنية، فالطالب في مدرسته يمارس النضال والتحرر من الأمية والتخلف والكهنوت، والمزارع في مزرعته يمارس النضال والتحرر من الفقر والجوع، والعامل في مؤسسته ومصنعه يمارس النضال ويحقق فائض الإنتاج وينهض

بالاقتصاد الوطني، وكل فئة من فئات الشعب تمارس النضال في ميدانها، حتى يتحقق التحرر والنهوض الكامل غير المنقوص للأمة اليمنية.

التضحية الوطنية

التضحية لغةً مصدر للفعل ضحَّى يضحي، يقال: ضحَّى بنفسه أو بعمله أو بماله أو بنفسه: بمعنى بذله وتبرع به ودفعه دون مقابل (٤٨)، والتَّضْحية اصطلاحًا: تعني بذل النَّفس أو الوقت أو المال أو الجهد لأجل غاية أسمى، ولأجل هدف أرجى، مع احتساب الأجر والثواب على ذلك عند الله عزَّ وجلَّ، والمرادف لهذا المعنى: الفداء ومن معانيها: البذل والجهاد.

وبإضافة الوطن إلى التضحية، يصبح مفهوم التضحية الوطنية يعني الاجتهاد في بذل الوقت والجهد والمال والنفس في سبيل تحرير الوطن واستقلاله، سياسياً وثقافياً وتنموياً وفي كل المجالات، وبناء أمجاده وتحقيق نهضته، على الوجه الذي يخدم مصالح الوطن والشعب، في الحاضر والمستقبل (٤٩).

وتعد التضحية الوطنية جوهر عملية النضال الوطني، فلا نضال بلا تضحية، ولا تضحية بلا مشروع نضال وتحرر، وبناء ونهضة، فالنضال والتضحية جناحا الوطن لتحقيق الاستقلال والنهضة، وبدونهما يظل الوطن اليمني العظيم أسير الاحتلال السلالي الفارسي العلوي، ورهين التخلف والخرافة الوافدة في ثوب المقدس الكاذب المجسّد في سلالة عنصرية استعلائية، كما يظل الشعب غارقاً في الجهالة والتخلف والعبودية والاستغلال والتبعية.

لقد اقتضت سنن الله وحكمته في التاريخ والحضارات أن تكون الأمم ذاتها هي من تحرر نفسها من إسار التخلف والاستعباد، وأن تكتسب صفة الحرية والإنسانية

٤٨- انظر، المعجم الوسيط (٥٣٥/١)، والمعجم الوجيز (ص ٣٧٧).
٤٩ - تعريف المؤلف للتضحية الوطنية.

من ذات نفسها طبقاً لمبدأ:((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم))، ذلك أن من طبيعة المجتمعات المستعلية محاولة استغلال غيرها ممن تعتريها لحظات التخلف والانحطاط، ولا تنال درجة الإنسانية الكريمة إلا تلك المجتمعات التي تعشق الحرية، وترفض العبودية، وتأنف الذل، وتدوس على الجهالة والخرافات، وتعشق العلم والمعرفة، وتشعل النور لإزاحة الظلام، وتعشق الترقي في سلّم المجد إلى مراتب الرسالة الحضارية والتاريخية، فهذه الأمم وحدها هي التي تتسنم ذرى المجد، وتعيد انتاج ذاتها الحضارية في كل مراحل التاريخ، وفق شروطها النفسية والزمنية.

أما الأمم التي تتقبل الانكسار والذل، وتتعايش مع الوافد المحتل، وتتناسى ذاكرتها التاريخية وهويتها الحضارية أمام الوافد الثقافي، وتهضم الخرافة بمنأى عن العقل، وتتناسى ذاتها المستقلة، وتتقبل بسهولة ويسر أن تغدو مسيّرة من قوى خارجية، ودول استعمارية، فإنها أمة تتلاشى، أو هي في طريقها للتحلل، ويوشك أن يمنحها التاريخ إجازة مفتوحة، تنقلها إلى مقابر الزمن، إن لم تتداركها روح نضالية وطنية جديدة، تتقدمها تضحيات الأبطال والعظماء، ونضالات الأجيال لتحريرها من أسرار التخلف وموت الضمير الوطني.

وتعد التضحية الوطنية مبدأ تأسيس لكل الرسالات الكونية التغييرية دينية كانت أو فلسفية، وطنية أو قومية، فالمسيحيون يطلقون على التضحية عقيدة الفداء، ويعتقدون أن عيسى – عليه السلام– أفدى بنفسه تضحية من أجل محو خطيئة بني الإنسان (٥٠)، وأتباع الديانات الابراهيمية يعتقدون أن إبراهيم – عليه السلام– أفدى بابنه الذبيح لإقامة البيت الحرام والانتصار لرسالته السماوية (٥١)، والبوذيون يعتقدون

٥٠ –: دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية لسعود بن عبد العزيز الخلف – ص ٣٢٠.

٥١ – نظر: ما هي النصرانية، محمد تقي العثماني، ص (١٥٨ – ١٦٥)، الخطيئة الأولى بين اليهودية والمسيحية والإسلام، أميمة الشاهين، ص (١٣٧ – ١٣٩).

أن بوذا فدا بنفسه لخلاص البشرية، ويسمونه بوذا المسيح مخلص العالم ([٥٢])، وفي الإسلام تتجسد عقيدة الفداء والتضحية في مصطلحي الجهاد والشهادة، حيث تشكل عقيدة الجهاد والاستشهاد أعلى درجات الإيمان والإخلاص([٥٣]).

وإذا ما فتشنا لدى الفلاسفة ومدارس الفكر الفلسفي التاريخي عن مبدأ التضحية، فسنجد الرؤية الأخلاقية الأفلاطونية تقوم على أساس نظرية المثل أو القيم وعلى رأسها التضحية، لتحقيق المدينة الفاضلة التي هي الصورة الحسية لعالم المثل، بينما تتجه فلسفة الأخلاق لدى أرسطو لتحقيق الخير والسعادة لعامة المجتمع، من خلال العلاقة التكاملية بين الفكرة والشخص، أو الفرد والمجتمع، وهو ما يقتضي تضحية الفرد للقيمة الجامعة ([٥٤])، وفي النظرية الشيوعية يكتسب مبدأ التضحية مكانة عالية من حيث القيمة والفعالية، ويطلق عليه مصطلح "الكفاح التحرري"، وهو كفاح الطبقة المسحوقة البروليتاريا ضد الطبقات المستغلة، البرجوازية، والارستقراطية، ويعطي مصطلح "الرفاق" قدسية للنضال التحرري الشيوعي، فهو نضال لرفع الظلم التاريخي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كل البشر دون تمايز ولا طبقية.

وهكذا فإن الأفكار التاريخية والنظريات والأديان والفلسفات التغييرية تعتمد من زاوية الفعالية على مبدأ الفداء والتضحية، فالتضحية في سبيل الفكرة والوطن تمنحها طاقة اتقاد عليا في نفوس أتباعها، فيكتسب أتباعها القدسية والإخلاص والفناء في

---

٥٢ – إسماعيل عبدا لله، مفهوم المقامات والفناء بين التصوف الإسلامي والروحانية البوذية: دراسة تحليلية، مجلة التجديد، مجلد ١٢، العدد ٢٤، ٢٠٠٨م.

٥٣– في الحديث: (رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله). رواه البخاري (٤٩٩٩).

٥٤– لنيكلسون، في التصوف الإسلامي وتاريخه، (٧٣ . ٧٤).

الوطن والمبدأ، فيستحيل عليهم استبداله أو المساومة عليه، كما أن الفداء والتضحية تمنح الوطن فعالية التأثير في الواقع العملي والبيئة الاجتماعية.

وتشكل عقيدة الفداء والتضحية أعلى مراتب الايمان الوطني، وذروة سنام العقيدة القومية الوطنية، فالأوطان تتجسد في الواقع من خلال تضحيات أبنائها وتفانيهم في سبيلها، ذلك أن الإيمان بالأوطان لا يتوقف عند مجرد اليقين القلبي بحبها والانتماء إليها، بل يستلزم التحقيق العملي من خلال الفداء والتضحية الوطنية، فالإيمان بالأوطان، قول واعتقاد وعمل، من خلال اليقين الذي لا يخالطه شك ولا ريب، والتضحية الخالصة بالمال والجهد والوقت والنفس متى استدعى الوطن ذلك، لتحقيق الخلاص والتحرر الوطني، وتخليص الأمة اليمانية من الاحتلال السلالي الكهنوتي الحوثي، والتبعية الفارسية، وتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية الناهضة.

إن التضحية في سبيل تحرير الوطن واستقلاله ونهضته هي الدليل العملي على النضال الوطني، وأسمى مراتب النضال الوطني أن يقدم المرء نفسه ثمناً لوطنه، وفداءً لتحرره واستقلاله، ونحن جميعاً مدعوّون كيمنيين في هذه اللحظة إلى التضحية في سبيل وطننا وأمتنا اليمنية، وبذل النفس والنفيس لتحرير أمتنا من السلالية الكهنوتية الحوثية، والاحتلال الفارسي، والتبعية والوصاية، وتحقيق الاستقلالية الكاملة، وبناء دولة اليمن الوطنية المستقلة على تراب الآباء والأجداد، حتى يعود لليمن مجدها وحضارتها وحضورها الفاعل بين الأمم المعاصرة.

وقد حفظ لنا تاريخ أمتنا اليمنية العظيمة نماذج كثيرة وجليلة من التضحية الوطنية لا يمكن حصرها، في سبيل تحرير الأمة اليمنية من الكهنوت والاحتلال السلالي العلوي الفارسي البغيض، ابتداءً من العلامة الفيلسوف أبي الحسن الهمداني، إلى جماعة المطرَفية التي قدمت مائة ألف شهيد دفعة واحدة، إلى تضحيات ونضالات

الملك الفيلسوف نشوان الحميري، إلى تضحية العلامة محمد بن علي الشوكاني بنفسه، في سبيل مناهضة الفكر الإمامي الهادوي الاستعلائي، إلى ثوار اليمن العظماء في أربعينيات القرن المنصرم، وهم يقفون بوجه الكهنوت الإمامي يحيى حميد الدين، إلى تضحيات العلفي واللقية والهندوانة في مواجهة الكهنوت أحمد حميد الدين في العام ٦١ في مستشفى الحديدة، إلى ثورة البطل العقيد أحمد الثلايا في العام ٥٥ في تعز، إلى أبطال ثورة ٢٦ من سبتمبر المجيد، وعلى رأسهم الشهيدان القائد علي عبد المغني وأبو الأحرار محمد محمود الزبيري وغيرهم مئات الأبطال والشهداء، إلى تضحيات عظماء ثورة ١٤ من أكتوبر المجيد، وعلى رأسهم البطل الشهيد راجح لبوزة، ثم عبداللطيف الشعبي والرئيس قحطان الشعبي.

ولا تزال أمتنا اليمنية العظيمة تقدم قوافل من الشهداء في ميدان التضحية الوطنية، في حروب التحرر من المليشيا الكهنوتية الحوثية منذ حروب صعدة ٢٠٠٤م، وحتى لحظتنا هذه ٢٠٢١م، حيث قدم آلاف الأبطال، أرواحهم فداءً لوطنهم وأمتهم، سعياً لتحقيق أهداف الوطن الكبرى في نيل الاستقلال والتحرر الوطني من الإمامة والاحتلال السلالي العلوي الفارسي، والتحرر من الاستعمار والوصاية، يتقدمهم مئات من العظماء الشهداء الخالدين، أمثال الشهيد العميد حميد القشيبي، والشهيد اللواء الشدادي والشهيد اللواء أحمد سالم اليافعي، والشهيد العميد أحمد يحي الأبارة، والشهيد العميد عدنان الحمادي، والشهيد العميد عبدالغني شعلان، وغيرهم المئات والآلاف من عظماء الأمة اليمنية الذين سقوا بدمائهم الزكية تربة اليمن الطاهرة في هذه المرحلة، لتحرير أمتهم من الكهنوت الإمامي الحوثي، والاحتلال العلوي الخميني الفارسي.

ولسوف يتحقق لأمتنا اليمنية العظيمة هدف التحرر والخلاص النهائي بشكل جذري، حينما يدرك الشعب كله أنه لا مناص من استكمال خطوات النضال والتحرر الوطني، بكل أبعاده ومسالكه، واقتلاع كل أسباب الاستعلاء السلالي والوصاية والتبعية، وتحقيق الاستقلال الوطني كاملاً غير منقوص، ولعلنا نفرد في قادم الأيام كتاباً مستقلاً لعظماء الأمة اليمنية ومناضليها الأحرار، لننصف تضحياتهم في أذهان الأجيال المتلاحقة.

الثورة الوطنية

الثورة مصطلح جذري في العلوم السياسية استخدم للمرة الأولى في عام ١٦٦٠م، في بريطانيا بهدف استعادة النظام وتغيير السلطة، وقد عُرّف حينها على أنه: حركةٌ سياسيةٌ أو محاولةُ إحداث تغيير مفاجئ في الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة (٥٥)، وبحسب التعريف التقليدي الذي وضعته الثورة الفرنسية فهي تعني قيام الشعب بتغيير نظام الحكم، وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي اسموها البروليتاريا، فالطبقة العمالية في المفهوم اليساري هي المعنية بالقيام بالثورة لتحقيق العدالة وإزالة الظلم الطبقي والاجتماعي(٥٦).

وقد استخدم مصطلح الثورة في ميادين عدة فقيل الثورة الثقافية، الثورة الصناعية، والثورة المعرفية، وثورة الاتصالات والمعلوماتية، ويقصد بها التغيير والانتقال من شكل إلى آخر، ومن نمط حياة إلى أخرى، فالكائن البشري موسوم بالتطور الدائم، وكل تطور في تاريخ الكائن البشري يعد ثورة وانتقالاً من طور إلى آخر، غير أن المدلول السياسي للمصطلح قد طغى عليه منذ القدم، فصار مفهوم الثورة يشير مباشرة إلى تغيير النظام السياسي، عبر فعل شعبي مقصود، فنرى أرسطو طاليس في كتابه

٥٥ – بابونج، ما هي الثورة؟ وما تعرفيها؟، ص٢٤.

٥٦ – مروة تهامى، المشاركة السياسية للمرأة، دراسة انثروبولوجية ميدانية مقارنة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،٢٠١٣، ص٧.

"السياسة" عند تعريف الثورة، يقول: إن جميع أنماط الحكم معرضة للثورة والانقلاب، وذلك بما فيها نمطَيْ الحكم الأساسيّين: الأوليغاركية والديمقراطية ([٥٧]).

وقد وجد أرسطو أن كل الأنظمة السياسية لا تسلم من خطر الثورة عندما لا تلبّي جميع متطلبات الشعب، وهو يُقسم الثورة إلى نوعين، النوع الأول يؤدّي إلى تغيير الدستور القائم، فيستبدل نظام الحكم بشكلٍ كامل، والنوع الثاني يهدف إلى تغيير الحكام مع البقاء على نظام الحكم القائم، لذلك يتمّ تعريف الثورة بأنّها: "اندفاع الشعب للمطالبة بتغيير الأوضاع السياسية أو الاجتماعية تغييرًا جذريًا"([٥٨]).

وعند إضافة مفهوم الوطن إلى الثورة فإن مصطلح الثورة الوطنية يتحدد بتعريف مقيس بحدود تاريخية وثقافية وجغرافية ونفسية، حيث يدل المفهوم على وجهة الثورة بشكل دقيق، فيصبح الفعل الثوري وطني الوجهة والهدف من كل زواياه، بما يعني أن الثورة الوطنية ليست مجرد فعل تغييري للنظام السياسي، بل هي في ذات الوقت ثورة تحرر وطني يمنح الشعب والأمة الاستقلالية التامة، من أي وصاية، أو تبعية، أو توجيه خارجي، مقصود أو غير مقصود، وسواء كان هذا التوجيه في صورة أيديولوجيا وافدة، أو في صورة إملاءات سياسية، لإحداث اختراق في جسد الأمة والشعب، يحيله إلى التبعية لأمة أخرى.

إن مفهوم الثورة الوطنية يعني نهوض الشعب للتغيير الجذري وفق أسس ومنطلقات ذاتية تحقق له التحرر والاستقلال معاً، فهي ثورة منبثقة من صميم الذات الوطنية، دفع بها الشعور بوجوب التحرر من الاستعمار أو الاستبداد أو الاستعباد،

---

٥٧ – الألغارية: يقصد بها نظام حكم الطبقات الأرستقراطية كالأنظمة الملكية، بينما الديمقراطية تعني نظام الحكم القائم على اختيار الشعب للسلطة.

٥٨ – عزمي بشارة (٢٠١٢)، في الثورة والقابلية للثورة (الطبعة الأولى)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٧–٨.

أو الظلم والاستغلال الطبقي، أو الوصاية، تهدف للخلاص الوطني التام، وتحقيق العدالة والمواطنة والمساواة، من خلال تغيير النظام السياسي، وتحقيق الاستقلال التام، ومنح الأمة الشعور بالحرية والكرامة، ونيل كافة حقوق المواطنة.

وبهذا المفهوم تتحدد أبعاد الثورة الوطنية في الأسس التالية:

١- أنها ثورة تنطلق من هوية الأمة، وتشكل جوهر الذات الوطنية الحضارية المتجددة، فلا يمكن لأمة أن تثور دون ذاتها الحضارية، ولو حدث فإنه يعني أنها تثور بلا وجهة ولا هدف وطني، لأن أي ثورة مستنسخة لن تكون سوى شكل من أشكال التبعية والوصاية.

٢- أنها ثورة تحررية، فهي تحرر ذات الأمة وثقافتها ووعيها مما علق بها من أفكار وخرافات وقيم بالية تقليدية أو وافدة استلابية، حيث تتضمن منظومة قيم ثورية أصيلة ومعاصرة، تعمل كبدائل للقيم البالية التقليدية، والوافدة الاستلابية، ليغدو مضمونها قيمياً غير مشخص ولا متجسد في صنمية، يخدم نهضة الوطن ويحقق قيمة المواطنة.

٣- أنها ثورة تحريرية، فهي تحرر الشعب من كل أشكال الاستعباد والاستبداد وسلطاتهما، سواء كانت سلطة احتلال سياسي خارجي كالاستعمار، أو سلطة احتلال سلالي عنصري كالإمامة السلالية والميليشيا الحوثية، أو سلطة كهنوت ديني استبدادي كالثيوقراطية، أو سلطة استبداد وتخلف سياسي، أو سلطة نزعات طائفية، أو جهوية أو مناطقية، تنتقص من مفهوم الوطن الجامع، والمواطنة المتساوية، والاستقلال الوطني والسيادة.

٤- أنها ثورة شعبية، فهي ليست فعلاً نخبوياً يهدف للوصول إلى السلطة، بل فعل شعبي يستهدف بدرجة رئيسة تغيير الواقع الاجتماعي وتحقيق التطور والرخاء،

من خلال تغيير نظام الحكم أو تغيير السلطة، فالثورة ليست مقصودة لذاتها، وإنما لهدف أسمى وأرفع، هو تحرير الشعب من الاحتلال والاستبداد والاستعباد والظلم، أو تغيير أوضاع الشعب من الفقر والطبقية والتمايز ومصادرة الحقوق، إلى تحقيق المواطنة والمساواة والعدالة، وتحقيق التنمية والنهوض بالشعب ومستواه المعيشي.

٥- أنها ثورة استقلال، فالهدف الرئيس من الثورة الوطنية هو تحقيق الاستقلال الوطني، واكساب الشعب والأمة الشعور بالكرامة الوطنية والاستقلال الوطني، فلا قيمة لأي تغيير لا يحق للأمة استقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي.

٦- وهي ثورة تحمل إرادة أمة، ذلك أن الثورات الفئوية أو الطوائفية لا يقصد منها سوى تدمير المجتمع، لحساب فئة أو طائفة، وتكون في الأساس بوابة لهدم الدولة الوطنية، والتأسيس لتدخلات خارجية، تؤسس لاحتلال سياسي وثقافي، وفي أحسن الأحوال لتبعية ووصاية تفقد الوطن والدولة قيمة الاستقلال، وتحرم الشعب حقوق المواطنة.

٧- وهي ثورة تقدمية، إذ الهدف من الثورة الوطنية ليس النكوص والتراجع إلى الوراء، وإعادة انتاج عهود التخلف والاستبداد، والطبقية والاستغلال، بل هي ثورة تغيير تهدف للانتقال من مستوى سياسي وثقافي واقتصادي وتعليمي واجتماعي متخلفٍ، أو متدنٍ، إلى مستوى أعلى وأرفع وأفضل، يحقق للشعب التطور والرفاه في كل نواحي الحياة، كالانتقال من الإمامة إلى النظام الجمهوري في ثورة ٢٦ من سبتمبر المجيد.

٨- وهي ثورة قيم ونظام، فليست الثورة الوطنية فعلاً فوضوياً ينقل المجتمع من الفوضى إلى الفوضى، أو اللانظام، بل هي فعل مقصود ومرسوم، تحده حدود قيمية واضحة، تسعى لتحقيق أعلى قدر من النظام الاجتماعي والسياسي، المحقق للمواطنة

والمساواة والعدالة والتطور العام، فالثورة الوطنية ليست فعلاً مقصوداً لذاته، بل لتطوير المجتمع وبناء نهضته وتقدمه، وتلبية تطلعات أبنائه في كل الميادين.

والفعل الثوري الذي تقوده العاطفة بلا هدف ولا رؤية، تكون عاقبته السقوط في منحدر الفوضى، وربما التمزق والتشرذم، ذلك أنه يفتح الباب للطامعين والطامحين في السلطة، ممن لا يحملون قيم الوطن، وأخلاقيات البناء والنهوض والاستقلال الوطني، فتظهر النزعات الطائفية والمناطقية والجهوية والسلالية، وتذهب للاستعانة بالخارج لتحقيق طموحاتها السلطوية، فيتحول الوطن إلى ملعب من الفوضى العارمة بين الأطماع الخارجية، والطموحات الفئوية والعنصرية، فيحدث بذلك التدمير الرهيب للذات الوطنية، والسحق المتعمد لروح الأمة والشعب، فتستنزف بذلك الطاقة الحيوية للشعب في الصراعات، ويصل الشعب إلى القناعة التامة بعدم جدوى أي محاولة للتغيير والثورة، فيتقبل منكسراً واقعه، وهذا ما هو حاصل في وطننا الحبيب في هذه المرحلة الرهيبة من تاريخنا الأليم.

٩- وهي - أيضاً- ثورة انتقالية، فهي تؤسس للانتقال من مرحلة استبداد بئيسة متخلفة، إلى مرحلة أخرى تتسم بالحرية والمشاركة والديمقراطية والمساواة والعدالة والتقدم والنهوض والتنمية، وتخلد الأجيال هذا الانتقال التاريخي، في صورة ذكرى سنوية تحفظ للذاكرة الوطنية ذكرى المأساة، وذكرى حدث الانتقال الثوري، ذكرى عهد الظلمة والاستبداد، وذكرى لحظة الانتقال إلى الحرية والنور، كيما تعيش الأجيال المتلاحقة هذه الذكرى، فتستمسك بالقيم النضالية التطورية، وتأبى وبشكل قاطع أي صوت يناديها للنكوص إلى الماضي البئيس.

ولو أننا في اليمن فطنّا لهذه الخاصية الهامة من خصائص الثورة الوطنية، وعملنا بإخلاص لتجذير مفاهيم الثورة والجمهورية والوحدة في أذهان الجيل وضميره الوطني،

لما رأينا عودة ميليشيا الإمامة الكهنوتية، ولا نزعات التشطير والمناطقية، ولكننا مع الأسف ذهبنا للصراع على المناصب والفيد، وتركنا الثورة والجمهورية يلفها النسيان، فنشأ جيل مجهل بتاريخ أمته النضالي والرسالي، وها نحن اليوم نجني ثمار ما جنته عواطفنا وانفعالاتنا الساذجة.

بهذه الخصائص المعرفية والسياسية تتجسد أبعاد ومحددات الثورة الوطنية، وتنتفي كل الاداءات التزويرية لمفهوم الثورة، بل تتضح الأهداف المشبوهة للسلالة الاستعلائية ومليشياتها الحوثية التي استهدفت ثورة اليمنيين الأم ٢٦ من سبتمبر العظيم، بانقلاب ميليشياوي عنصري في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وهي ذكرى تنصيب الكهنوت الإمامي محمد البدر الذي قامت ضده ثورة ٢٦ سبتمبر، واستبدلت نظام الإمامة الكهنوتي السلالي البغيض بالنظام الجمهوري الديمقراطي الحر، ليتحقق لشعبنا اليمني الكريم كرامته واستقلاله.

إن الثورة الوطنية ليست انقلاب سلالة طامحة في السلطة على الدولة الوطنية، باستبدالها بسلطة مليشياوية كهنوتية عنصرية، وعمالة للغير، كما أرادت المليشيا الحوثية الكهنوتية في نكبتها في العام ٢٠١٤م، بتحويل اليمن إلى ملحق للأطماع الإيرانية. وهي ليست انقلاباً يطيح بنظام ديمقراطي لاستعادة إمامة كهنوتية استعلائية طائفية، كما تطمح السلالة العلوية والميليشيا الحوثية، وهي ليست ثورة نخب فاسدة بلا هدف محدد بطموحات الشعب، سوى الانتقال إلى الفوضى والصراع السياسي، بل هي إرادة شعب وأمة للتحرر والاستقلال والنهوض، محددة بقيم وطنية عليا، وبخطة عملية واضحة ومحددة تنقل المجتمع إلى وضع أفضل مما هو فيه، وتحقق طموحات الأجيال المتلاحقة في المواطنة والمشاركة والاستقرار والنهوض الوطني.

إن الثورة فعل تاريخي مقدس، فهي عملية انقاذ ممنهجة تسير بالأمة إلى الحضور التاريخي بين الأمم، وتمكنها من إحراز التقدم الحضاري المنشود، ولو أننا عدنا لتاريخنا اليمني المعاصر فلن نجد فيه متحققاً بشروط الثورة التاريخية، سوى ثورتي ٢٦ سبتمبر العظيم ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر المجيد ١٩٦٣م، فهما الثورتان العظيمتان اللتان حققتا للأمة اليمنية التحرر من الإمامة الكهنوتية السلالية المحتلة، ومن الاستعمار البغيض، حيث شكلت سلطات الاحتلال الإمامي السلالي، والاستعمار البريطاني أشد عوامل التخلف والفقر والجهل والمرض والعبودية والاستبداد والقهر لأمتنا اليمنية العظيمة، طيلة عقود، وقد شاءت الأقدار لأمتنا وشعبنا أن يخرج من عباءة الظلم والقهر والتخلف والاستبداد، ليرى النور، ويتجاوز الظلمات الرهيبة التي صنعتها سلطتا الاحتلال الإمامي السلالي، والاستعمار البريطاني، فكان شعبنا على موعد مع أقدار التاريخ في السادس والعشرين من سبتمبر، وفي الرابع عشر من أكتوبر المجيدين، وبعزيمة الأبطال وإصرارهم وتضحياتهم العظيمة نال شعبنا اليمني تحرره واستقلاله.

التحرر والاستقلال الوطني

التحرر مصطلح يستخدم لوصف مختلف الجهود الرامية إلى الحصول على الحقوق السياسية أو المساواة والعدالة الاجتماعية (٥٩)، ويلخص ماركس مفهوم التحرر السياسي بأنه "الوضع المتساوي للمواطنين الأفراد فيما يتعلق بالدولة، والمساواة أمام القانون، بصرف النظر عن الدين، والملكية، أو غيرها من الخصائص الفردية للأشخاص"(٦٠).

ويطلق مفهوم التحرر على تحرير الوطن من الاستعمار، حيث يُعرَّف الكفاح التحرري: بأنه نشاط مقاوم، ظهر في المناطق التي تخضع للاستعمار، واتخذ أشكالاً مختلفة، إما سياسية، أو عسكرية أو الاثنين معاً، تعبيراً عن رفض الاستعمار بأشكاله، ومنه جاء إطلاق مسمى الحركات التحررية على موجة التحرر التي اجتاحت قارتي إفريقيا وآسيا منذ مطلع القرن العشرين، واشتدت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية (٦١).

والاستقلال نتيجة التحرر وثمرته، وعادة ما يطلق الاستقلال على التحرر ذاته أو يجمع بينهما، كالجمع بين السبب والنتيجة، حيث تؤدي النضالات التحررية إلى الاستقلال السياسي والوطني، غير أن بين الاستقلال والتحرر فارقاً جوهريًا، فالاستقلال عادة يطلق على خروج المستعمر المحتل من البلاد، فتنال البلاد استقلالها وحريتها بخروجه، بينما يطلق التحرر على نيل الحرية من الاستبداد أو التخلف أو

٥٩ – https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1

٦٠ – (ماركس، مقدمة في نقد الرأسمالية، ص ٥٤)

٦١ – انظر: مصطلحات التاريخ والجغرافيا.

الاستعمار بشكل عام، فكل أشكال النضال الوطني ضد الاستبداد والكهنوت والتخلف والاحتلال تندرج تحت مفهوم التحرر والتحرير، فهو معنى أعم وأشمل من مفهوم الاستقلال، وهو المقدمة المنطقية للاستقلال الوطني بكل أشكاله.

وحينما نطلق مفهوم التحرر والاستقلال الوطني فإنما نقصد بذلك تحرر الأمة اليمانية من كل أشكال الاستبداد والاستعباد السلالي الكهنوتي، ومن كل أشكال الوصاية الاستعمارية الظاهرة والخفية، حتى نيل التحرر والاستقلال الكامل غير المنقوص، وبناء دولة اليمن المستقلة الناهضة.

ويعرف التحرر السياسي في معجم الأنطولوجيا العربية بأنه استرجاع الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، وإخراج المستعمر المحتل، وبناء دولة وطنية تحظى بالاعتراف الدولي ([٦٢]).

وكل الأفكار التي تهدف إلى التحرر من الاستبداد والاستعمار والتخلف والوصاية يطلق عليها أفكار التحرر الوطني، والحركات النضالية التي تسعى لتحقيق ذلك، توسم بأنها حركات تحرر وطني، كونها تهدف لتحقيق حرية الوطن والمواطن، وتخليصه من العبودية، والاستغلال، والاستعمار.

وبالعودة إلى تحقيق المفهوم في إطار بيئتنا اليمنية، فإنه يمكننا الجزم بحتمية ووجوب النضال التحرري الوطني على كل يمني في المرحلة الراهنة، على المستويين، مستوى التحرر من الاستعباد السلالي والاحتلال العنصري التاريخي، للعصابة السلالية الاستعلائية التي تحاول استعباد الأمة اليمنية، باستعادة نهج الإمامة والكهنوت الرجعي البائد، وعلى مستوى التحرر من الوصاية والاستعمار الذي يحاول العودة إلى اليمن،

٦٢ – الانطولوجيا العربية، ٣ (3.59 secs) results.

من بوابة تفتيتها بالطائفية والمناطقية، بكل أشكالها، حيث لا تزال أمتنا وشعبنا رهين الأطماع والتدخلات الخارجية، بدءاً بالأطماع الفارسية الإيرانية التي تشكل الميليشيا الحوثية ذراعها العسكري في احتلال اليمن، أو في أشكال الوصاية الدولية والإقليمية التي تصادر القرار الوطني اليمني منذ زمن، وتدير صراعاتها الدولية على أرض اليمن، على حساب وطننا المقهور، وأمتنا المنكوبة.

لقد تعرضت أمتنا اليمنية العظيمة طوال العصر الوسيط والحديث والمعاصر، لشتى ألوان الاحتلال والاستعباد والوصاية، بسبب تراجعها الحضاري، وهجرة كفاءاتها في الفتوحات الإسلامية، حيث عمدت السلالة العلوية، بجميع فصائلها، شيعة وسنة، وبالتحالف مع الفارسيين والطبريين والصوفية إلى غزو اليمن تحت أكذوبة آل البيت والعترة، والهادوية، والزيدية، والمذهبية، والصوفية، والطائفية، والقبوريات، والأولياء، والكرامات الهاشمية، وكلها لم تكن سوى أدوات عسكرية وثقافية، لاستلاب حضارة أمتنا واستقلالها السياسي، وتحويلها إلى شعب ضعيف خانع، تابع لأكذوبة الحق الإلهي، وفرية السلالة المقدسة الاستعلائية.

وعلى ذات الصعيد وتأسيساً عليه، صارت اليمن ميداناً ومسرحاً للدول الإسلامية طوال العصر الوسيط، بدءاً بحملات الأمويين، ثم العباسيين، فالفاطميين، فالأيوبيين والمماليك، فالعثمانيين، فالصوفيين وحلفائهم القاسميين، وأخيراً بيت حميد الدين، وعلاقتهم بإيران، وإسرائيل، والاستعمار البريطاني، وصولاً إلى الميليشيا الإمامية السلالية الحوثية التي تعتبر اليوم الذراع العسكري للحرس الثوري الإيراني، في احتلال اليمن.

وفي كل عصر ودولة كانت اليمن مسرحاً للحملات العسكرية والحربية، وملعباً للصراعات والحروب والثورات التناقضية، بين هذه الدولة وأيديولوجياتها المختلفة، دينية

ومذهبية وسياسية وسلالية، فضلاً عن حروب الاحتلال الإمامي للإمامة الهادوية الرسية الكهنوتية، التي ظلت تشنها على أمتنا اليمنية طوال ١٢٠٠ عام، تكبدت أمتنا فيها أجيالاً كاملة، من الدمار والخراب والقتل، ولم تورث لشعبنا المكلوم سوى اعداد المقابر والضحايا، والفقر والجوع والجهل والتخلف والمرض.

وإذا كان هذا هو حال اليمن في ظل الدول الإسلامية التي تصدرت باسم الدين ومارست الاحتلالات الطائفية والمذهبية وجعلت من أرضنا وأمتنا ميداناً لحروبها وصراعاتها، فإن الحال كذلك مع الأطماع الخارجية الاستعمارية منذ مطلع عصر النهضة الأوروبية ، حيث تعرضت اليمن لعدد من الحملات الاستعمارية الدولية بدءاً بالحملة البرتغالية على السواحل اليمنية، واحتلال جزيرة سقطرى في العام ١٥٠٦م، ومهاجمة واحتلال ميناء عدن في العام ١٥١٣م، ثم حملة المماليك في العام ١٥١٧ م، ثم الحملات العثمانية على اليمن ابتداءً من العام ١٥٣٨باقتحام خادم باشا مدينة عدن، وصلب الملك الحميري عامر بن داوود الطاهري، وتحالف العثمانيين والسلاليين الهادويين من بيت شرف الدين في القضاء على الدولة الطاهرية، وصولاً إلى الاستعمار البريطاني واحتلال عدن، في ١٩ يناير ١٨٣٩م، لتؤول اليمن بعدها إلى احتلالين، داخلي ممثل في إمامة بيت حميد الدين الهواشم الطبرستانيين، أدعياء البطنين وأكذوبة الحق الإلهي، الذين استلموا شمال اليمن كله من العثمانيين، والاحتلال البريطاني الذي تقاسم جغرافيا اليمن مع الإمامة الطبرستانية ليهيمن على مناطق جنوب وشرق اليمن.

لقد خاضت أمتنا اليمنية نضالات تحررية طويلة، وشاقة، في تاريخها الوسيط، والحديث، والمعاصر، وكللت نضالاتها بثورات ثلاث، أسست لخروج الأمة اليمنية من النفق الاستعماري المظلم، هي ثورة ١٩٤٨م الدستورية التي أطاحت برأس البغي

والاستعباد والاستبداد، والاحتلال السلالي المجرم الكاهن يحيى حميد الدين، ورغم فشلها بالتآمر عليها، لكنها أسست لثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين.

لقد كان نضال الأحرار في الثورة الدستورية الكبرى ١٩٤٨م، على طريق تحرير اليمن من كهنوت إمامة بيت حميد الدين، وكانت "الجمعية اليمنية الكبرى" هي التي تقود خطى الثوار لتحرير اليمن من الإمامة الكهنوتية، وكلف الأحرار الشيخ علي ناصر القردعي بإنهاء الكهنوت يحيى حميد الدين، فأنجز البطل الثائر القردعي مهمته الوطنية يوم الثلاثاء ١٧ فبراير ١٩٤٨م، وأعلن الثوار قيام الثورة، وانهاء حكم بيت حميد الدين، وتشكلت الحكومة الدستورية، غير أن الفرحة الكبرى لم تكتمل بسبب جهل القبائل حول صنعاء واستجابتها للمجرم الكهنوت أحمد حميد الدين، الذي أباح لها صنعاء، فاجتاحتها، وسقطت حكومة الثورة، وأعدم الثوار تباعاً، وذهب أغلبهم إلى سجون حجة، فكانت مصرع الابتسامة حد تعريف المرحوم حميد شحرة.

وعلى غرار ثورة اليمن الدستورية حدثت عدة محاولات تحررية، منها ثورة العقيد الشهيد أحمد الثلايا في العام ١٩٥٥م، والعملية الفدائية الكبرى للثوار العلفي واللقية والهندوانة في مستشفى الحديدة في العام ١٩٦١م، ثم تأسس تنظيم الضباط الأحرار في العام ١٩٦١م، وبدأ الترتيب الجاد لثورة اليمن التحررية الكبرى، ثورة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م، وهي الثورة الأم التي حررت اليمن من الاحتلال الإمامي الهاشمي الطبرستاني البغيض، فقضت على إمامة محمد البدر، ونفت أسرة الكهان من بيت حميد الدين خارج اليمن، وأخرجت اليمنيين من ظلمات الجهل والتخلف والمرض، إلى نور الجمهورية والعلم والحرية، وأسست لثورة ١٤ من أكتوبر المجيد.

وعلى غرار ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر العظيم، انعقد المؤتمر الوطني الأكبر للحركة الوطنية في العام ١٩٦٣م في صنعاء، بحضور ألف قائد وطني ثائر من كل أرجاء

اليمن، من صعدة حتى سقطرى، ونشأ عنه مكتب خاص لشؤون تحرير جنوب اليمن المحتل، بقيادة المناضل الشهيد قحطان محمد الشعبي، ونائبه المناضل عبد اللطيف الشعبي، والمناضل الشهيد راجح لبوزة الذي كان يمثل الجناح العسكري للمكتب، وقاد أول شرارة للثورة من جبال ردفان في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

وقد استمرت نضالات التحرر الوطني لثورتي سبتمبر وأكتوبر طوال سبع سنوات من عمر الجمهورية، ظلت فيها الإمامة العلوية والاستعمار البريطاني حلفاً واحداً يعمل على تجييش العالم الخارجي لمحاربة الثورتين، طمعاً في القضاء عليهما، واستعادة سلطات الاحتلال الإمامي والبريطاني، فحشدت لحصار الجمهورية في صنعاء سبعين ألفاً من المرتزقة، الذين جرى تدريبهم وتسليحهم على أيدي ضباط فرنسيين، وبريطانيين، وأمريكان، وإسرائيليين، واستمر حصار صنعاء سبعين يوماً، من ٢٧ نوفمبر ٦٧حتى ١٧ فبراير ١٩٦٨م، وفي ذات الوقت كانت بريطانيا تشن بطائراتها حرباً على الحركة الوطنية التحررية جنوب الوطن ممثلة في الجبهة القومية، غير أن شعبنا وأمتنا العظيمة أبت إلا أن تنتصر لحريتها، وأرادتها الحرة، وأن تخرج الإمامة والاستعمار من أرض قحطان وحمير وتبع الأمجاد، فكان انكسار بريطانيا وهزيمتها في عدن الباسلة، وخروج آخر جندي بريطاني محتل من عدن في ٣٠ من نوفمبر٦٧م، وبعده بشهرين فقط، كان انكسار حصار السبعين يوماً في صنعاء، حيث قهرت الأمة اليمنية بإرادتها الحرة المؤامرة العالمية الكونية ضد الجمهورية الوليدة في اليمن، وانتصرت إرادة الشعب والأمة جنوباً وشمالاً، وأكره العالم كله على الاعتراف بالجمهورية الجديدة في الشمال والجنوب، ودفن الاحتلالين، الاحتلال السلالي الهاشمي الطبرستاني الإمامي في الشمال، والاحتلال البريطاني في الجنوب وإلى غير رجعة.

الخلاص الوطني

الخلاص من التخالص وهو الإنقاذ وجذره أخلص، يقال: أخلصَ فهو مخلص وهو خالص، والإخلاص: اسم سورة من سور القرآن الكريم، هي سورة الإخلاص: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)، وسميت الإخلاص لأنها تفرد الله في التوحيد، وتنزهه عن الشركاء والأولاد والأصحاب والأنداد، أو النقص والاحتياج لغيره، فهو قيوم في ذاته غير محتاج لغيره، فرد صمد ليس له كفو ولا شبيه سبحانه.

وتخالص الشَّخصان: تصافيا "وصارا متخالصيْن بعد عداوة"، ومنه تخالص الدَّائنُ والمدينُ: أي أبرأ كلٌّ منهما ذِمَّةَ الآخر (٦٣)، وتخلَّص من الشَّيء: أفلت منه وهرب، فتقول "تخلّص الرجل من الأسر، وتخلّص الطائرُ من الحِبالة"، وتخلَّص من الأمرِ: نجا منه، وبعد عنه "، وتخلّص من الموت بأعجوبة، و" تخلّص من عادة قبيحة"(٦٤).

والخلاص الإنقاذ من الخطر أو المعاناة، فأن تخلِّصَ شخصاً ما يعني أن تنقذه أو تحميه، والكلمة تحمل معاني الانتصار أو الصحة أو الحفظ، ومنها خلاص الروح كما في الإنجيل، حيث استخدم المسيحيون كلمة خلاص ومخلّص للإشارة إلى عقيدة الخلاص والإنقاذ، وتعني عندهم الإنقاذ الروحي والأبدي، ويدّعون أن المسيح عيسى

٦٣ – معنى الخلاص في معاجم اللغة العربية، قاموس عربي عربي، https://www.maajim.com/dictionary

٦٤ – https://www.maajim.com/dictionary

ساوى الخلاص بدخول ملكوت السماوات، بمعنى التضحية في سبيل إنقاذ البشرية ([٦٥]).

وبإضافة كلمة الوطن إلى الخلاص، يصبح مفهوم الخلاص الوطني هو إنقاذ الوطن، وتخليصه من كل أشكال الاحتلال والوصاية والاستلاب والتبعية والاستبداد والصراع والفساد والفشل والعنصرية والهويات الاستلابية الوافدة والنزاعات الأيديولوجية المستوردة، وكل أشكال التخلف والتقليد والجمود واشكال الإقطاع ونزعات التفكك الجهوي والمناطقي، وكل ما يضر بالوطن والدولة والهوية والحضارة والمواطنة والتطور.

إنها تعني الإنقاذ الوطني بمفهومه الشامل، الذي يضع الأمة في مهمة تاريخية تقتضي ابتداءً تخليص الوطن من كل علائق الاحتلال السلالي، والاستعمار، والاستبداد والاستعباد، والاستلاب الحضاري، ومنحه الحرية التامة والاستقلال الكامل، ليتمكن من بناء ذاته الحضارية المستقلة، والنهوض بحاضره ومستقبله.

والخلاص الوطني اليوم بات مطلباً تاريخياً، لتخليص وطننا وأمتنا اليمنية من انكسار ألف وخمسمائة عام، فإخراج الأمة من مخبأ الاستكانة والذل والانكسار، وإعادة بعث روحها الوطنية وذاتها الحضارية، وتخليصها من الاحتلال السلالي الهاشمي الفارسي، ومن الوصاية والتبعية، واكساب أمتنا الحرية الكاملة والتحرر التام والاستقلال غير المنقوص، يتطلبُ خطة خلاص وطني شاملة، لإنقاذ الوطن والأمة من كل فكرة أو سلوك يؤدي إلى الانتقاص من الأمة وتاريخها واستقلالها وإرادتها

٦٥ – (سفر متى ١٩:٢٤-٢٥).

وقرارها، ولن تكون سوى خطة البعث الذاتي القومي للهوية اليمنية الحضارية، والبعث القومي للأمة اليمنية المستقلة عن كل العلائق الخارجية الشرطية.

إن مشكلة أمتنا اليمنية العظيمة تتلخص تاريخياً في غياب المشروع الوطني، وتنازع الهويات الوافدة التي حاولت طوال ١٥٠٠ عام وضع نفسها بالقوة موضع الذات اليمنية كاحتلال ثقافي وسياسي، وانسياق الأمة وراء الأفكار والنظريات والثقافات الوافدة التي تسربت إلى اليمن من خلال الأيديولوجيات والمذاهب والطوائف، حيث عملت تلك الأفكار والثقافات كمعامل استلاب حضاري، أخرجت الإنسان اليمني من الإيمان بالذات والوطن والتاريخ والحضارة، وأمجاد الآباء والأسلاف، إلى الإيمان بالوافد الثقافي الأيديولوجي، في صورة المذاهب والطوائف والعرقيات السلالية، والاعتداد بها كهويات عنصرية ودينية وافدة، ومع الأيام حلت المذهبيات والسلالية محل الهوية الوطنية، والروح الحضارية للأمة، واستبدلت الثقافة اليمنية الوطنية الأصيلة بثقافة المذهبيات، فدخلت اليمن في مراحل متطاولة من الجهل والتخلف والصراعات والانقسامات، عملت على تجذير ثقافة الاغتراب عن الوطن والهوية، وحولت الأمة اليمنية إلى حقل تجارب للأفكار والصراعات المذهبية والطائفية والعنصريات السلالية.

لقد كان اليمنيون قبل المذهبيات جميعهم أبناء قحطان وسبأ وحمير وكهلان، لا فرق بينهم، متساوون في الحقوق والواجبات، يعتزون بهويتهم ويفاخرون بأمجادهم وحضارتهم، يفاخرون بألقابهم كأقيال وملوك حميريين وعباهلة ملوك، فقد وقف الملك العبهلي الحميري وائل بن حجر الحضرمي أمام النبي ﷺ وكان قد وفد على النبي صلي الله عليه وسلم لإعلان إسلامه، فرحب به وبسط له رداءه فأجلسه معه عليه، وقال: اللهم بارك في وائل وولده، واستعمله على ملوك العباهل من حضرموت، وأعطاه كتاباً للمهاجر بن أبي أمية، وكتاباً للأقيال، وهم دون الملك الأعظم.. والعباهلة أي

الذين أقروا على ملكهم فلم يزالوا عنه، وأرسل معه الرسول ﷺ معاوية بن أبي سفيان إلى أقيال حضرموت ليعلمهم القرآن.

ويلاحظ أن النبي ﷺ أقرَ بهوية اليمنيين وحضارتهم، فناداهم بألقابهم الملوكية كما في رواية البخاري، حيث جاء في الكتاب الذي أرسله النبي ﷺ لأهل حضرموت: "من محمد رسول الله إلى الأقيال العباهلة من أهل حضرموت، بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، على التيعة الشاة والتيمة لصاحبها، لا خلاط ولا وراط ولا شناق ولا شغار، ومن أجبى فقد أربى، وكل مسكر حرام" وفي رواية أخرى أن كتابه صلى الله عليه وسلم لهم: "إلى الأقيال العباهلة والأرواع المشابيب، في التيعة شاة، لا مقورة الألياط ولا ضناك، وأنطوا الثبجة، ومن زنى من أمبكر فاصقعوه مائة، واستوفضوه عاماً، ومن زنى من امثيب فضرجوه بالأضاميم، ولا توصيم في الدين، ولا غمة في فرائض الله تعالى، وكل مسكر حرام"(٦٦).

ولم يتوقف النبي ﷺ عند مجرد الإقرار بالهوية الحضارية للأمة اليمنية، بل ذهب للإقرار بالثقافة كوعاء للحضارة، فاستخدم لغة حمير وألفاظهم، فأبدل أل التعريف بأم التعريف في قوله: (لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ)، وقوله: (من زنى من امبكر فاصقعوه مائة، واستوفضوه عاماً، ومن زنى من امثيب فضرجوه بالأضاميم، واستخدم ألفاظاً حميرية خالصة كلفظ الأضاميم التي تعني مجموعة عصي أو أسواط مجموعة مع بعضها، وهذه كلها ألفاظ حميرية لا تتصل بلغة قريش ولا لهجتها.

وقد عمدَ القرآن الكريم إلى تعزيز الهوية الحضارية للأمة اليمنية دون غيرها، فوضعها موضع الفخر والاعتزاز والتكريم فقال في معرض الانكار على قريش" أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ أَهْلَكْنَاهُمْ ۖ إِنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ (٣٧) الدخان. قال

٦٦ – ابن سعد، الطبقات الكبرى، ص ٣٤٩.

القرطبي: أهم أعز وأشد وأمنع أم قوم تبع، وليس المراد بتبع رجلاً واحداً بل المراد به ملوك اليمن، فكانوا يسمون ملوكهم التبابعة، قال الجوهري: والتبابعة ملوك اليمن، وأحدهم تبع(٦٧)، كما أفرد القرآن الكريم سورة كاملة للحضارة اليمنية سميت سورة سبأ، ولم يقم بإزائها سوى سورة الروم كإشارة إلى الحضارات الإمبراطورية المركزية التي حكمت العالم القديم كله، فسبأ في عظمتها ومجدها تساوي الروم، وفي هذا دليل على شمول حضارة سبأ كل ممالك الشرق القديم وآسيا، كشمول حضارة الروم لكل ممالك أوروبا، وخص نشأة الحضارة اليمنية الأولى بسورة كاملة هي سورة هود التي سميت باسم أول حضارة مدنية على وجه الأرض لأجدادنا العظماء، وحتى يوضح جغرافية تلك الحضارة المؤسسة للمدنيات البشرية والعمران التاريخي أضاف سورة كاملة باسم جغرافيا النشأة هي سورة الأحقاف التي تعني حضرموت، جغرافيا دولة وحضارة عاد "التي لم يخلق مثلها في البلاد"، فالأمة اليمنية العظيمة هي الأمة الوحيدة التي وضعها القرآن موضع المدح والفخر، وشهد لها بالتفرد والسبق التاريخي.

ولقد ظلت الأمة اليمنية شامخة في حضارتها ووجودها ووهجها القومي، حتى في مراحل الانكسار التاريخي، فقادت هي الفتوحات الإسلامية في المشارق والمغارب، فوصل طارق بن زياد وموسى بن نصير إلى الأندلس وجنوب فرنسا، كما وصل اليمنيون شرق آسيا والصين، فلما كان القرن الثالث الهجري غزت المذاهب والطوائف وطننا الحبيب، فحولت أمتنا العظيمة من أمة حضارة ومجد، إلى شعب مفكك يقاتل من أجل الغزاة المحتلين، ويقتتل على أفكارهم وخرافاتهم، فلم تكن اليمن قبل الغزو السلالي الرسي العلوي والفارسي، تعرف المذهبيات ولا الطائفيات، لا زيدية ولا شافعية ولا حنبلية ولا صوفية ولا إباضية ولا إسماعيلية، ولا تشيعاً ولا تسنناً، بل كانت

٦٧ – تفسير القرطبي، سورة لدخان، ص ٤٩٧.

أمة واحدة مؤمنة بربها، ملتزمة بنهج نبيها، بعيداً عن كل أشكال التفرقة والتجسيد، والاستثمار السياسي للإسلام، حتى وفدت فصائل الهاشمية العلوية والفارسية اليمن، تحت أكذوبة القرابة والآل، فأسست لكل أشكال المذهبية والطائفية والفرقة والشتات، ونقلت الأمة اليمانية من ثقافة الحضارة والأمجاد السامية، إلى ثقافة التمذهب والاقتتال المذهبي الطائفي، فصار اليمنيون مزقاً وأشياعاً، يقتلون بعضهم بعضها، تحت رايات الزيدية والشافعية والصوفية والاسماعيلية والإمامة والسلالة وأخيراً الحوثية والتنظيم الهاشمي اللعين الذي هو جماع الخبث كله، وهي رايات وأيديولوجيات دخيلة لا تمت للأمة اليمنية وتاريخها وحضارتها وثقافتها العظيمة بصلة، كما أنها لا تمت لحقيقة الإسلام وروحه التي عززت من الذات اليمنية.

وعلى مدى ألف ومائة عام ظلت هذه المذهبيات تدمر أمتنا وثقافتها الوطنية الحضارية، وتفت في جسدها ووحدتها الوطنية، حتى أحلك ظلام الليل، ودفنت الأمة وتاريخها في مقابر الزمن، وسيطر الجهل والتخلف والفقر والمرض، وصار الإنسان اليمني لا يعرف من العالم حوله شيئاً سوى الإمامة والاستعمار، حتى جاءت لحظة الخلاص الوطني بثورتي ٢٦ من سبتمبر، و١٤ من أكتوبر المجيدين، فنفضت أمتنا غبار الذل والمهانة، وكسرت قيود الإمامة وأنهت عقود التخلف والاستعباد والاستبداد والاستعمار، وكان ميلاد فجر جديد للأمة اليمانية العظيمة.

ولما كان هذا الميلاد المتجدد يتطلب نخبة واعية بمشروع وطني نهضوي خالص، بعيد عن الارتباطات الخارجية والامتدادات السياسية، والأفكار غير الموطنة، وكانت أمتنا العظيمة في لحظة فواقها تفتقر إلى هذه النخبة الموطنة، وخاصة بعد رحيل الرعيل الأول من ثوار سبتمبر، فقد ذهبت النخبة السياسية اليمنية التالية لجيل سبتمبر إلى استيراد الأفكار والأيديولوجيات السياسية المتعدية، فاستقدمت أفكار اليمين الليبرالي

واليسار الشيوعي، والأصولية الإسلامية بشقيها، والتقدمية القومية العروبية، والخمينية الفارسية الأخطر على الهوية والحضارة اليمنية، فتحول اليمن من جديد إلى مزرعة للأفكار الوافدة، والأيديولوجيات المعلبة، وانقسمت أمتنا اليمنية بين هذه الأيديولوجيات المتعدية إلى مزق وفرق متصارعة، تبعاً لصراعات أصولها الخارجية، فكل أيديولوجيا صارت منقادة وموجهة من بلد المنشأ المصدر لها إلى اليمن، وبإزاء هذه الوفادة الأيديولوجية نشأت صنمية محلية غير موطنة، أرادت اختصار الوطن والأمة في أسرة قبلية، لا هدف لها سوى الأنانية المفرطة، وتقديم المصلحة الشخصية على مصلحة الأمة اليمنية، والثراء الفاحش من أموال الأمة، وفي ظل هذا الاغتراب الأيديولوجي، والوصاية الخارجية، والغزو الفارسي المتجدد، والصنمية المشبعة بالفساد والأنانية، أفشل المشروع الوطني، وأعيد إنتاج الطائفية والسلالية العلوية، والتخلف والانحطاط والجهل والارتهان بصور شتى، وفتح الباب مشرعاً لعودة الإمامة والكهنوت السلالي بأثواب الميليشيا الحوثية المدعومة إيرانياً، وجاءت التدخلات الخارجية الأشراطية الدولية، فصادرت القرار الوطني، والاستقلال الذاتي للأمة اليمنية، وعاد الظلام ليخيم على الأمة من جديد كما كان في العصور الوسطى، إبان الصراعات المذهبية والطائفية.

وإزاء هذا الواقع البائس وفشل النخب السياسية المتبلدة بالأفكار المستوردة والأيديولوجيات المسيرة خارجياً، ينادينا ضمير الأمة وحقيقتها التاريخية بالعودة إلى الهوية اليمنية المستقلة، والانطلاق من الذات الحضارية المتفردة، والروح القومية للأمة اليمنية، للتأسيس لمشروع خلاص وطني شامل، يعالج حاضر الأمة ومستقبلها، ولن يكون سوى البعث الوطني القومي بالاستناد إلى ماضي الأمة المشرق، الذي يمنحها

الاستقلال والذاتية، والقدرة على إثبات حضورها المتفرد بين الأمم دون وساطة ولا وصاية، ولا تبعية.

الولاء الوطني

الولاء: مصدر المؤلى والوالي: وهو المعتق والحليف، والموالاة هي: من الولاء بمعنى الإتباع بإخلاص، ويطلق عليها عدّة معان منها: المحبة، والنصرة، والاتباع، والقرب من الشيء، والدنو منه ([٦٨]).

وبإضافة كلمة الولاء للوطن يصير لدينا مصطلح مركب هو الولاء الوطني، أو الولاء للوطن، ويعني الإخلاص له في كل شيء، بحيث يصبح الوطن غاية نشاط الإنسان، ومدار أعماله، الفردية منها والجماعية، ما يتطلب جهداً منفرداً، وما يتطلب عملاً ممشركاً، فالوطن هو الجهة التي تصرف إليه الموالاة والمحبة والبذل والنضال، كما تصرف إليه النصرة والتأييد، ويتقرب إليه ببذل الجهد في سبيل نهضته، والتضحية في سبيل الدفاع عنه، وعن مصالحه وسيادته.

وفي دائرة الوطن والدفاع عنه وعن مصالحه تنشأ الروابط الاجتماعية، وبخلافها تنشأ الخصومات والمعاداة، وإذا كان واجب الولاء الوطني يعني وجوب نصرة الوطن وتأييده والدفاع عنه ومحبته والاعتزاز بالانتماء إليه، وبذل كل الجهد والطاقة من أجل بنائه ونهضته، فإن وجوب البراءة من أعداء الوطن تعني التخلي عن كل شخص يخرم نظام الوطن وأمنه واستقراره، ومنابذة كل فرد أو جماعة تسعى للإخلال بمصالح الوطن واستقلاله، وخصومة كل فكرة تؤدي إلى الانتقاص من الوطن، أو التأسيس لتبعية المجتمع لغيره بالوصاية أو بالعمالة، ومنابذة كل سلوك يؤدي إلى تشويه صورة الوطن، أو استهداف مصالحه، فهذه وكل ما يتصل بها ما من صور، تعني المنابذة أو البراءة.

---

٦٨ – مقاييس اللغة (٦/١٤١-١٤٢).

والولاء والبراء صورتان من صور الانتماء للوطن، ذلك أن المرء لديه من السلوك أزواج متضادة، ويستقبل من الأفكار أشكالاً متعارضة، فيها ما يحقق خير الوطن، وفيها ما يتسبب في إفساده، فالصدق الوطني نقيضه الكذب على الوطن، ومحبة الوطن نقيضها كراهة الوطن وخيانته، والعفة الوطنية نقيضها اللصوصية بحق الوطن واستغلاله، والنزاهة الوطنية نقيضها الفساد في الوطن، وسرقة المال العام، والولاء للوطن نقيضها الخيانة الوطنية، والولاء لأعداء الوطن.

والبراء من أعداء الوطن، نقيضها الارتباط بخونة الوطن، والعمالة لأعدائه، والسلام الوطني نقيضه الحرب والعنف السياسي ضد الوطن وأبنائه، والدولة الوطنية نقيضها الميليشيا العميلة المرتهنة للخارج، وهكذا تبنى مصفوفة السلوك الوطني من القيمة ونقيضها، فنقيض القيمة يعطي صورة سيئة لتعامل الجهلة الغوغاء الانتهازيين مع أوطانهم، حيث يحولونها إلى مرتع للفوضى والنهب والسلب والفيد والسرقة والفساد والعنف، وكل صور وأشكال التخلف والانحطاط، فتبدو أوطانهم كما لو كانت حظائر لحيوانات مفترسة، أو غابة لوحوش مكشرة أنيابها، كلها تنهش في جسد الوطن وتفتت أجزاءه.

وحينما نتحدث عن الولاء الوطني فنحن نبني مصفوفة قيم الخير والعدل والإنسانية في الوطن بعمومها وشمولها، فالولاء الوطني يعني إثبات كل سلوك يؤدي إلى خيرية الوطن والمواطن بالفرضية، فيصبح واجب الأداء تجاه الوطن، فالمحبة والنصرة والتأييد والعفة والصدق والإخلاص والوفاء والأمانة والنزاهة والتضحية والفداء إلخ، كلها قيم وأخلاق تتصل بمعنى الولاء الوطني، بشكل جذري وعميق، فهي تعتبر براهين الولاء الوطني وأدلته العملية، ولا قيمة لادعاء الولاء الوطني في ظل الكذب على الشعب والمواطنين، ولا قيمة لادعاء الولاء الوطني في ظل ممارسة الفساد، أو

الخيانة، أو ممارسة الفوضى، والعنف ضد الوطن وأبنائه، واشعال الحروب الطائفية تبعاً لمطالب ومؤامرات خارجية، أو ممارسة العمالة، أو المتاجرة بحقوق الشعب، أو نهب الثروات، أو تهريب الآثار الوطنية الحضارية، فكل هذه السلوكيات وغيرها تناقض مفهوم الولاء الوطني وحقيقته، وتنقل صاحبها من الادعاء الكاذب للولاء الوطني، إلى مربع الخيانة الوطنية والتفريط بمصالح الوطن والأمة.

ومن نواقض الولاء الوطني الولاء السلالي العرقي لهوية وافدة تخالف هوية الوطن، وبمعنى أوضح الولاء للسلالة الهاشمية، فالهاشمية فكرة ووجوداً، تشكل رابطاً عنصرياً تجمع عناصرها السلالية على كراهية الوطن وأبنائه، واعتباره موطن احتلال واستيطان قهري، وهو ما يجعل من فكرة الهاشمية ناقضاً من نواقض الولاء والانتماء الوطني، لأنها تقوم بذاتها هوية مناقضة للهوية اليمنية، فينتسب إليها أفرادها بدلاً من الانتساب للوطن وهويته، وهي بهذا الشكل احتلال تاريخي يستدعي التخلص منه بشتى الصور.

كما أن النزعة العنصرية الاستعلائية التي تؤمن بها السلالة العلوية بشقيها هادوية وصوفية تجردها عن معنى الولاء والانتماء الوطني، لأن الولاء للوطن يقتضي المساواة بين كل أفراده، وادعاء التمييز على أفراد الوطن يعني إثبات المغايرة، وإثبات المغايرة يعني تقرير الوصاية على الوطن من غير جنسه، أي من جنس عنصر دخيل وافد عليه، وضع نفسه موضع السيد، وأبناء الموطن موضع العبيد، كما هو حال الاستعمار في البلاد المستعمرة، ومن هنا فإن نزعة الاستعلاء العرقي السلالي تعد ناقضاً من نواقض الولاء والانتماء الوطني.

وتتطلب هذه السلوكيات النقيضة للولاء الوطني البراءة التامة منها سواء كانت أفكاراً أو ممارسات، فكل ما يضر بالوطن واستقراره واستقلاله ومصالحه دقها وجلها نقيض للولاء والانتماء يتوجب البراءة منه وانكاره ورفضه، وإذا اتصف به شخص أو

جماعة أو فئة يتوجب على كل وطني شريف مخلص في ولائه لوطنه أن ينابذ هذا السلوك وهذا الفكر الذي ينتقص من الوطن وقيمته ويستهدف مصالحه واستقراره، وإلا ما قيمة الإيمان بالأوطان والولاء لها إن لم يُتبع ذلك الإيمان والولاء الوطني بحس نبيه يرفض كل الأفكار والسلوكيات التي تهدم الوطن وتدمر مصالحه؟

إن الولاء الوطني قيمة ثابتة عامة لا تتغير ولا تتبدل ولا تتلون، بلا حدود ولا توقيت، فهي تشمل أفكار الإنسان وقيمه وسلوكياته وعلاقاته، وهي لا تعرف الازدواجية، فالوطن واحد لا يقبل التعدد، ولا يستطيع المرء أن يقدم ولاءين لوطنين مختلفين في آن واحد، ذلك أن قيمة الوطن ليست خاضعة لمسألة النفع البرجماتي، ومقاييسه كما يدعي عشاق الليبرالية، فالأوطان ثابتة عبر تاريخ البشرية الطويل، وحتى حينما ينتقل المرء بسكنه وموطنه من بلد إلى آخر، فإنه ينقل معه ولاءه للوطن الجديد، أو يظل متغرباً عن وطنه يشعر بحالة من الفقد والاغتراب، ومصيره أن يعود إلى وطنه، ولا يستطيع أبداً الجمع بين ولاءين لوطنين مختلفين، ومن ادعى أن له ولاءً مزدوجاً فهو في الحقيقة لا ولاء له، وإنما يعيش كالأنعام تبعاً لمأكله ومشربه.

والولاء الوطني بهذا المعنى، هو تأكيد الارتباط والانتماء للوطن، بكل تفاصيله القيمية والأخلاقية والحضارية والثقافية والسياسية والقانونية، وبكل ما يرمز إليه الوطن من حضارة ومبادئ وفن وسلوك وعادات وتقاليد وأفكار وأعمال وإبداع وصنعة، وهو فوق هذا كله يعني الارتباط المصيري بالوطن في كل أحواله وتقلباته، ولكن ليس الارتباط السلبي الذي يجعل الإنسان متقبلاً للسلوك السيء المضر بالوطن، بدعوى أنه نبت في تربة الوطن ومن بين أبنائه، فإن لم يكن شعور الانتماء والولاء الوطني دافعاً للمرء للوقوف ضد أي فكرة أو سلوك يضر بصورة الوطن، أو تاريخه أو هويته أو سيادته أو استقراره أو مصالحه فلا قيمة لدعوى الولاء، بل إن دعوى الولاء للوطن

مع هذه الممارسات أو السكوت عنها يغدو كذبة مستترة، وصفة منتحلة، لأن هذه السلوكيات فاسخة لحقيقة الانتماء ووجوب الولاء.

وللولاء الوطني مظاهر متعددة، ومن أهم مظاهره الولاءُ لشعب الوطن، والحبُ والتكامل والتعاون بين الأفراد الذين يعيشون على أرض هذا الوطن، والمحافظةُ على العادات والتقاليد الوطنية، والتفاعلُ والتعايشُ الإيجابي مع مشكلات الوطن وظروفه واحتياجاته، فعلاقة المواطنين في الوطن الواحد تقوم على أساس التكافل والتكامل والتراحم والألفة، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: (إِنَّما الْمؤْمِنُون إِخْوةٌ) (سورة الحجرات ـ الآية ١٠)، فالمقصود هنا المواطنون المؤمنون بالوطن كوجود تاريخي، قائم على أساس الإيمان بالوطن كقيمة عليا، فإن أبناء الوطن يشكلون بناءً موحداً كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ومن مظاهر الولاء الوطني التعاون على الخير والبر، والنهي عن الفساد والعدوان، وهي قيمة عليا لكل المجتمعات، أكدت عليها الرسالات السماوية والتجارب البشرية، إذ لا يمكن أن تنشأ حضارة وتقوم مدنية في ظل عدم وجود تعاون مشترك بين كل أفراد المجتمع والوطن، فالحضارة والنهضة والتنمية قبل أن تكون خطة سياسية، هي عمل جمعي ونشاط مشترك، لكل أفراد المجتمع ولكل المواطنين، والخير اسم جامع لكل نشاط وسلوك يؤدي إلى تحقيق مصلحة الوطن، ويخدم أبناءه، والشر والإثم والعدوان اسم جامع لكل سلوك يؤدي إلى فساد المجتمع، أو ذهاب مصالح الوطن، أو التأثير السلبي في أمنه واستقراره، ولهذا نجد القرآن الكريم يضعها في قيمة وطنية عامة لكل أفراد الوطن فيقول:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" المائدة آية ٢.

وعلى هذا الأساس من الاحترام المتبادل والتعاون والتكامل بين مواطني الدولة يتحقق الولاء لشعب الوطن، ويصبح المجتمع مجتمعاً متعاوناً، ومتكافلاً ضمن وطنٍ واحد، تسوده الألفة والمحبة ويتسامى على كل النعرات العقائدية والمذهبية والطائفية والمناطقية من أجل تحقيق مجتمع تسوده المحبة والألفة والوحدة والانسجام والتجانس.

ويترتب على الانتماء والولاء الوطني تضامن اجتماعي يؤديان إلى توجيه العمل نحو المصلحة العامة؛ ويعد الولاء الوطني والانتماء مقومات أساسية للوطنية الحقة، وتحتاج أمتنا اليمنية اليوم إلى التعرف على هذه الرؤية، لتأكيد حقيقة وجودها التاريخي، ونفي الدخائل الوافدة التي تريد هدم بنائها الحضاري والنفسي والاجتماعي والثقافي، بفرض طائفيات سلالية ونزعات عرقية دخيلة وعقائد استعلائية احتلالية تستلب روحها الحضارية، وتحولها إلى ميدان العبودية والإتباع لأعدائها وخصومها، وهو ما يستدعي انتماءً صادقاً للأمة اليمنية، وولاءً عملياً لتاريخها وأمجادها وحضارتها وهويتها ومصالحها، يسمو فوق كل الولاءات الدخيلة، وإعادة بناء شبكة العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم بعضاً، وفقاً لقيم الولاء والانتماء الوطني، فمن لا يؤمن باليمن هوية وحضارة وتاريخاً ووجوداً وانتماءً وقيمةً عليا، ويعمل على خلق هويات معارضة للهوية اليمنية الوطنية، أو تغذية نعرات طائفية أو مناطقية، تنتقص من قيمة الوطن وهويته وحضوره التاريخي، ودولته الواحدة المستقلة في الحاضر والمستقبل، إنما يمارس دور النفي السلبي لقيم الانتماء والولاء الوطني، ويتوجب على كل أفراد الأمة اليمانية إيقافه عن هذا التدمير المقصود، لحاضر الوطن ومستقبله، كائناً من كان، فالدفاع عن الوطن ليس فقط من الغزو العسكري الاستعماري، بل إن خطر القيم الهدامة الاستلابية التفكيكية في المجتمع، يكون فعلها أشد خطراً وأنكى من خطر الاحتلال والاستعمار.

إن الذي يدفع الفرد للمطالبة بحقوقه وأداء التزاماته تجاه دولته ووطنه، هو الشعور بالانتماء والولاء للوطن، ولولا هذا الشعور والانتماء لما ترتب على ذلك علاقة نفع متبادل بين الإنسان ووطنه، ولترسيخ مفهوم الولاء للوطن تضع الدول أساليب التربية الوطنية في المقام الأول قبل وسائل التعليم والمعرفة، لتصب جهودها التعليمية في بناء الأجيال بمبادئ الآداب العامة، واحترام الوطن والدولة والنظام والقانون، وتنمية روح الفريق الوطني الواحد، وتشجيع الطلبة على اكتساب مهارات العمل المشترك، والقيم الخلاقة، ومهارات الابداع التي تخدم الوطن وتحقق مصالحه، وقد أصبح للتربية الوطنية اليوم جامعات وكليات ومعاهد مستقلة لتخريج المربين المتخصصين بإنشاء جيل مؤمن بالأوطان، مقدس لها، يحقق الولاء والانتماء والانسجام والتجانس والتكامل.

الثقافة الوطنية

يعد مفهومُ الثقافة من المفاهيم المحورية الرئيسة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وهو من أهم المفاهيم التي أسهمت في التقدم الفكري والمعرفي للحضارة الإنسانية، ذلك لأنه مفهوم يتميز بتراكم الخبرة والمعرفة الإنسانية، فالثقافةُ ليست وليدة اليوم والليلة، كما ليست من انتاج جيل بعينه، بل هي وعاء حركة المجتمع في الزمن والجغرافيا، ومخزن أنشطته وإبداعه عبر الزمن.

والثقافة لغة تعني تسوية الرماح، أو تسوية الرمح بآلة الثقاف، واستخدمت في القرآن بمعنى الالتقاء وحصول المواجهة، ومنه قوله تعالى: (حيث ثقفتموهم)، أي حيث وجدتموهم والتقيتم بهم، ومن جهة أخرى تُعرَّف الثقافة على أنّها الفطنة، فعند القول (ثقف الرجل ثقافة) يعني أنّه صار رجلاً حاذقاً وذا فطنة، وتعني كلمة ثقافة، كل ما يضيء العقل، ويهذب الذوق، وينمي موهبة النقد، وباشتقاق كلمة ثقافة من الثقف يكون معناها الاطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة، والشخص ذو الاطلاع الواسع يُعرَف على أنّه شخص مثقّف ([٦٩]).

وفي العصور القديمة والوسطى كانوا يطلقون مصطلح الثقافة على الإلمام الواسع بكل الأمور والفنون والمعارف، وكانوا يقولون للمتوسع مثقفاً، أي أنه يعرف شيئاً عن

٦٩ – ابن منظور، لسان العرب، ج١، باب حرف الثاء، ٦٨٤– ٦٨٥.

كل شيء، قال الجاحظ: أي توسيع الإنسان الأدب ليأخذ من كل شيء بطرف ([٧٠]).

ويعد مفهوم الثقافة من أعقد المفاهيم التي تناولها المفكرون والفلاسفة والباحثون بالشرح والتعريف دون الوصول إلى إجماع يحده بحدود معينة، ذلك أن الثقافة تشمل كل حياة الإنسان، فرداً ومجتمعاً وحضارة ودولة، فهي تساوي مفهوم الحضارة، ومفهوم الطبيعة، وبعض الباحثين يجعل الثلاثة المفاهيم بمعنى واحد، وكأنها مترادفات لبعض، ولعل أقرب تعريف يمكننا الأخذ به للثقافة، هو تعريفها بالسلوك الاجتماعي كما عرَّفها مالك بن نبي في كتابه "مشكلة الثقافة"، حيث تصبح الثقافة معياراً للسلوك الفردي والجماعي في المجتمعات البشرية.

وعندما تستخدم كاسم لمجموع السلوك الاجتماعي، فإنها تعني مجموعة العادات والتقاليد والقيم والأفكار والمعارف والنظريات والفنون والآداب والسلوكيات والقوانين والنظم والأيديولوجيات والحرف والصناعات والأحداث والنضالات والخصائص والمميزات التي يتصف بها شعب وأمة تميزه عن غيره من الشعوب والأمم عبر الزمن والتاريخ.

وقد عرفها الفيلسوف "تايلور" بأنها الوجه الآخر للحضارة، فهي ذلك الكل المعقد الذي يحتوي على المعلومات والمعتقدات والفنون والآداب والقيم والقوانين والعادات والسلوكيات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع ([٧١]).

---

٧٠ – انظر حسين مؤنس، دراسة في أحوال وعوامل تطورها وقيامها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١، ١٩٨٧م، ص ٣٤١.

٧١ – انظر لويس مير، مقدمة في الأنثروبولوجيات الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى، ص ٣٥٤.

وبإضافة كلمة الوطن لمفردة الثقافة ينشأ لدينا مصطلح وظيفي هو الثقافة الوطنية، والتي تعني كل ما يتصل بتاريخ الوطن اليمني، وحضارته وهويته وإبداعاته الأصيلة، من عادات وقيم وأفكار وتصورات ومعارف ونقوش وآثار وفنون وآداب وأزياء وتراث ونظم وقوانين ومعارف وسلوكيات وحرف وصناعات، متراكمة عبر الأجيال، مكتوبة أو غير مكتوبة.

وحينما نقول ثقافة أصيلة فإنما ننفي بذلك الوافد الثقافي الذي يعمل كهوية معارضة للهوية الوطنية، وثقافة استبدالية للثقافة الوطنية، فالثقافات الوافدة التي تقتحم وعي الأمة في مراحل تخلفها لا تعد جزءاً من هويتها وثقافتها التاريخية، لأنها تشتغل في لحظة فراغ كمعامل استلاب حضاري لسلب الأمة ذاتها الحضارية واستقلالها الوطني، وتمهيد البيئة للاحتلال والاستعمار السياسي والثقافي، ودليل ذلك أن ثقافة المذهبية والطائفية والاستعلاء السلالي التي غزت اليمن في مطلع القرن الثالث الهجري، شكلت عوامل هدم للثقافة اليمنية الأصيلة، ووضعت نفسها موضع البديل للهوية الحضارية للأمة اليمنية، فأسست بذلك لتفكك المجتمع، وانقسامه بين المذهبيات المتصارعة، وقضت على الروح الوطنية والقومية للأمة اليمنية، كما قضت على الاستقلال السياسي، فأقامت دويلات مذهبية وسلالية ملحقة بأصولها القرشية والهاشمية، أو الفارسية أو العثمانية، طوال التاريخ اليمني الوسيط، وحولت اليمنيين العظماء أصحاب الحضارة والتاريخ والأرض إلى مجرد أدوات في بيادقها وصراعاتها المذهبية.

إن ثقافة الهاشمية، والبطنين، والسلالة، والشيعة، والصوفية، والزيدية، والشافعية، والإسماعيلية، وغيرها من اللافتات الثقافية المذهبية لا تمت بصلة لهوية الأمة اليمنية وثقافتها وتاريخها وحضارتها، بل هي ثقافات وافدة عمدت لاحتلال وعي الإنسان

اليمني وضميره لتتمكن من تقسيمه وتفكيك أواصره، تمهيداً لاستعباده وإذلاله، واحتلال أرضه، ومصادرة حريته وكرامته واستقلاله، وتدمير هويته وحضارته، تحت ستار الدين والتدين السياسي الزائف، المعلب على هوى الأطماع المذهبية والاستعمارية، فلم يعرف اليمن في تاريخه المتطاول على سبعة ألف عام المهانة والذل والصغار والتفرق والصراع والحروب والدمار والجهل والتخلف، ما عرفه من شنار العصور الوسطى، بعد وفادة هذه الثقافات الدخيلة المحتلة، ولا يزال شعبنا ينزف من آثارها كل يوم دماً ودماراً في كل مجالات الحياة، وما الميليشيا الحوثية اليوم إلا صورة من صور هذا الغزو الثقافي السلالي المخادع تحت أكذوبة آل البيت والعترة، وفرية البطنين والحق الإلهي.

إن لكل أمة حضارتها وتراثها الثقافي العريق الذي يكتنز هويتها ومعارفها وقيمها وآدابها وإبداعاتها وعاداتها وتجاربها، وهو في ذات الوقت يكتنز خصائص الأمة وروحها الحضارية والتاريخية المستقلة عن غيرها من الأمم، وتعمل الخصائص الثقافية الحيوية للأمم كمعامل تنقية وتركيب لأي فكرة وافدة، فتقوم بتخليص الفكرة عن علائقها الثقافية المنتزعة من بيئة المنشأ، ثم تعيد هضمها وتركيبها في البناء الثقافي للأمة، بحيث تذوب كل الأفكار والثقافات والنظريات والأيديولوجيات في الثقافة الوطنية، وتصبح أدوات صادقة لخدمة الهوية الحضارية الأصيلة للأمة، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه الغربال الثقافي للأمم، وهي مسألة جد مهمة في تاريخ كل الأمم والحضارات.

وحتى حينما تتعامل الأمم والشعوب مع الأفكار الكونية والرسالات السماوية، فإنها تضفي عليها صبغتها الثقافية الخاصة، فبنو إسرائيل جعلوا من اليهودية ديانة قومية خاصة بالعرق الإسرائيلي، والرومان حولوا ديانة المسيح إلى هوية قومية للإمبراطورية الرومانية، واليونان جعلوا من الديمقراطية منتجاً خاصاً بهم، وقريش جعلت

من الإسلام رسالة سياسية قبلية، لتعلن تفوقها القبلي والسياسي على العرب، والهاشمية المنافسة لقريش من بطنها، جعلت من رسالة الإسلام شركة وراثية خاصة بالسلالة العنصرية المسماة بالبطنين وأكذوبة آل البيت، والفرس الإيرانيون اتخذوا الإسلام ستاراً لهويتهم الفارسية وأطماعهم الاستعمارية تحت مسمى التشيع، والعثمانيون استثمروا الإسلام كعقيدة تجميعية للقومية التركمانية، وهكذا تعمل الأمم والمجتمعات على إضفاء طابعها الثقافي على الفكرة سواء كانت رسالة سماوية أو فكرة فلسفية أو رسالة اجتماعية.

وتكون الكارثة حينما تستقبل المجتمعات المتلقية هذه الثقافات المعلبة عن المجتمعات المصدرة لها، دون امتلاكها معمل تخليص لهذه الأفكار عن علائقها الثقافية، بإعادتها إلى أصولها المعرفية المجردة، وهذا ما حصل لأمتنا اليمنية، حيث استقبلت في مراحل تخلفها أفكاراً ونظريات ثقافية معلبة، تحت مسمى الإسلام والدين والفقه والتفقه، فكانت الخديعة الكبرى، إذ أن تلك الأفكار والدخائل التي نقلت إلى أمتنا اليمنية في لحظة سبات لم تكن هي ذاتها الإسلام روحاً وقيمة، بقدر ما كانت تشكل أيديولوجيات سياسية وثقافية لقريش والسلالة العلوية الهاشمية والفاطمية والفارسية فالعثمانية.

لقد تلقت أمتنا أفكار المذهبيات والطائفيات والعنصريات السلالية وأنواع الجهالات الوافدة على أنها تمثل الإسلام، فآمنت بها على عواهنها وعلاتها، ولم تكلف نفسها عناء غربلة تلك الأفكار، وتجريدها من علائقها الثقافية، ومسالكها الاستلابية، فكانت النتيجة قيماً انتكاسية، وجهلاً مطبق، وعصبياتٍ قاتلةً، وتخلفاً مريعاً، وصراعات وحروباً طائفية ومذهبية، قتلت تاريخ الأمة اليمنية وحضارتها، واستلبت هويتها وثقافتها، ودمرت سلوكها القيمي والثقافي، فصار الإنسان اليمني

يقتلُ أخاه من أجل أكذوبة سلالية علوية، ويدمر شعبه وأمته لخدمة الاحتلال المذهبي الهاشمي الفارسي، ويسحق ذاته الوطنية لصالح الأيديولوجيات الوافدة.

وإذا ما تركنا كارثة العصور الوسطى التي حلت بأمتنا تحت مسمى الثقافة المذهبية والطائفية، وانتقلنا سريعاً إلى عالمنا الوطني المعاصر، فسنجد أيديولوجيات وافدة منقسمة بين حداثة اغترابية عن الوطن، وتقليديات جمودية تقدس ثقافات معلبة لا تتصل بالوطن، ولا تخدم قضاياه ومشكلاته، وقد عملت هذه الأيديولوجيات الوافدة كمعامل استلاب حضاري، تقليدي واغترابي، فأبعدت أمتنا اليمنية العظيمة عن روحها الحضارية، وصرفتها عن مشروع البعث الوطني القومي في لحظة فواق تاريخي، كاد أن يكون محطة اقلاع جديدة للأمة اليمانية، فأورثت حالة من التيه والتعلق بالخارج والوافد، عصفت بمصير جيلين كاملين، وأعادت بعث الصراعات والانقسامات بصورتها الوسيطة في عصور الظلام الوسطى.

إن الثقافة القومية الوطنية التي نفتش عنها كغائب مكره عن بيئتنا وأمتنا اليمنية، هي البعث الوطني القومي لهذه الأمة العظيمة التي خلد التاريخ أمجادها، قبل أن يتعلم البشر معنى الحضارة والمعرفة، إنها الروح الوطنية والسلوك الثقافي الوطني الذي يجعل كل شيء يمنياً وطنياً خالصاً، يغربل كل شيء وفكرة لصالح بعث الذات والهوية، ولا يقبل أي تعال أو استعلاء على ذات الأمة اليمنية، ولقد شاهدنا فيما سبق كيف عملت الأفكار والأيديولوجيات الوافدة على استبعاد الروح اليمنية والهوية من كل شيء، حتى مناهج التعليم والسياسة والثقافة، فخلقت جيلاً مجهلاً لا يعرف من ثقافته الوطنية الحضارية شيئاً، سوى أنه يمني يعشق التغرب، التغرب الثقافي، والفكري، والأدبي، والسياسي، ويمارس التدمير لذاته بجهل وغباء لحساب الوافد المستعلي، حتى أن الوطن والوطنية والهوية والتاريخ والنشيد الوطني والعلم، صارت في وطننا الحبيب

في مرحلة ما، مصطلحات يزدريها البعض ويتأفف عنها، ظاناً أنها أقل شأناً مما يحمل من مشروعات متعالية ومتعدية وفوق وطنية، أو ما يؤمن به من صنمية نفعية، فكانت النتيجة الكارثية، أن طوي الزمن، وانقضت الفرصة التاريخية، وأطلت علينا من جديد ثقافة العصور الوسطى المتخلفة البئيسة القميئة، بوجهها الحوثية السلالية، واتصالاتها الفارسية، لتعيد الأمة اليمنية إلى حالة الاستعباد السلالي العنصري، والاحتلال الفارسي، وقد آن الأوان لهذا الجيل أن ينزع عنه دثار التقليد والاستلاب، وأن يوطن وعيه بثقافة وطنية يمنية خالصة، تترجم ذاته الحضارية الممتدة عبر سبعة آلاف عام.

البطولة الوطنية

البطولة في اللغة منافسة يعد الفائز فيها سواءً أكان فرداً أم فريقاً بطلاً منتصراً، فالبطولة هي الانتصار على التحدي، وهي تعني الشجاعة الفائقة التي لا يتصف بها إلا قليل من البشر، يقول ابن منظور: "سمي الشجاع بطلاً لأن الأشداء يبطلون عنه، أو أن دماء الأقران تبطل عنه، فلا يدرك لهم ثأر"(٧٢)، أما معجم أوكسفورد فيرى أن البطل هو المحارب العظيم والمقاتل الشجاع، فقولك فلان بطل يعني محارب شجاع (٧٣).

وفي عصرنا الراهن صرفت البطولة لأمور أخرى كالرياضة وصناعة الأفلام، فصار الفريق الفائز في ألعاب الرياضة يسمى بطلاً، ولكل فريق بطل، ولكل فلم بطل يدور حوله الفلم، غير أن هذه التحويرات الوظيفية لمفهوم البطولة، لا تخرجها عن سياقها اللغوي الذي يعني الشجاعة والانتصار، سواء كانت في ميدان الحرب او ميدان الرياضة أو ميدان القصة والرواية، فالبطولة تعني الشجاعة والإقدام المحققة للنصر على الخصوم والأعداء، والتضحية لنيل الهدف الأسمى بأقصى الممكنات.

وحينما نضيف إلى مفهوم البطولة مفهوم الوطن فإن المصطلح المركب للمفهوم يصبح البطولة الوطنية، وهي تعني الشجاعة والإقدام في تحقيق أهداف الأمة والانتصار لها على الخصوم والأعداء والمنافسين، مهما كلف ذلك البطل من تضحيات للانتصار لأمته.

---

٧٢ – ابن منظور، لسان العرب، مادة شجع–https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A9

٧٣ – معجم أكسفورد، رابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

وللبطولة الوطنية ركائز ناقشها بعض فلاسفة الاجتماع وعلم النفس أمثال الفيلسوف الهندي أوشو والألماني نيتشه، وربما صار للبطولة بشكل عام علم نفس مستقل يسمى علم نفس البطولة، حيث يقولون أن من ركائز البطولة وخصائصها، أن يتمتع البطل بفيض الحيوية والمشاعر والإحساس الوطني، ورسوخ العقيدة، والصبر والثبات والجلد والتحمل، والثقة بالوطن وعدم الاضطراب في المواقف والخيارات، والاصرار على تحقيق الغايات، الشجاعة في الانتصار للوطن، والتضحية في سبيله، فالشجاعة عدة الأبطال في السلم، وسلاحهم في الحرب، وهي القوة الدافعة إلى الاعتصام بالعقيدة الوطنية والانتماء الوطني، كما أن الشجاعة مضاء العزيمة، فلا عزيمة لمتردد جبان، يجامل خصوم الوطن واعداءه طلباً للسلامة، كما أن البطل معتد بنفسه واثق من ذاته، قوي في شخصيته، مضاء في عزمه وإرادته، شديد الارتباط بالقيم والأخلاق يميل إلى الواجب، أكثر من ميله للاستحقاق، لا يخون وطنه ولا صداقاته، متعلق بالغايات العظيمة، مبتعد عن سفاسف الأمور وصغائرها، وهو ما يجعل منه نموذجاً يقتدى به، تعشقه الجماهير، وتتغنى بذكره، فهو معبود الجماهير ومخلصها من الآلام والمعاناة، وحامل طموحاتها وأحلامها.

والبطولة الوطنية مسألة مصيرية في صيرورة الشعوب والأمم، وبنائها الحضاري والمعرفي، إذ يحتوي تاريخ كل أمة نماذج من البطولات والنضالات والتضحيات التي ترسم خط مسارها الوطني والقومي، وتكون موضع اعتزاز الأجيال وتفاخرها، فالأبطال هم الذين يصنعون التغيير، ويقودون حركة التاريخ، ويبتنون الحضارة والأمجاد، ويحققون للأمة الرخاء والأمن، ويدفعون عنها المخاطر والأشرار، وينقلونها في طريق التقدم والرقي من مرحلة إلى أخرى، فهؤلاء هم الذين تخلدهم الذاكرة الوطنية، ويصبحون مدرسة للأجيال المتلاحقة، فهم مادة الثقافة ومنبع القيم وحافز النضال والتضحية لاستقلال الأمة وتفردها جيلاً بعد جيل.

وفي تاريخنا اليمني العظيم آلاف من الأبطال والعظماء والملوك المتوجين الذين بنوا الحضارة والأمجاد قرناً بعد قرن طوال سبعة ألف عام من تاريخ أمتنا اليمنية، حق لنا أن نفخر بهم ونضاهي بهم الأمم، أمثال الملك الأعظم سبأ الأكبر مؤسس الدولة السبئية الأولى في ٣٥٠٠ ق.م، والهميسع بن حمير الذي بلغ سلطانه المشرقين، والملك شمس عاد الذي دانت له كل الممالك، والملك الحارث الرائش مؤسس امبراطورية التبابعة، ولقمان الحكيم بن شمس عاد الذي امتدحه القرآن بصورة كاملة سميت باسمه، والملك العظيم ذي القرنين مؤسس النظام العالمي القديم، ومحقق العدالة الكونية في الأرض، من وصف القرآن رحلته المكوكية التي انطلقت من باب المندب جنوباً إلى غرب الأطلسي، ومن غرب الأطلسي إلى أقصى المحيط الهادي شرقاً، وحتى المتجمد الشمالي أقاصي روسيا الاتحادية، ليؤسس لنظام عدالة عالمية لا تتظالم فيها الممالك، ولا تطغى على بعضها، ومن الملوك ذو المنار أفريقس مؤسس أفريقيا وبانيها، والملكة بلقيس بنت الهدهاد بن شرحبيل من سارت بألف ألف مقاتل إلى أرض فلسطين حتى واتت سليمان، واختبرت صدق نبوءته، ثم حملت وقومها الرسالة إلى العالمين، فيما غاصت مملكة إسرائيل بعد سليمان في رمال الشام، والملك العظيم شمر يهرعش الذي غزا السند والهند، والتبع الأعظم أسعد الكامل الذي بشر بالنبي محمد قبل بعثته بألف عام، ألف ملك متوج، كلهم أطلق عليه التبع الأكبر، وهو الملك الأعلى المتتابع الذي انتخبه مجلس الأذواء ومجلس الأقيال، فصار امبراطوراً للدولة.

وإذا كان تاريخنا الملوكي العظيم يجسده ألف ملك متوج، كلهم صانع بطولة ومجد تليد، فكم من القادة والعظماء والسياسيين والشعراء والعلماء حوى التاريخ اليمني ممن لا يحصيهم العد من الأبطال والنماذج الذين حققوا المجد في أبهى صورة وأزكى حلة، وخدموا البشرية في عصورها القديمة في كل ميادين الحياة، وهو ما يسترعي البحث عنهم والوقوف على تاريخهم ونضالاتهم وتضحياتهم وعلومهم وآدابهم، وإخراجها

للأجيال المتلاحقة لتستضيء بوهجها وتقتبس من نورها، لعلها تستعيد الروح الوطنية، وتغادر مربع الاستكانة والتبعية، وتتخلص من عقد القابلية والتلقي للأفكار والأيديولوجيات والخرافات الوافدة التي دمرت الذات الوطنية، وحاولت القضاء على كل ما يتصل بالروح الحضارية للأمة اليمنية.

وإذا كان تاريخ أمتنا القديم ساطع بأنوار المجد والبطولة والعظمة والملك، فإن تاريخ أمتنا الوسيط حافل بالبطولة والشجاعة والإقدام الذي لا نظير له بين الأمم، فلولا آباؤنا اليمنيون ما انتصرت رسالة الإسلام، وظلت حبيسة في جدران مكة، فهم الذين أووا الرسول ﷺ ونصروه وأظهروا دينه، وقاتلوا معه المشركين حتى علت رايته، وقامت دولته في المدينة، وهم الذين وطدوا سلطة الخلافة من بعده، وتنازلوا بحقهم في الملك والسلطان رغبة في وحدة أممية جامعة للعرب، وتولوا قتال أهل الردة من القبائل العربية في اليمامة والبحرين وعمان وثقيف وهوازن، وهم الذين قادوا حروب الفتوحات والتوسعات، من القادسية إلى قنسرين إلى فتح بلاد الفرس والديالمة، إلى فتح أفريقيا ومصر، إلى المغرب والأندلس وكان السمح بن مالك الخولاني أول يمني يحاول ضم فرنسا لسلطة الخلافة، ولولا الأمة اليمنية التي اندفعت بكل قوتها وعظمتها ووهجها الحضاري لنشر رسالة الإسلام في الآفاق لما غادر الإسلام شعاب مكة، وتحوي كتب التاريخ مئات من العظماء والقادة اليمنيين الذين فتحوا الدنيا ووسعوا دولة الخلافة من دولة صغيرة في المدينة إلى امبراطورية عظيمة لا تغيب عنها الشمس، أمثال عبدالرحمن الغافقي وعقبة بن نافع، وطارق بن زياد، وموسى بن نصير وغيرهم من العظماء والأبطال الذين خلد التاريخ أمجادهم وبطولاتهم.

ولم يقتصر دور اليمنيين على القتال والفتوحات، بل كان منهم الشعراء أمثال حسان بن ثابت، والفلاسفة المؤرخون أمثال الكندي، والفقهاء العلماء أمثال عبدالرزاق الصنعاني، وما من فن ولا ميدان إلا برع فيه اليمنيون قديماً أو في مرحلة

الإسلام، غير أن الاستعلاء السلالي القرشي للعلوية حاول غمط اليمنيين حقهم، وإنكار فضلهم وتضحياتهم، هروباً من الإعتراف بأفضلية اليمنيين على قريش وسلالاتها، وهروباً من الاستحقاق السياسي لليمنيين، فلولا اليمنيون بعد النبي ﷺ ما قامت للإسلام قائمة، ولا بلغت دولته من المجد ما بلغت في عهد الأمويين و العباسيين.

وحينما كانت أمتنا اليمنية تعالج سكرات الانهيار الحضاري، والتخلف الثقافي بفعل هجرة الكفاءات، تعرضت لغزو سلالي علوي فارسي، سياسي وثقافي، استهدف تفتيت نسيجها الوطني بالمذهبيات والطائفية، وتدمير ذاتها الحضارية والوطنية بالخرافة والسلالة، لم يعدم تاريخنا الرهيب من بطولات وطنية عظيمة شكلت مسيرة الحركة الوطنية التحررية طيلة قرون من الزمن، بدءاً بثورة الفيلسوف أبو الحسن الهمداني، ثم ثورة الملك المؤرخ الفيلسوف نشوان بن سعيد الحميري، ثم ثورة الحركة المطرَفية التي قدمت تضحيات رهيبة، في سبيل التحرر الوطني من الخرافة والكهانة السلالية، ثم ثورة الرسوليين التي أسست لدولة يمنية مستقلة، في أوج عصور التخلف، ثم الثورة الفكرية للعلامة صالح بن مهدي المقبلي، فثورة العلامة محمد بن علي الشوكاني التي أسست لمدرسة ثقافية يمنية مستقلة، وصولاً إلى أبطال ثورة ١٩٤٨م، وأبطال ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر المجيدين، حيث تحوي سجلات النضال الوطني ضد الإمامة والاستعمار مئات العظماء والأبطال الذين قدموا أرواحهم من أجل تحرير وطنهم وأمتهم، وعلى رأسهم الشهيد علي ناصر القردعي، والشهيد القاضي محمد محمود الزبيري والشهيد راجح لبوزة والشهيد قحطان الشعبي، وغيرهم المئات ممن لا يتسع المقام لذكرهم.

ولا تزال أمتنا ولادة بالعظماء والأبطال والقادة الذين تقدموا قوافل التضحيات والبطولات دفاعاً عن الجمهورية والوحدة والمكاسب الوطنية العليا، والوقوف بوجه

ميليشيا الإمامة والإرهاب الحوثية، العائدة من أدغال التاريخ بدعم وتحالف استعماري إيراني، أمثال الشهيد اللواء حميد القشيبي، والشهيد اللواء عبدالرب الشدادي، والشهيد اللواء الصبيحي، والشهيد اللواء سالم قطن، والشهيد اللواء أحمد سالم اليافعي والشهيد العميد أحمد يحي الأبارة، والشهيد العميد عبدالغني شعلان، وغيرهم من الأبطال والعظماء والقادة ممن لا يتسع المقام لذكرهم وحصرهم، فضلاً عن الجنود والشهداء وأبطال الكلمة والنضال السياسي والوطني في كل المجالات، فهؤلاء وحدهم من يرسمون للأجيال القادمة بتضحياتهم وبطولاتهم، معالم الوطن اليمني العظيم، وحدود قيمه، وطرائق استقلاله.

إن البطولة الوطنية منهج الشجاعة والتضحية والفداء والنضال الخالص، من أجل الوطن وله، في سبيل تحريره من كل أسباب الاحتلال والوصاية والتبعية والارتهان والتخلف والجمود، وهي لا تقتصر على ميدان القتال والمعركة ضد الميليشيا الإمامية الكهنوتية الحوثية، بل تشمل كل ميادين الحياة الفكرية والثقافية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، وهي بطولة خالصة للوطن بعيداً عن أي نفع أو استحقاق مطلبي، سوى أن يقدم البطل الوطني نضاله وتضحياته غير المحدودة، مشفوعة بغاياتها العظمى، وأهدافها الوطنية الكبرى، ممثلة في تحرير الوطن من الاستعمار والكهنوت والاستعباد والاستبداد والميليشيا والإجرام والوصاية والفساد بكل أنواعه وأشكاله، وهي الواجب الذي يستصرخنا اليوم للدفاع عن وطننا وأمتنا واستعادة ذاتنا الحضارية ووجودنا التاريخي.

الكرامة الوطنية

الكرامة حق انساني لكل فرد، فلكل إنسان الحق الطبيعي في أن تكون له قيمة وأن يُحترم لذاته، وأن يُعامل بطريقة أخلاقية، وهي موضوع ذو أهمية في كل من الأخلاق والأخلاقيات والقانون والسياسة، ويعبر امتداداً لمفاهيم عصر التنوير للحقوق الطبيعية والقانونية، ويُستخدم المصطلح أحيانا لوصف التصرفات الفردية مثل "التصرف بكرامة.

وظهر المصطلح لأول مرة في القرن الثالث عشر، إذ انحدر من الكلمة اللاتينية dignitas بمعنى (جدارة)، واستخدم بطريقة تحريمية وتحذيرية، ففي السياسة استخدم لانتقاد معاملة المضطهدين والمجموعات المستضعفة، ثم نقل منها إلى الثقافات وأقسام الثقافات والأفكار والمعتقدات الدينية، وصارت تطلق حتى على حقوق الحيوانات (٧٤).

وكرامة الإنسان تعني احترام المرء ذاته، وهو شعور بالشّرف والقيمة الشخصيّة يجعله يتأثّر ويتألّم إذا ما انتقص قَدْره (٧٥)، أو احتقر أو استصغر أو استعلي عليه في المجتمع، ذلك أن الإنسان مفطور على الحرية والمساواة جبلة، فهو لا يقبل أن ينتقص من قدره وقيمته وإنسانيته.

وتُعرف كرامة الإنسان اليوم بأنّها الأساس الفلسفي الرئيس لحقوق الإنسان، كما عبر عنها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعديد من الوثائق الأخرى، إذ تنص على تمييز الإنسان وتفرده عن المخلوقات الأخرى، فالإنسان

---

٧٤ – Human Dignity – Functions and Meanings" (PDF" –

٧٥ – عريف ومعنى كرامة في قاموس المعجم الوسيط.

صاحب إرادة حرة تتميز، بالاستقلال الفردي، والقدرة على صنع القرار الخاص به من منطلق حريته وكرامته ([٧٦])، وتقر القوانين والأنظمة الدولية حقوقاً إنسانية لجميع الأفراد، في مختلف أنحاء العالم، مهما اختلفت ثقافاتهم، وأعراقهم، وأجناسهم، وتعتبر هذه الحقوق أساسيّة لا يجوز المسّ بها أو حرمان الإنسان منها، فهي كلية ومتساوية بين جميع أفراد الشعوب، فالإنسان بحاجة إلى التخلّص من التمييز العنصري والاستعلاء العرقي والثقافي والديني، بكافّة أشكاله وطرقه، وضرورة مكافحة حالات ظلم المرأة، وانتهاك حقوق الأطفال في المجتمعات، فالجميع بحاجة إلى حقوق مدنيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة، ومن أهمّ هذه الحقوق هو حق الكرامة الإنسانيّة ([٧٧]).

والكرامة قيمة ثابتة للإنسان كفرد في كل الديانات الإبراهيمية، حيث وضعت أساساً للكرامة هو أساس المساواة بين البشر، وقد عمم هذه القيمة الثابتة أمانويل كانط في فلسفة الميتافيزيقية، من خلال كتابه "أسس متافيزيقيا الأخلاق" إذ يتشدد في: أن البشر متساوون في كرامتهم وينبغي احترامهم في كل الأحوال. ومن أهم مقولاته أن للأشياء ثمنها وللإنسان كرامته، والكرامة لا تتضمن درجات ولا أجزاء، وكل حساب اقتصادي أو مادي لكينونة الإنسان هو عدم اعتراف بكرامته، فالكرامة كلٌّ كامل لا يتجزأ ([٧٨]).

وإذا ما أعملنا المفهوم المركب للكرامة في الوطن فإنها تتضمن ذات المعاني المتعلقة بالفرد في صورة جماعية، مع زيادة في اعتبارات القداسة للمكان والجغرافيا التي تشكل إطار الوطن والمواطنة، فالكرامة الوطنية تعني إذاً قيمة الأمة والشعب، ومكانة الدولة وهيبتها، كما تعني السيادة والعزة والاستقلال الوطني.

---

٧٦ – https://www.corteidh.or.cr/tablas/r30885.pdf

٧٧ – انظر القانون الإنساني الحقوق الطبيعية.

٧٨ – ايمانويل كانط، أسس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة فيكتور دلبوس، دار الوفاء، ط١، ٢٠١٠م، ص ١٠.

وبهذا التعريف يصبح مفهوم الكرامة الوطنية من الزاوية السياسية مرادفاً لمفاهيم الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، ومن جهة أخرى يحمل معنى كرامة الإنسان في وطنه، من خلال نيله كافة الحقوق الطبيعية، المدنية والسياسية، كحق الحياة وحق المساواة، وحق العمل، وحق التعليم، وحق الحرية، وحق الاحترام، وحق الكرامة، وحصوله على التقدير الاجتماعي دون تمييز ولا تمايز، ولا طبقية، بما يكفل المواطنة المتساوية لكل أفراد المجتمع.

والكرامة الوطنية مسألة مصيرية بالنسبة للدولة والأمة، لأن كرامة الأفراد من كرامة الوطن، فالدولة التي لا تضع اعتباراً لنفسها ووطنها وأمنها واستقرارها وسيادتها واستقلالها السياسي، تضع مواطنيها على محك الانتقاص والاحتقار أمام الجنسيات الأخرى، ذلك أن قيمة المرء مرتبطة بقيمة وطنه ودولته، وكرامته من كرامة أمته، وهذه حقيقة يدركها الإنسان حينما تفقد دولته استقرارها بسبب الحروب والصراعات، كما هو الحال في وطننا الحبيب اليمن، إذ تصبح نظرة الناس في المجتمعات الأخرى لك مليئة بالازدراء والاحتقار، ليس لشخصك وذاتك، ولكن لأن قيمتك سقطت في نظرهم مع سقوط دولتك، وانهارت مع انهيار كرامة وطنك.

وكلما كانت الدولة ثابتة راسخة مستقلة مستقرة، زادت قيمتها وهيبتها بين الدول والأمم، وانعكس ذلك على مكانة أفرادها ومواطنيها، فالمواطن الأوروبي حينما يزور بلاداً عربية، يحتفي به الناس، ويلتفون حوله، وكأنه من جنس مستعلي، بينما تجد العربي أو اليمني يتنقل من دولة إلى أخرى لا يلتفت له، والعامل الأمريكي في أي دولة يتقاضى راتباً مرتفعاً بالدولار، وستجد من هو أكثر منه خبرة وعلماً، لا يتقاضى عشر راتبه، لأنه من إحدى دول شرق آسيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا، وكلما كان للدولة وزن وثقل في ميزان الدول، كان لمواطنيها احترام وتقدير بين الشعوب والأمم.

وإذا كانت الدولة هي من تمنح مواطنيها كرامتهم وقيمتهم بين البشر، فإنها كذلك تعطي الوطن ثقله وكرامته ومكانته بين الأمم، من خلال سياساتها القوية الموطنة، فالأوطان لا تكتسب قيمتها من أنظمة هشة، ودول مترهلة، وحكومات بلا هوية، لا تحمي شعوبها ومواطنيها، ولا تقيم وزناً لقراراتها، وسيادتها، واستقلالها، ولا تحترم قوانينها وأنظمتها، ولا تحافظ على مواطنيها وتقوم على خدمتهم ومصالحهم.

وتسعى الأمم والدول لتعميق الشعور بكرامة الأوطان في نفوس أبنائها، وتحويل ذلك الشعور إلى سلوك يحترم الوطن ويقدسه، ويضعه فوق كل اعتبار، وما أجمل وأصدق المثل الصيني القائل" جميلة كانت أو قبيحة إنها بلادي، قريبا كان أو غير قريب إنه موطني"([٧٩]).

وإذا ما عدنا إلى فحص طبيعة المسؤولية عن تحقيق الكرامة الوطنية، فسنجد أنها مسؤولية جمعية يشترك فيها كل أفراد الوطن، النظام والشعب، المواطن والمسؤول، والمثقف وغير المثقف، الجندي والمعلم، المهني والصانع، والتاجر والمزارع، فكل فرد في المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عن تحقيق كرامة وطنه وأمته، فالوطن ليس كما يعرفه البرجماتيون، حقوق وواجبات فحسب، بل هو قبل ذلك كله كرامة ومسؤولية، فما الحقوق والواجبات إلا مظهر النفع المتبادل لقيمة الكرامة الوطنية، وهي نتيجة عملية لتحقق الكرامة للوطن والمواطن، ذلك أنه حينما تذهب كرامة الوطن بأي شكل، كسقوط دولته، أو انهيار مكانته، أو سقوطه في وحل الفوضى، أو انزلاقه لحروب طائفية أو أهلية، أو تعرضه للاحتلال والاستعمار، أو تمزق نسيجه الاجتماعي، أو تحويله لمسرح للصراعات الدولية، أو ارتهان أبنائه للإملاءات الخارجية أو غيرها من مظاهر انهيار الكرامة الوطنية، فإن ذلك حتماً سينهي مصفوفة الحقوق والواجبات،

٧٩ – د. صالح الزهراني، صحيفة المدينة، ١١ مارس، ٢٠١١م.

لأن الوطن الذي ينهار بناؤه الاجتماعي والسياسي، يفقد القدرة على الوفاء لأبنائه بحقوقهم ومتطلباتهم، ولقد رأينا حينما اختطفت الدولة بانقلاب ٢٠١٤م المشؤوم، بأيدي ميليشيا الإمامة السلالية الحوثية الإيرانية، كيف انهارت منظومة القيم والحقوق والواجبات بكامل أركانها، وكيف تحولت الدولة ومؤسساتها والمواطن والشعب إلى مجرد فيد بيد عصابة سلالية إقطاعية، لا يهمها سوى الجريمة واللصوصية.

وتعد الكرامة الوطنية في مراحل الفوضى وانهيار الدولة الغائب المفتقد، ذلك إن إعادة الاعتبار للأوطان بعد انهيار مقومات كرامتها يتطلب جهوداً مضنية، من التضحية والنضال والفداء والبطولة، تتجاوز مفهوم الحقوق والاستحقاق إلى ثقافة الواجب الوطني، والنضال المقدس، فالمواطن الحقيقي في لحظات التاريخ الفارقة هو الذي لا يسأل ما أخذ من الوطن وممكناته، ولكنه يسأل نفسه ماذا قدم من نضال وتضحية، لإنقاذ وطنه وأمته، فميدان النضال هنا مقدم على ميدان الاستحقاق، وهو ميدان يتعثر فيه أصحاب ثقافة المقايضة والانتفاع، وأصحاب الانتهازيات والأنا، الذين يتعاملون مع الأوطان كشجرة يتوجب أن تمنحهم الثمر دون أن تطلب منهم جهد السقاية والحماية.

إن المواطن الحق هو الذي لا يتقبل بأي حال أن يرى وطنه وأمته ترزح تحت ميليشيا احتلال سلالي بغيض، وتعاني البوس والشقاء، والتخلف والجهل، والتراجع والانكسار، والحرب والفوضى، و الضياع والتشرد، و الفقر والعوز، والقتل والدمار، فهو يتحرق من داخله كمداً وحسرة على وطنه، ويبذل كل الجهود ويسلك كل السبل لإنهاء معاناة أمته، فوطنه يعيش فيه، يأكل ويشرب معه، يقوم وينام وهم وطنه لا يفارق ضميره، ولا يترك باباً من أبواب المساعدة الممكنة لأمته إلا سلكها، بما يستطيع من جهد، وما يقدر عليه من عمل ونضال، حتى تعود للوطن كرامته وقوته وعافيته، ومكانته بين الأمم.

فهذا هو المواطن الحق الذي يحمل قيمة الكرامة الوطنية ويحققها في حياته الفردية والجماعية، أما أولئك الذين ينعمون بخير الوطن في وقت الرخاء ويتركونه في أوقات الشدة فإنهم في الحقيقة يتسمون بصفة الانتهازية والأنانية، ويتعاملون مع الوطن كفيد يتفيدونه غير آبهين بمآلاته.

إن شعور المرء بالتقصير والمسؤولية تجاه وطنه وأمته في كل حال، مهما بذل من التضحيات، هو الدليل العملي على فاعلية الكرامة الوطنية في ضمير الإنسان، فالضمير الوطني المشبع بالحساسية تجاه كل ما يمس الوطن وكرامته، بضر أو أذى أو انتقاص، يشكل ضمانة أكيدة لكرامة الأوطان، وسياجاً واقياً لها من الانهيار والتراجع، فحماية الأوطان وحراستها، يكون بتقديسها وتعظيم مكانتها وقيمتها في النفوس أولاً، ثم في السلوك العملي الفردي والجماعي ثانياً، ثم في إظهار عظمتها ومكانتها للأمم والشعوب الأخرى.

لقد كنا فيما مضى نظن أن الأوطان هي من تمنح مواطنيها الكرامة والعزة دون مقابل، وأن الكرامة انتزاع للحقوق، واستيفائها، بغض النظر عن الواجب الوطني، لكننا اليوم وفي معركة الكرامة الوطنية، تختلط عواطفنا وأحاسيسنا، وينفجر في النفوس شعور دافئ تجاه الوطن وكرامته، فنرى الوطن كما لا نراه في أي موقف آخر، وفي أي وقت مضى، نرى فيه الكرامة لإنسانيتنا، والعزة لأراوحنا، نرى فيه وجودنا وقيمتنا، حقيقتنا وكرامتنا، سيما بعد أن ذقنا جميعاً عناء التشرد، وجحيم الحرب، وضخامة التضحيات، ولظى الفقر، وآلام المعاناة، فلقد تعلمنا في هذه المرحلة الصعبة أقسى الدروس في حب الوطن، والتضحية من أجله، والنضال في سبيل تحرره، واستعادة دولته، وإنه لدرس بالغ الأثر، يكفي لمئات الأجيال القادمة.

العدالة والمساواة الوطنية

العدالة مفهوم يعني عدم الانحياز في محاكمة أي إنسان لأي أمر، والعدل خلاف الجور والظلم، وهو القصد في الأمور والاستقامة فيها، فهي مشتقة مِن عَدَلَ يَعْدِلُ فهو عادل من عُدولٍ وعَدْلٍ، يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادِلٌ (٨٠)، واصطلاحاً يعرف العدل: أن تعطي من نفسك الواجب وتأخذ الحق (٨١).

والعدالة رؤية إنسانية للمحيط الذي يعيش فيه كل فرد، ينظمها قانون ودستور عام، وهي عكس الظلم والجور والتطرف، وأهداف العدالة الانصاف والمساواة والتوازن وعدم التعدي، وحماية المصالح الفردية والعامة، وهي مفهوم أخلاقي يقوم على الحق والأخلاق، والعقلانية، والقانون، والقانون الطبيعي والإنصاف (٨٢).

وهدف العدالة تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، بغض النظر عن مركز الشخص، أو جنسه، أو دينه، أو لونه، فلا عدالة مع طبقية وتفاوت، أو تمييز واستعلاء، والمساواة تعني المماثلة، فتقول فلان ساوى فلاناً، أي ماثله وعادله، بالتالي هي المماثلة والمعادلة، وقد عرفها الإعلان العالمي لحقوق الانسان بأنها: التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون التمييز بسبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المستوى الاجتماعي (٨٣).

---

٨٠ – انظر، ((الصحاح في اللغة)) للجوهري (١٧٦٠/٥)، ((لسان العرب)) لابن منظور (٤٣٠/١١)

٨١ – الأخلاق والسير)) لابن حزم (ص ٨١).

٨٢ – محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، مطبعة القاهرة، مصر ص ٥٦ بدون تاريخ.

٨٣ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)

والعدالة والمساواة قيمتان متعاضدتان يحقق كل منهما الآخر، فالعدالة تعني خضوع الكل لمقياس واحد، يحقق الإنصاف للجميع، ولا يمكن أن يتحقق الإنصاف إلا بالمساواة أمام القانون دون تمييز ولا طبقية.

وللمساواة مستويان هما: المساواة في الحقوق الطبيعية للبشر، والمساواة أمام القانون، وتعرف باسم المساواة القانونية، وهي مبدأ يخضع بموجبه جميع الأفراد لقوانين العدالة ذاتها، فالجميع سواسية أمام القانون، حيث تنص المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعًا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا"(٨٤).

وبتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد تنعم الأمم، بالرخاء والتنمية والطمأنينة والاستقرار والتطور، وتتفادى الصراعات والنزاعات والانقسامات والحروب، ذلك أن العدل والمساواة أساس قيام الدول والحضارات ونهضتها على مر الزمان، فيما يتسبب الظلم الاجتماعي والطبقي والفئوي، في حدوث صراعات وحروب مستمرة تنهي استقرار المجتمع، وتقوض وظيفة الدولة، وتحيل المجتمع إلى عصابات لنهب وتفيُّد الدولة والوطن.

وعند إضافة مصطلح الوطن للعدالة والمساواة يتخذ المفهوم شكلاً سياسياً، فيغدو أكثر عمقاً، إذ يعني تحقيق العدالة والمساواة لكل المواطنين، في علاقتهم بالدولة والنظام والقانون والحقوق والواجبات، دون تمييز ولا طبقية، ولا يعني ذلك المماثلة الدائمة والعامة بين كل الأفراد، وعدم اعتبار الفوارق الفردية في المهام والأعمال والقدرات والكفاءات، كما لا تعني المماثلة في الإجرام والعقوبة، بل تعني المساواة في

٨٤ - description of the UN declaration article 7, the United Nations

المبدأ الإنساني العام، وفي الحقوق والواجبات العامة، فالناس أمام القانون سواسية، أما الواجبات والحقوق الوظيفية في المجتمع، فإن معيارها الكفاءة والقدرة والمسؤولية، وعلى هذا فإن مبدأ المساواة يعني عدم التمييز بين المواطنين في الحقوق الطبيعية، أما فيما يخص الحقوق الوظيفية والمهنية فإن مبدأ المساواة يعني تكافؤ الفرص بين المواطنين، بحيث يستطيع كل فرد الحصول على فرصة مساوية لغيره في الوصول إلى المكانة الوظيفية التي يتناسب معها تأهيله وقدراته.

كما أن العدالة لا تعني تطبيق قانون واحد على الجميع دون النظر فيمن يستحق العقاب، ومن يستحق الثواب، وليست كما يردد العوام أن المساواة في الظلم عدالة، فمثل هذا القول تعميم للظلم بنقله إلى الاستبداد العام، وهو ما أنكره أفلاطون على الدولة الديمقراطية في أثينا، حيث أنكر إصدار قرار ظالم بحق إعدام الفيلسوف سقراط، دون ذنب لمجرد المساواة في الظلم، فقرر أن القانون لا يساوي بين الناس في الجريمة والعقاب، بل يعاقب المجرم ويكافئ المحسن، إنه يريد دولة تعاقب المجرم لا البريء، وتكافئ الإنسان الخيّر لا الشرير، وإذا لم يتم فعل ذلك فإن المقاييس تفسد في الدولة والمجتمع وتصبح الأمور عاليها سافلها وبالتالي فالعدل هو أساس الحكم عند أفلاطون (٨٥).

ومبدأ العدالة العامة في المجتمع يتحدد بحسب الحقل الذي يكون فيه، فالعدالة في المعاملات تتحدد بمبدأ العدالة القضائية وهي الحق في إجراء محاكمة عادلة ومتوازنة مع الجرم المرتكب لكل المواطنين، دون تمييز ولا مجاملة ولا محاباة، فكل مخطئ أو مجرم أو مرتكب مفسدة أو جريمة، سواء كانت جريمة شخصية، أي واقعة في حق شخصي، أو جريمة عامة في حق المجتمع أو الدولة، كسرقة المال العام، أو الرشوة، أو تهريب

٨٥ – رضوى رضا الزيات، مفهوم العدالة عند افلاطون، ١٤ ديسمبر ٢٠١٤
http://kenanaonline.com/users/eladala/posts/686617

الآثار، أو خيانة الوطن والدولة، فكل جريمة تقتضي العقاب، وكل إحسان يقتضي الثواب، وتتحقق العدالة بتعميم العقاب على جنس الجريمة بغض النظر عمن ارتكبها.

والعدالة في ميدان المواطنة تتحدد من خلال المساواة في الحقوق والواجبات العامة الطبيعية، والمدنية والسياسية، فكل المواطنين أمام القانون سواسية فيما يتصل بهذه الحقوق، وقد تختلف المسألة قليلاً فيما يتصل بالوظيفة العامة وحق العمل، إذ أن الدولة ليست مسؤولة عن توظيف كل مواطنيها، أو منحهم مرتبات متكافئة، بقدر ما هي مسؤولة مسؤولية مباشرة عن توفير المناخ العام للعمل والابداع والإنتاج، كتوفير الاستقرار والرخاء الاقتصادي، وتنظيم العمل والإنتاج، والتخطيط للإنتاج، ومساعدة المواطن على اكتساب عيشه من خلال تأهيله، ومن خلال إكسابه خبرة مهنية في ميدانه، وتوفير الحد الأدنى من الضمان المعيشي لكل أفراد المجتمع.

وتتحدد العدالة والمساواة فيما يخص الوظيفة العامة للدولة من خلال الشفافية وتكافؤ الفرص، أعني أن يكفل القانون لكل شخص مؤهل وذي كفاءة، القدرة على المنافسة على الوظيفة العامة، بحسب معاييرها الوظيفية والتخصصية، دون النظر إلى شكل الموظف أو لونه أو دينه أو نسبه أو منطقته أو مكانته الاجتماعية، فالوظيفة العامة حق لكل مواطن في المجتمع قادر على المنافسة والوصول إليها، بحسب المعايير الوظيفية، فإذا ما كفل القانون هذا الحق، وتحقق التطبيق العملي للقانون الوظيفي بمبدأ الشفافية وعدم المحسوبية، فإن الوظيفة العامة هنا ستغدو مسؤولية حقيقية، وخدمة للمجتمع، لأن الموظف سيتحرر من الولاء للحزب أو القبيلة أو المنطقة أو المسؤول على حساب الوطن، وعلى حساب العمل والإنتاج.

إن مشكلة المحسوبية في الوظيفة العامة والفساد والرشوة هي أكبر مشكلة تواجهنا في بناء الدولة ومؤسساتها في اليمن، على مدى ستة عقود، ومردُ ذلك كله لسبب واحد، هو أن الوظيفة العامة لم تتحقق بعد بمبدأ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص،

وهو ما تسبب في تجيير الدولة ومؤسساتها لصالح أقطاب النفوذ المذهبي والجهوي والحزبي والمناطقي، فتحولت الدولة إلى مسرح للمنافسات والمحسوبيات، ثم الصراعات والنكايات، فانتهت وظيفة الدولة ومؤسساتها تجاه الشعب، وأصبحت المؤسسات أداة من أدوات الصراع في كل مرحلة، وبذلك تحول مفهوم الوظيفة من الخدمة العامة إلى ثقافة الفيد، وفقدت الوظيفة صفة المسؤولية والشفافية، وغدت ميداناً للانتهازية والفساد على حساب المصلحة الوطنية.

إن قوننة ومعيرة الوظيفة العامة للدولة أول واجب لتحقيق العدالة والمواطنة المتساوية، كما أن اخضاع الوظيفة العامة للمحاصصة السياسية أو المناطقية أو الفئوية، يعد جرماً كبيراً في حق الوطن والدولة، ذلك أن الوظيفة العامة ليست ميزة لأناس دون آخرين، كما ليست مستوى سياسياً واجتماعياً ينال بالأسبقية أو بالنضال، بل هي خدمة عامة للشعب ومؤسساته الرسمية، تقوم على معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة والمسؤولية والحاجة والإنتاج، والطريق إليها ليس الولاء للمذهب والطائفة، أو الحزب السياسي، أو أقطاب النفوذ أو الجهوية والمناطقية، بل يتوجب أن يصل إليها طالبها بالحق والقانون، وبشفافية عالية، دون وساطة ولا محسوبية، وهذا ما هو معمول به في كل دول العالم غير اليمن، حيث تخضع الوظيفة العامة في وطننا ودولتنا منذ الستينيات لمعايير غير مرئية، كالمذهب والسلالة والحزب والمنطقة والنفوذ والتقاسم والمحاصصة، وبذلك تحولت مؤسسات الدولة إلى ساحة للمحسوبيات، وميادين للفوضى والتناقضات، ففقدت الدولة مكانتها الرئيسة ممثلة في المؤسسات، وصارت مجمعاً للعاطلين والمتفيدين، وذهب بعضهم لتشكيل ميليشيا مسلحة لفرض سيطرة أوسع وأكبر على المؤسسات والجغرافيا، طمعاً في المال والوظيفة العامة، وهو ما يعكس صورة التخلف البئيس الذي لا نزال نعيشه في اليمن، ولم

نستطع تجاوز أساره، بل أدى إلى انهيار الدولة بين تنافسيات النفوذ والولاءات ما دون وطنية.

وإذا ما انتقلنا بعجالة شديدة لفحص مبدأ المساواة والمواطنة في بيئتنا اليمنية، فسوف نرى حمولات ثقيلة من التعصب الإثني والسلالي والطبقي والجهوي والمناطقي لا تزال منقولة إلينا من عصور الانحطاط الوسيطة، حيث تعتقد طائفة العلويين السلاليين في اليمن أنها من جنس متفوق، ومن نطفة طاهرة تميزها عن جنس كل اليمنيين، وتجعل لها السيادة عليهم، وتمنحها حق التميز والاستعلاء العرقي والديني والسياسي، وتختصها بالوظيفة العامة دون غيرها من أبناء الشعب اليمني.

في حين نرى طبقة أخرى متدنية مبتذلة، لا يزال البعض ينظر إليها بمنظار التهميش، تبعاً للون البشرة، معتقداً أنهم من بشر أدنى، ولا يستحقون المساواة في الحقوق والواجبات الوطنية، وبين هاتين الطبقتين المستعلية الوافدة، والمستسفلة تهميشاً، تقع باقي طبقات المجتمع المتفاوتة، من شيخ الإقطاع إلى أصحاب الخدمة الاجتماعية الذين دأب البعض أن يطلق عليهم ألقاباً إحتقارية.

إن هذه العلل والتمايزات الاستعلائية مما يعصف بمجتمعنا اليمني، راهناً وفيما قبل، تقف سداً منيعاً، وحاجزاً صلباً أمام تطبيق مبدأي العدالة والمساواة بكل أشكالها الاجتماعية والسياسية والمدنية، فلا يمكن بحال أن تتحقق العدالة والمساواة في ظل مجتمع طبقي، تعصف به تعصبات إثنية وجهوية ومناطقية، ذلك أن بساط المساواة والعدالة هي الطبيعة البشرية المتساوية، فكل البشر متساوون في الخلقة والطبيعة، وهم لذلك متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ومهمة القانون هي تحقيق هذه المساواة واقعاً لكي تتحقق العدالة الاجتماعية.

الشراكة الوطنية

الشراكة بمفهومها العام هي اتفاق عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة لكل شريك، وهذا النوع من العمل الجماعي المشترك يتم على أساس تعاقد بين الأطراف المشاركة وإن اختلفت دوافعهم ومصالحهم. وبمعنى آخر هي: التعاون بين أطراف متعددة لتحقيق هدف أو أهداف لا يستطيع طرف تحقيقها بمفرده مطلقاً، أو لا يستطيع الوصول إلى النتائج المرجوة منها بالعمل المنفرد (٨٦).

وبالنظر إلى طبيعة الإنسان الاجتماعية فإنه لا يستطيع القيام بواجباته الكبرى في دفع عجلة الحياة بمفرده، وإذا كان الإنسان في إنجاز مهامه الشخصية يحتاج لآخرين يشترك معهم في أجزاء من تلك المهام، فإنه في المسائل الكبرى التي تتعلق بدفع عجلة الحياة وصولاً إلى الرقي الذي يطمح به كل فرد في المجتمع أشد حاجة للشراكة، منها في إنجاز احتياجاته واهتماماته الخاصة.

وعلى هذا الأساس من الشراكة في النشاط والمصير نشأت المجتمعات، وقامت الدول والحضارات، وتكونت نواتها الأولى من شراكة المرأة والرجل وهي أصغر نواة لتشكيل الأسرة والمجتمع وصولاً إلى شراكة الدول في التعايش مع بعضها الآخر من أجل تحقيق غايات ومصالح مشتركة، كما هو الحال في وقتنا الحاضر الذي تشكلت فيه ألوان متعددة من الشراكات الكبرى سياسية واقتصادية.

٨٦- قاموس المعاني، معنى كلمة شراكة، نقلا عن ريد النجار، التحالفات الإستراتيجية، من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩، ص (٢٤)، بتصرف.

وقد ينصرف مفهوم الشراكة الوطنية كلياً إلى العملية السياسية، كون السياسات الأحادية والفردية هي علة العلل في مجتمعاتنا العربية، فشعوب منطقتنا طوال قرن مضى معزولة تماماً عن شعوبها، والقرار السياسي مختطف بيد نخبة نفعية، فالشعوب ليست مصدر السلطة ولا مالكتها، بل هي مملوكة بشكل أو بآخر للحكام والساسة الذين تنتجهم إحدى المؤسستين العسكرية أو الدينية بنظر الخارج.

ومصطلح الشراكة الوطنية نقصد به ابتداءً، تحرير سلطات الدولة من الابتزاز السياسي، القائم على ثقافة الفيد ومفاهيم السلطة المطلقة، التي تترجم منطق الاستبداد السياسي، والطائفي في مجتمعات ما قبل المدنية والحضارة، ومنها مجتمعاتنا العربية، وحينما نقول مجتمعات ما قبل الحضارة، فإنما نقصد بذلك أنها خرجت يوماً ما من دورة الحضارة، ولا تزال حتى اللحظة أسيرة عصور التخلف والانهيار.

ومن المعلوم أن المجتمعات أياً كانت تنطوي على مستويات مختلفة من الشرائح قد تتفاوت فيما بينها من حيث القدرة المالية، ونوع العلاقات وطبيعة الاهتمامات، لذا فإن أي خطة لشراكة وطنية يجب أن تأخذ بالاعتبار صفة الشراكة التاريخية، بين قوى المجتمع، بمعنى أن المصلحة الطبقية والاجتماعية والجهوية، لأطراف الشراكة قد تتطابق مع المصلحة الوطنية العامة أو تتقاطع، وتطابقها أمر فيه خير للمجتمع من تقاطعها معه، حيث يمكن أن يفضي تحقيق قوى الشراكة لمصالحها إلى تحقيق المجتمع لمصلحته العامة، كما أنه بذات القدر الذي تجد فيه قوى الشراكة الفرصة لتحقيق مصلحتها وتجديد قواها الاجتماعية، يجد المجتمع أيضاً فرصة في الشراكة لتجديد قواه باتجاه نهضته إلى الأمام.

وإن كان هذا الرأي الذي نقدمه في الحقيقة أقرب إلى الفلسفة الرأسمالية من الفلسفة الماركسية التي تنزع إلى الشيوع ومصادرة الملكية الخاصة، ولكننا نرى أن الدافع

المحرك لنشاط الفرد هو حب التملك، وإذا ما أقررنا بتدمير هذا المبدأ فقد ألغينا مبدأ المنافسة، وإذن فالإبقاء على مبدأ المنافسة هو الصيغة الأقرب إلى الطبيعة الإنسانية التي تنزع إلى التملك، ومن ثم لا يمكننا أن نصوب نحو المثالية الاجتماعية، ونلغي حظوة الفرد وحقه، بل إن الدافع الأول للعمل والإنتاج لدى كل فرد هو دافع التملك، ومن هنا فإن الحفاظ على مصالح الأفراد والجماعات مع ضبط القانون العام، وحماية مداخيل الدولة من تغول الفرد والجماعة، مع توافر صيغة للشراكة المسؤولة، في البناء والمسؤولية، سيمكن من تحقيق المصلحة الوطنية العامة.

ومثال ذلك دور البرجوازية في أوروبا التي عملت بتحقيقها لمصلحتها على نهضة المجتمع، كما أن ذات التجربة موجودة حديثاً في تجربة الحزب الشيوعي الصيني الذي مزج بين الرؤية الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية، وفي تجربة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، في جنوب أفريقيا، إذ شكل من برنامجه الخاص، برنامجاً وطنياً وجدت فيه قطاعات عديدة من المجتمع صدى لمصلحتها ومصلحة المجتمع ككل، كما وجدت فيه صدى لقوى اجتماعية صاعدة باتجاه المجتمع ودفعه للأمام٨٧.

ومفهوم الشراكة الوطنية من الزاوية السياسية يقوم على تكاملية العلاقة بين مركز السلطة القائم والقوى المعارضة، بحيث تقوم العلاقة على مبدأ توزيع السلطة وعدم مركزيتها شخصاً أو مكاناً، بحيث لا تمسك القوى الحاكمة بأدوات صنع القرار، وأدوات الرقابة والمحاسبة معاً، فإن ذلك أدعى لحدوث الاستبداد والفساد، وتكراره مرات عديدة، ولهذا نقصد بالشراكة الوطنية من الزاوية السياسية للشراكة أولاً رسم السياسات العامة للدولة، ووضع خطط البناء والنهوض، وضبط مهام وواجبات

٨٧- انظر صحيفة الشرق الأوسط، محطات في مسيرة الحزب الوطني الأفريقي، السبت - ٤ شهر ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ - ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧ مـ رقم العدد، ١٤٣٧، وأنظر أيضا نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية.

السلطة السياسية، لأن ذلك سيسهل لقوى المجتمع سياسية أو اجتماعية إمكانية القيام بعملية الرقابة والمحاسبة والمساءلة بوجه دقيق.

وعلى أية حال فإن الشراكة الوطنية السياسية كمفهوم يبتعد عن التوزيع التناسبي أو محاصصة السلطة، فهو يفتح المجال لكل قوى المجتمع السياسية أو الاجتماعية للشراكة الفاعلة، كل في ميدان عمله، فليس هناك طرف يملي السياسات والآخرون يتلقونها مكرهين، وإنما الكل يشترك في رسم السياسات، وينفذها كل في ميدان عمله.

والاستبداد عملياً هو سلطة الاقصاء للآخر، بغرض الاستحواذ المنفرد بالسلطة السياسية، ومصادرة كافة الحقوق والحريات العامة، تحت مبرر السلطة المطلقة، سواء كانت ذات صبغة دينية أو حداثية، وهو الوجه المناقض لمفهوم الشراكة، وإذن فأيما مجتمع لا يقوم على مبدأ الشراكة الوطنية فهو عملياً لا يزال أسيراً للاستبداد، ولم يبلغ درجة التحرر بعد.

على أن بين الحرية والشراكة اتصالاً وثيقاً، فالمجتمعات التي لم تعرف معنى التحرر بعد تظل أسيرة تتقلب بين أشكال من العبودية، فبنو اسرائيل الذين استمرأوا الذل والعبودية لم يستطيعوا تأسيس وطن مشترك ينطلقون منه إلا بعد ذهاب جيلين من أجيال الذل والعبودية، فقد رفضوا قيادة موسى عليه السلام، ومن بعده عدة رسل وتفرقوا إلى اثنى عشر عصبة عشائرية، سماها القرآن الكريم (أسباطاً)، وسار كل سبط يتخذ لنفسه هوية خاصة، وثقافة معادية لبقية الأسباط، ولم تتحد أسباطهم الاثني عشر إلا مع دواد عليه السلام، وبفعل السيف وحده الذي جمع شتاتهم كما تحكي التوراة .

والمجتمعات التي لم تنشأ فيها شراكة وطنية، هي في الأساس مجتمعات لم تعرف المدنية بعد، فإن العصبويات أياً كانت سلالية عرقية أو جهوية أو مناطقية، ليست

سوى صور منتزعة من مجتمع التخلف وما قبل التحضر، ونجد أن بين الاستبداد والتعصب من الصلات ما بين التحرر والشراكة، فلا يمكن لعبد أو منتقص أن تكون علاقته بالآخرين علاقة سوية ندية، أو علاقة نفع متبادل، أو أن يحظى بكامل حقوقه كغيره، فالعبودية ظل الاستبداد ولغته، والتحرر والحرية أساس الشراكة، والمبدأ العام هو قول عمر(ض) متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً، وبما أن جميع الناس ولدوا أحراراً، فيجب أن تنشأ بينهم علاقات تشاركية متكافئة، وحقوق متساوية، ففي حالة التمايز الاجتماعي والطبقي تكون العلاقة بين الأفراد والجماعات علاقة استغلال واستعباد، وهو ما ينهي عملياً مبدأ الواجبات والحقوق، كما ينهي سيادة القانون، وهذا ما أكده حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم بقوله "الناس سواسية كأسنان المشط...".

وأيما فكرة تؤصل لفوارق أو تمايزات بين أبناء المجتمع الواحد فإنما تقوض مبدأ الوجود الوطني من أساسه، فضلاً عن الشراكة، فهي تحيل المجتمع إلى عبيد وسخرة لجنس معين أو سلالة وعرق يدعي التفوق، وسواء كانت تقول بالتمايز الحسي أو المعنوي، فادعاء الأحقية يأتي كله من قبيل التعصب الجاهلي، سواء كانت نزعته عرقية، أو طائفية، أو مناطقية، فمبدأ المواطنة يقتضي أن يكون الجميع متساوين في الحقوق والواجبات، وهذا هو التطبيق العملي لمبدأ العدالة الاجتماعية، فإن إحدى تطبيقاتها العملية هي (الحقوق المتساوية)، وعلى رأسها الحقوق المادية، كحق العيش وغيرها من الحقوق المدنية.

ومن لوازم المواطنة المتساوية مبدأ تكافئ الفرص، فالذي لا يمتلك القدرة على خوض المنافسة بسبب أن المجتمع لم يمنحه ما منح غيره، يعد مسلوب الاختيار قهرياً،

ويعتبر هذا نوع من السلب الاجتماعي الذي يكرس في مجتمعات التعصب والطوائف، وسواء كان في مجال ما أو في كل المجالات.

وما دون مبدأ الشراكة يعني الإقصاء أو الاستغلال، فلا يمكن أن تتحقق المنفعة المتكافئة بصورة تبادلية ما لم تنشأ عن شراكة عملية في النشاط الاجتماعي، وعائد النشاط، بحيث يعود ناتج النشاط الاجتماعي بالرفاه على كل أفراد المجتمع، وهي صورة يمكن تعميمها على الأفراد والهيئات والمؤسسات بشكل عام.

وإذا كنا لم نأت إلى الوطن بفعل مقصود من أنفسنا، ليغدو لنا الفضل على بعضنا، أي أنه لم يسبق أن فصيلاً أو فئة منا هي من اكتشفت هذا الموطن وهيأته لعيشنا، فيلزم أن نقر لها بالفضل علينا، بل على العكس تقف الفئة الوافدة إلى أرضنا موقف الرفض لأمتنا والاستعلاء عليها، رغم قرب حلولها ضيفاً ثقيلاً على أرضنا في الزمن القريب، فعمر المجتمع اليمني يزيد على سبعة ألف عام منذ وجوده الأول في التاريخ، ورغم ذلك يعيش بروح التسامح وانكار الذات والاندماج في الآخر، عدا هذه الفئة السلالية المتعصبة التي تدعي الاستعلاء والتميز دون أن يكون لها سابقة من تاريخ أو حضارة، سوى تلبس الدين والتدليس على العوام بأكذوبة القرابة والعترة، ولا تزال هذ الفئة التي وفدت إلينا لتستقطع من وطننا، وتظل معزولة عن المجتمع، تعيش بيننا بهاجس الاغتراب، وتحت دعوى الإمامة والحق الإلهي تفجر في كل جيل حرباً ضد مجتمعنا وأمتنا لسلب حرية الشعب وكرامته وتحطيم أمنه واستقراره.

إننا جميعاً يمنيون، يمنيون لا محالة منذ آلاف السنين، سوى أن طائفة وافدة إلى أرضنا، تنزع لتمييز نفسها وعرقها السلالي، ادعاءً بغرض الوصول إلى الاعتراف بها كأقلية سياسية، تفرض شكلاً طائفياً سرمدياً للدولة والسلطة، وقد استقبلت أمتنا هجرات عديدة من أمم أخرى، ذابت كلها في شخصيتنا اليمنية، عدا السلالة العلوية

التي ظلت معزولة عن الاندماج الاجتماعي والتزاوج والنشاط المشترك بفعل ثقافة التمييز، وعقدة ادعاء التقديس، ونزعة الاستعلاء العرقي والطائفي، حيث أبقت على نفسها كعصابة احتلال تاريخي غير قابل للاندماج في المجتمع اليمني، مهمتها افتعال الحروب المتواصلة لتدمير المجتمع واستعباده.

ولا بد هنا أن نشير إلى خطأ الذين لا يزالون يتحمسون لدعوات التعصب للهاشمية السلالية، ويكرسون دعواتهم العرقية، وخرافاتهم الاستعلائية المقدسة، فمثل هذه الدعوات جناية على الوطن وخيانة لهويته وتاريخه وحضارته، وتفكيك لنسيجه الاجتماعي، وتقويض لمبدأ الوجود الوطني والشراكة، ذلك أن من حقي كفرد أن أشعر بأن إلى جواري يقف يمني آخر، يحمل نفس هويتي، ويقدس وطني كما أقدسه أنا، ويشاركني العمل والنشاط، ويتساوى معي في الحقوق والواجبات.

أما أن أشعر بأن إلى جواري شخص يقف ليعلن أنه غير يمني، وأنه وفد إلى اليمن ليتمسك بعنصريته، وعصبيته وسلالته هوية مناقضة لهويتي اليمنية، ليتفوق عليّ عرقياً واجتماعياً، ويحكمني بادعاء الحق الإلهي، فهذا ما لا يقبله الإنسان السوي على الإطلاق، بل ما لا يقبله إنسان على وجه البسيطة، فإن مثل هذه التعصبات تخلق بالضرورة حساسيات نفسية، وصراعات اجتماعية تولد شروخاً عميقة، تعمل على تفكيك المجتمع.

ونستطيع أن نجزم بما لا يدع مجالاً للشك، أن التمييز والعنصرية هي أدواء قاتلة للوجود الوطني لأي مجتمع، وأنهما عاملا التدمير الأبرز للدولة الوطنية، إذ تنشأ وفقاً لهما سلطة عصابات متطرفة، تعتمد على سلوك الإبادة العرقية، وتراكم دورات من العنف والإرهاب الاجتماعي والسياسي والفكري، ولا يمكن بحال أن نجد شعباً معتلاً بأدواء التمييز العنصري والسلالية العنصرية، قد حقق نهضة حضارية على الإطلاق،

لا في الزمن القديم ولا الوسيط ولا المعاصر، وإذن فإن أي دعوة من هذا القبيل ما هي سوى أداة موجهة لتدمير قدرات الوطن وإمكاناته، وقواه الحية، ليظل أسير تخلفه وجهالته وتناقضاته وصراعاته، ولقد ناضلت جنوب افريقيا بقيادة مانديلا لإزالة هذه الآفة التمييزية، ومثل ذلك ناضل الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية، وسالت أودية من الدماء، حتى تحققت لهم المساواة وزال التمييز الأعراقي، ومن هنا أجمعت الأمم في ميثاق دولي على تجريم العنصرية بكل أشكالها.

كما أن السلطات التي تقوم على هكذا أساس تستدوم صراعات عصبوية تناقضية، بدورات غارقة في العنف والعنف المضاد، وذلك يجعل المجتمع في دوامة من الصراعات، وسلسلة لا متناهية من الدماء والأشلاء، وقد يتجزأ الوطن الواحد إلى عدة دويلات وسلطات متنازعة ومتناحرة، بسبب هذا النهج التعصبي، وخير مثال على ذلك اليمن في العصور الوسطى، حيث كانت تنشأ فيها دويلات متصارعة تعبر عن نزعات مذهبية مزقت الوطن وقطعت وجوده الحضاري، وكانت تصل أحياناً إلى خمس دويلات، وهو ما جعل اليمن مغيبة بشكل كلي عن مشهد الحضارة الاسلامية طوال ألف عام.

إنه لا يمكن أبداً ان تنشأ دولة وطنية في ظل استمرار نزعات التعصب العنصري والطائفي، وفي ظل استمرار ثقافة التمييز والتمايز الاجتماعي، ولو استعان البشر بملائكة السماء، لما أفلحوا في بناء دولة في ظل هكذا متغيرات، كما أن نزعة التعنصر تستدعي بالضرورة نقيضها، وهو ما يؤدي إلى تدمير المجتمع عبر كوارث من الحروب والحرائق، فحينما استدعى رمسيس(فرعون) فكرة التعنصر، وحكم باستعباد كل من ليس من سلالة فرعونية، كانت النتيجة زوال ملكه وانهيار دولته، وعندما تقوقع بنو اسرائيل على عرقيتهم، فقدوا شرط وجودهم الحضاري، وتفرقوا إلى عدة أسباط

وجماعات صغيرة، حتى غزاهم بخت نصر ملك بابل، فصاروا شتاتاً بين الأمم، والتوراة تحكي ذلك في سفر الملوك، ما بعد سلميان عليه السلام بوضوح تام، فعلى الرغم من دخول أقوام كثيرة في ديانتهم، إلا أنهم تمزقوا وتقاتلوا فصاروا أشياعاً تبعاً لهوياتهم العرقية، ولو أنهم قبلوا التعايش مع غيرهم من الأقوام لسادوا ودامت سلطتهم وحضارتهم.

ولسنا مغالين حينما نقول باستحالة وجود دولة وطنية، وشعب مستقر، في ظل استمرار النزعات العنصرية، والسلالية، والتمييز الاجتماعي، بل هذا ما قرره المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية في دورتيه ٢٠٠٩م و٢٠٠١م، حيث عدّ العنصرية والتمييز الاجتماعي أقسى ألوان العدوان على كرامة الإنسان، من وجهة نظر حقوق الانسان العالمية، ففي المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري(٢٠٠١م)، اعتبر المؤتمر أن "العنصرية والتمييز العنصري اعتداء على الإنسان في صميم كرامته، لأنها تتوخى بث الفرقة في صفوف الأسرة الإنسانية التي تضم جميع الشعوب والأفراد، وتقسيمها إلى فئات ينظر إلى بعضها باعتبارها أعلى مرتبة من الأخرى، وقد أثبت التاريخ غير ما مرة أن مظاهر التمييز والعنصرية والتعصب، متى أتيح لها أن تتجذر تحطم أسس المجتمعات ذاتها، وتتسبب في هلاكها لعدة أجيال قادمة"[٨٨].

وورد في نص التقرير حول آثار النزعات العنصرية على مستقبل الأوطان والسلام العالمي ما يلي :"وإذ نؤكد أن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، حينما ترقى إلى مستوى العنصرية والتمييز العنصري، هي أمور تشكل عقبات خطيرة أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان، وتمثل

٨٨ انظر تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ٢٠٠١م، الوثيقة الختامية لاستعراض مؤتمر (بيردان)٢٠٠٩م، ص٢.

إنكاراً لحقيقة بديهية، هي أن البشر ولدوا أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وتعد عقبات أمام علاقات ودية سلمية بين الشعوب والأمم، وأنها من الأسباب الجذرية لكثير من النزاعات الداخلية والدولية، بما فيها النزاعات المسلحة وما يترتب عليها من تشريد للسكان، وإذ نسلم بالحاجة إلى جهود وطنية ودولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري...لضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.."[٨٩].

ومن هنا يستدعي الأمر معالجة جذرية لمثل هذه المعضلات، وليس الترقيع كما يصنع في اليمن منذ ما بعد سبتمبر ٦٢م، فإن التناقضات الحادة، تستدعي صراعات مستمرة لأجيال متعاقبة، وهذا يعني تدويم الطائفية والفرقة، وتدويم العلة الاجتماعية بشكل عام، والمدخل الوحيد لمعالجة هذه الحالة المستعصية، هي الإرادة الوطنية الشعبية، ممثلة في ثورة وعي جذرية تنهي ثقافة التمايزات والعنصرية والسلالية والنزعات الجهوية والمناطقية، وتؤسس لمبدأ المواطنة المتساوية، وهذه هي المهمة الأولى الأبجدية في وطننا الحبيب، للتأسيس لدولة وطنية مستقرة، تحقق مبدأ المواطنة المتساوية.

٨٩ – المرجع السابق، ص٥.

الثروة الوطنية

تعرف الثروة لغة بالمال فهي من الثراء والثروات وتعني الأموال، سواء كانت نقوداً أو عقاراً أو أي شيء يتملك ويؤدي إلى الإثراء (٩٠)، ويعرفها أهل الاقتصاد بأنها الأموالُ القابلةُ للتملك والتقويم، المحدودةُ الكَمّية، والثروة القومية: مجموعةُ القوى المنتجة في الدولة (٩١).

وقد تعددت مفاهيم الثروة واتسعت في عالمنا المعاصر فشملت منتجات الأرض ومكتنزاتها، وكل مناشط الإنسان وقدراته، فصار يطلق على ما في جوف الأرض من معادن ومياه ثروة، وما تنتجه من زراعة وأنعام ثروة، والجغرافيا ومؤهلات الجيوبوليتيك والموقع الجغرافي ثروة، والإنسان في حد ذاته ثروة بشرية، ومناشط الإنسان كلها صارت ثروة، فالثروة العلمية، والثروة الفكرية، والثروة الأدبية، والثروة الإنتاجية العمالية، والثروة التعليمية، والثروة الاجتماعية... الخ.

والثروة الوطنية تعني كل ما يمتلكه الوطن والأمة من إمكانات مادية وبشرية تتدخل بشكل مباشر في تشكيل ناتجها القومي، سواء كانت ثروات مادية وإنتاجية، أم قوى منتجه، وقد غدا الإنسان في عالمنا المعاصر أساساً لكل عمليات الإنتاج والثروة، فهو الثروة الحقيقة التي تعتمد عليها كثير من الدول في تحقيق النهوض

---

٩٠ – قاموس المعاني رابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

٩١ – المعجم: المعجم الوسيط، رابط:
https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9+%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

الاقتصادي والتنموي، حيث بات تركيز الأمم اليوم يلقي الضوء على الإنسان باعتباره مركز الثروة الوطنية ومضمونها، فهو شرط العمل وشرط الإنتاج وشرط الاستقرار وشرط النهوض الشامل بكل مجالاته.

وتختلف الشعوب والأمم في رؤيتها لقيمة الثروة الوطنية، بحسب مستوى وعيها أو تخلفها، ففي المجتمعات المتخلفة ينظر لمفهوم الثروة الوطنية من زاوية الفيد والاستهلاك، إذ يذهب وعي الناس إلى الحديث عن الثروات التي تمتلكها الدولة مما يستخرج من باطن الأرض، أو من البحار، كثروة النفط والمعادن أو الأسماك، أو عائدات الضرائب والجمارك، أو غيرها من مصادر الاقتصاد الريعي، حيث تتنافس القوى والجماعات والأفراد في مجتمع التخلف على الحصول على نصيب الأسد من هذه الثروات الريعية، وعادة ما تذهب لنافذين يمتلكون القوة، ويستخدمونها في نهب الثروة، أو التحايل في أخذها بطرق ملتوية، فتشكل لهم إثراءً غير شرعي، فتنشأ من ذلك مؤسسات شبه اقطاعية تصنع الثراء الشخصي لعناصر أو أسر وجماعات محددة، تحاول السيطرة على المجتمع والشعب بجعله إقطاعية خاصة، أو شبه اقطاعية في المجتمعات المعاصرة، ففي بعض البلدان العربية والأفريقية تتشكل الأنظمة السياسية من مجموعة مراكز نفوذ تستحوذ على القوة والثروة، فيما يشبه اقطاعيات القرون الوسطى.

أما في بلادنا الجريحة اليمن المقهور، فعلى مدى ١٢٠٠ عام ظلت الثروة الريعية منحصرة في سلالة واحدة وافدة، هي السلالة العلوية التي انقسمت على نفسها مذهبياً، ثم صنعت لنفسها قداسة ومكانة مميزة على المجتمع، لتحتكر السلطة والثروة، وتحرم اليمنيين منها، وتحبسهم في سجون الفقر والجهل والمرض والعبودية الظاهرة والخفية، تحت دعوى البطنين والحق الإلهي، ثم فرضت فروض النهب والسلب لأموال

اليمنيين، بدءاً بالخمس، ثم الزكوات المتعددة، ثم حق الإمام، وحق الوالي، وحق السيد، وإباحة أموال الشعب للعسكر... الخ، مستخدمة كل أساليب النهب والسلب والسرقة للمواطن اليمني، حتى صار المزارع اليمني لا يستطيع أن يفي طوال عامه بمطالب الإمام وعسكره، فضلاً عن أساليب النهب الأخرى لأموال الناس، كخديعة الوقف للإمام، والوقف لبني هاشم، والوقف للشعبانية، والوقف لعاشوراء، ووقف الدريس، وحق القسَام، وغيرها من الأساليب الالتوائية التي استخدمتها السلالة العلوية في نهب أموال اليمنيين، حتى صارت شريحة الهاشميين العلويين تشكل الطبقتين البرجوازية والارستقراطية، في المجتمع طوال ١٢ قرناً، فيما انسحق اليمنيون جميعاً إلى الطبقة العمالية البروليتاريا، وأطلق عليهم مصطلح (رعية)، وهو المصطلح الذي يعني عاملاً أو فلاحاً أو أقنان الأرض كما في أوروبا العصور الوسطى.

وقد ظلت الإمامة والسلالة العلوية تفتعل الحروب داخل اليمن في كل جيل لغرض إعادة ترتيب الطبقات، حيث يظهر في كل فترة جيل جديد من اليمنيين يحاول تجاوز حالة البروليتاريا والطبقة العمالية، وتكوين رأس مال أولي لمزاولة الأعمال الحرة والتجارة، وحتى لا يتشكل هذا الجيل في طبقة وسطى، يمكنها أن تثور لاحقا بوجه النظام الإمامي الإقطاعي الطفيلي، تحتشد الإقطاعيات الإمامية العلوية في كل جيل لتشن حرباً جديدة على اليمنيين، تقوم بموجبها بالسيطرة على أموال اليمنيين، ونهبها ومصادرتها، وسحق الجيل الجديد حامل فكرة الحرية والتحرر، فتنسحق بذلك الطبقة الوسطى، ويخيم الجهل والفقر والمرض من جديد، ويتحول اليمنيون إلى طبقة عمالية بروليتاريا مسحوقة، فيما تصعد الأسر والعناصر العلوية بما نهبت من أموال اليمنيين، وفي ظرف لحظة يصبحون تجاراً ذوي أرصدة وبنوك وشركات، كما هو الحال مع عناصر الميليشيا الحوثية اليوم، حيث كانت قبل الانقلاب في ٢٠١٤م تشكل مجاميع

من الصعاليك الذين لا أعمال لهم، وهاهم اليوم بعد سبع سنوات من الحرب والفيد والنهب للمال العام وأموال الشعب والمواطنين، يمتلكون الشركات والعقارات، والقصور الفارهة، فيما تحول عدد كبير من رجال الأعمال اليمنيين إلى فقراء مفلسين، بسبب عمليات البطش والنهب والسرقة والإتاوات التي مارسها الحوثيون بحقهم حتى انتهبوا كل ما يملكون، وحولوهم إلى طبقة مسحوقة.

وإذا كان هذا واقع الثقافة الاستعلائية العلوية الهادوية في اليمن، ونظرتها الفيدية للثروة، حيث تسعى عبر تاريخها الطويل إلى نهب أموال اليمنيين العامة والخاصة، لتجعل من نفسها طبقة حاكمة ومتحكمة بمصائر الشعب، فإنه بالمقابل وكنتيجة لثقافة الإمامة والإقطاع الطفيلي المتكدس في وعي المجتمع ولا شعوره، نشأت خلال العقود المنصرمة طبقة سياسية يمنية فاشلة، انتهجت الفساد والأنانية ونهب الثروة العامة، وسلكت مسالك البحث عن الاستحقاق وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، فنشأ من ذلك منافسة حادة بين أقطاب المجتمع السياسي، رفعت شعار مطلب الفيد والغنيمة، تحت مسمى الشراكة في السلطة والثروة، متناسية أن الوطن قيمة شعورية ووجودية، وأن النضال من أجل الوطن لا يعني تقاسم ثروته، بل تنميتها بما يحقق المنفعة العامة، ويدعم بناء الدولة وتحقيق أمن الوطن واستقراره.

لقد رأينا في مجتمعنا اليمني، كيف تسبب الفساد المالي ونهب وتقاسم الثروة الوطنية بين مراكز النفوذ، طوال ثلاثة عقود، في انحراف المسار السياسي لكل القوى من خط النضال لإصلاح السلطة ومحاربة الفساد، وإنهاء الرشوة والمحسوبية، وتحقيق الشفافية والنزاهة ورفاهية المواطن، إلى رفع شعار الشراكة في السلطة والثروة(٩٢) خاصة

٩٢ – رفعت الأحزاب اليمنية شعار الشراكة في السلطة والثروة بعد انتخابات ٢٠٠٦م، من خلال لجنة الحوار الوطني التي أعلنها المشرك برئاسة حميد الأحمر، وكانت صحف الاشتراكي والناصري وغيرها تكثر من طرح مفهوم الشراكة في السلطة والثروة وتنظر لهذا المفهوم، وهو مفهوم مضاد لسياسة المؤتمر في الاستحواذ الكلي على السلطة

بعد العام ٢٠٠٦م، وهو تحول حمل معه مؤشراً خطيراً يدل على انهيار منظومة القيم الوطنية للنخبة السياسية، إذ تحولت من ميدان النضال لإنهاء فساد السلطة، وإيقاف سرقة المال العام ونهب الثروة الوطنية، إلى البحث عن مسلك للشراكة في المغنم والنهب للثروة، وهو ما يعكس تخلف الوعي السياسي لدى النخب بشقيها آنذاك على السواء.

وبالمقابل تنظر الشعوب المتقدمة إلى الإنسان مرتكز الثروة القومية، وأساسها وهدفها، فتعمل على تربيته وتأهيله ودمجه في العمل والنشاط الاجتماعي الإنتاجي ليمتلك مؤهلات ذاتية للمنافسة وتحقق النمو والنهوض على المستوى الفردي والاجتماعي، فالإنسان المتعلم الاجتماعي المحترف يتحقق بفلسفة الإنتاج، ويغادر مربع الاستهلاك، ومن ثم لا يظل عالة على المجتمع، بل هو قيمة مضافة إلى المجتمع يراكم الثروة على المستوى الفردي، ويحقق فائض الإنتاج على المستوى الاجتماعي من خلال اندماجه بالآلة والمكنة والأرض والزمن الإنتاجي، ومن ثم فهو عنصر أساسي في عملية التنمية والنهوض، وكلما زاد تعليمه واحترافه كلما زاد منسوب انتاجه، وقيمة عمله، بخلاف المجتمعات المتخلفة التي يظل الإنسان فيها مستهلكاً دائماً، يعتمد على ما يلتقطه من الأرض من ثروات، يتصارع عليها في كل جيل، مقدماً قوافل من الضحايا لا قيمة لها في حسابات مشاريع النفوذ والمغنم، وسواء ظهرت هذه المشاريع بأثواب جهوية أو مناطقية أو طائفية أو مذهبية، يظل هدفها الخفي الصراع على الثروة والمال، فهو الدافع الأساس للصراع في المجتمعات المتخلفة، بسبب شح الموارد

والثروة، وكلا النخبتين نخبة المؤتمر ونخبة المشترك نظرت للثروة الوطنية من منظور الفيد والغنيمة، لكن نخبة المؤتمر استحوذت عليها وغنمتها، فيما ظلت نخبة المشترك تحاول الوصول للتقاسم والمحاصصة، ووصلت في العام ٢٠١٢م، وبسبب غلبة مفهوم الغنيمة على قيم المسؤولية حصل الصراع والصدام وسلمت الجمهورية للمليشيا الحوثية الإمامية من جديد.

والإمكانات، حيث تتلبس الصراعات أشكالاً مختلفة وألواناً متباينة، لكنها في أعمق الدوافع تتحرك من خلال غريزة الفيد والمغنم.

لقد سجل تاريخنا اليمني في مراحل البؤس والتخلف التاريخي عدداً من أشكال الصراع السياسي والاجتماعي على مدى ألف عام ويزيد، كالصراع المذهبي والطائفي في العصور الوسطى البئيسة باسم حروب الزيدية الهادوية، أو صراعات النخب الجمهورية خلال خمسة عقود من عمر الثورة، أو الشكل البئيس مؤخراً لحروب ميليشيا التطرف والإرهاب الحوثية، وجميع هذه الأشكال من الصراعات كانت ولا تزال تستبطن مطامع السلطة والثروة، وتنظر للدولة والموارد نظرة الفيد والمغنم، مع اختلاف درجاتها وأطماعها، فالإمامة الهادوية والحوثية عقيدة تنظر إلى أموال اليمنيين وثرواتهم وكأنها وقف خاص بسلالتها العلوية، فتبيح لسلالتها نهب المال العام والخاص، بكل السبل الممكنة، دونما حساب ولا مسؤولية، بينما نرى النخب السياسية كانت تتخفى خلف ستار الشراكة في السلطة والثروة، وإذا ما فحصنا مؤثرات الوعي الثقافي الاجتماعي، فسندرك أنها كانت لا تزال في رؤيتها للدولة متأثرة بثقافة الفيد والمغنم التي نشرتها الإمامة طوال العصور الوسطى، وهكذا تبدو تأثيرات الثقافة المتخلفة الممتدة، في رؤيتها للثروة الوطنية من زاوية المغنم الشخصي والأنا الضيقة.

إن العامل الأساسي في إمكانية المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية، يتعلق بالإضافة إلى التكوين والكفاءة، وامتلاك تصور شامل حول التنمية وسن سياسات ناجعة لتحقيق الرخاء، بمدى التجرد من الأنانية والاستعداد لخدمة المجتمع ومساعدة الشعب على تجاوز قيود الاستهلاك، وثقافة الفيد والمغنم، والتحول إلى ثقافة العمل والإنتاج الفردي والجماعي، بالصدق والنزاهة والتفاني وحب الوطن، والتحلي بقيم الانضباط والالتزام، فمحبة الأوطان والإخلاص لها هي جوهر الدوافع المؤسسة للثروة

الوطنية، فالثروة الوطنية لا تعني استخراج مستبطنات الأرض، وبيع إمكانات البلد، بل هي التحول الكلي لوعي الإنسان الوطني، لوعي المواطن كل المواطن، من ميدان الجهل والاستهلاك إلى ميدان العلم والعمل والإنتاج، ذلك أن أي خطة نهوض تنموي واقتصادي تقوم ابتداءً على وعي المجتمع، ومدى قدرته على التخطيط والاسهام في مشاريع العمل والإنتاج، ومدى ايمانه بقدرته على تجاوز حالة الفقر والاستهلاك إلى الإنتاج والثروة.

إن الإنسان المتعلم المنتج الحامل لمشروع وطنه وأمته، لهو أعظم ثروة على الإطلاق، فكم من شعوب ومجتمعات نهضت من الصفر على أيدي أناس بسطاء، لكنهم عظماء بفكرهم وإيمانهم، فهذا" لولا داسيلفا" الذي يلقبه الكثيرون بـ"أشهر رئيس دولة في العالم" بدأ حياته ماسحاً للأحذية وبائعاً للخضر، ثم نقيباً في الحزب اليساري، يقارع الرأسمالية المتوحشة، وجشع الشركات التي تراكم الثروات الباهظة على حساب حقوق العمال، من خلال نهب ثروات الشعب، وانتخب نائباً عن ولاية ساو باولو سنة ١٩٨٦م، ثم رئيساً للبلاد بين ٢٠٠٣ و٢٠١١، فلم يصنع ثروة لنفسه، لكنه صنعها لشعبه وجعل من دولته واحدة من أقوى اقتصاديات العالم، وصل الرئاسة وكانت البرازيل تعيش أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة بسبب تراكم الديون، وكانت الدولة آيلة للسقوط، ومهددة بالإفلاس، فاتَبع سياسات ناجعة حقق بها المعجزات، حيث تمكن من سداد جميع مستحقات صندوق النقد الدولي في أواخر ٢٠٠٥، والتي كانت تقدر بـ١٥,٥ مليار دولار، كما سدد ديون الأنظمة السابقة قبل عامين من موعدها المحدد، بل إنه أقرض صندوق النقد نفسه ما يقارب من ١٠ مليارات دولار في ٢٠٠٩م، ورغم الأزمة المالية العالمية فقد سجل الاقتصاد البرازيلي ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ معدل نمو مقداره ٥,١٪، ولأن النمو الاقتصادي لا معنى له بدون

عدالة اجتماعية، فقد سن الرئيس "داسيلفا" سياسة اجتماعية غير مسبوقة أدت إلى إنقاذ أكثر من ٢٠ مليون برازيلي من تحت عتبة الفقر، حيث وسع نطاق مساعدة الدولة للفقراء من خلال برنامج المنح الأسرية، وقدم المساعدة لـ ٥٢ مليون شخص في وضعية صعبة من خلال برنامج ‘‘Bolsa Familia’’، ورفع الأجور وخفض العجز والتضخم(٩٣).

وفي شرق آسيا استطاع مهاتير محمد الرجل الفقير نفخ الروح في جسد ماليزيا المريض، فحولها من دولة فقيرة إلى نمر اقتصادي يوازي التجربة اليابانية، وتمكن من إحداث نهضة وطنية لصالح بلده وتحويلها من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاع الصناعة والخدمات بنحو ٩٠ في المائة من ناتجها المحلي، حيث انخفضت نسبة الفقر من ٥٢ إلى ٥ في المائة، وارتفع متوسط دخل الفرد من ١٢٠٠ دولار إلى ٩٠٠٠ دولار سنويا، وتهاوت نسبة البطالة إلى ٣ في المائة ().

ولقد ظلت الصين رغم الثورة القومية الشيوعية الكبرى دولة شعبية فقيرة، حتى عام ١٩٧٧م وكانت أعلى المنتجات الصناعية الرئيسية في البلاد هي ‘‘الغزل والأقمشة والفحم الخام والحبوب والقطن، حتى جاءت قصة التحول الكبرى عام ١٩٧٨م بعد تولي "دينج هسياو ينج" الرئاسة (٩٤)، فهو الأب الروحي للنهضة الحديثة في الصين، حيث طلبَ من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم، الموافقة على التعاقد مع خبير تنمية إدارية واقتصادية عالمي للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي للصين الشعبية، ورفض طلبه سبع مرات، وفي المرة الثامنة أقنعهم بفكرته ووافقت اللجنة،

---

٩٣ - https://www.bbc.com/arabic/world-43681160

٩٤ – انظر، فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ص ١٨-٢٢.

فاستقدم خبيراً في التنمية الإدارية والاقتصادية من جامعة أكسفورد البريطانية، للعمل مع الحكومة الصينية بصفة مستشار أول ([٩٥])، ويُدفع له خمسة أضعاف راتبه، وأمرَ وزراء الحكومة الصينية بتنفيذ ما يطلبهُ منهم الخبير، وأول خطواته كانت التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال الصناعة، وقد حدد "الخبير الاقتصادي أربع نقاط أساسية لمشروعه مع حكومة الصين، وهي: العمل من أجل حكومة نظيفة وأمينة ونزيهة، وتضييق الفجوة الاقتصادية بين شرق وغرب الصين، بتبادل الخبرات المتوفرة، والعمل على تقليل التضخم بالعملة، وتدريب الوزراء على الإدارة والقيادة، وتعلم الإنكليزية، ونقل الوزراء هذه التجربة إلى موظفي وزاراتهم، فظهرت النتيجة خلال ثلاث سنوات في نمو اقتصادي متسارع، وها نحن اليوم بعد خمسين عاماً نرى جمهورية الصين تتربع على عرش الاقتصاد العالمي كثاني قوة اقتصادية في العالم، حيث لا يوجد بيت في العالم إلا وفيه منتج من صناعة الصين().

إن أفضل ثروة في أي دولة هي شعبها"، وأفضل خطة للنهوض الاقتصادي والتنمية وتحقيق الثروة القومية هي القيادة الوطنية النزيهة الواعية الكفؤة والمدربة، فهذه وحدها هي أبجديات خطة النهوض لأي شعب وأي أمة، فالإنسان هو سر الثروة وأساس النهوض، ومنطلق دوافع النهوض لدى الإنسان هي حبه لوطنه، وايمانه بالنضال من أجل تغيير أوضاع الناس إلى الأفضل، وحمل همومهم والإحساس بمعاناتهم،

---

٩٥ – قصة الخبير الاقتصادي الذي استقدمته الصين من جامعة أكسفورد، رابط:
https://www.marefa.org/%D8%A5%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B3

فمن شأن ذلك أن يجعل من الزعيم والمسؤول مساهماً كبيراً في تنمية الثروة الوطنية، الموجهة دوماً نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لكل المواطنين.

السيادة الوطنية

السيادة مبدأ جوهري يخص سلطة الدولة، فالدولة ذات سلطة سيادية تحتكر بموجبها السيطرة السياسية على إقليم معين، كما تحتكر بالتبعية لذلك، وسائل هذه السيطرة، وفي مقدَّمها الإكراه المشروع، ويجمع الفقهاء على أن السيادة هي التي تميز الدولة من غيرها من الأشخاص المعنوية العامة، وفي مقدمتها وحدات الإدارة المحلية، وهي تعني الصلاحيات التي تعد حقوقاً للدولة ممارستها في النطاق الإقليمي لها، كحماية الحدود، والحفاظ على الأمن، وغير ذلك ([٩٦]).

والسيادة لغة: من سود، يقال: فلان سَيِّد قومه إذا أُريد به الحال، وسائِدُ إذا أُريد به الاستقبال، ويقال: سادهم سُوداً سُودُداً، والسَّيادة تطلق على السلطة والزَّعامة والرياسة ([٩٧]).

وعرفت السيادة اصطلاحاً بأنها تعني: السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها، أو أنها وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه ([٩٨]).

وتعتبر السيادة من المفاهيم الأصلية لتعريف الدولة الحديث، فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ الاستقلال والسيادة التامة في إدارة شؤون إقليمها، دون تدخل غيرها في شؤونها، وقد صارت أحد المبادئ الرئيسة المعترف بها دولياً، حيث يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن السيادة للأمة غير قابلة للانقسام، ولا يمكن التنازل

---

٩٦ – محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة لقانون الأمم المتحدة، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي، منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٧١م، ص ٢٩– ٣٠.

٩٧ – انظر: صحاح اللغة، ولسان العرب، مادة: [سَوَدَ]، ولسان العرب، مادة: [زَعَمَ].

٩٨ – الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ص١٢٦.

عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وظهرت تبعاً لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية ([٩٩]).

ويقرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها، إلا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بسلطات، ناقضة بذلك مبدأ المساواة في السيادة ([١٠٠])، وربما حل محل مبدأ السيادة في العرف الحديث مبدأ استقلال الدولة، حيث طرح فيما بعد الحرب العالمية الثانية مبدأ حق تقرير المصير، كأحد المبادئ الرئيسة للسلام العالمي.

والسيادة الوطنية أو سيادة الدولة، مبدأ قديم حديث ملازم للدولة منذ نشأتها، حيث كان القدماء يعتقدون أن العناية الإلهية أودعت عنصر السيادة لدى السلطة القائمة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تطور المفهوم بعد المسيحية والإسلام إلى سيادة الفكرة والعقيدة، بدلاً من سيادة الحاكم، وفي العصر الحديث مع الثورة الفرنسية تطور المفهوم إلى مبدأ السيادة للشعب، حيث صار الحاكم ممثلاً للشعب، فالحكام يمارسون السيادة باسم الشعوب، فالشعوب وحدها صاحبة السيادة، وقد تجسد ذلك في معظم الدساتير الحديثة، فالدستور الفرنسي ينص على أن: "السيادة الوطنية تنتمي إلى الشعب الذي يمارسها، عن طريق ممثليه، وعن طريق الاستفتاء العام"([١٠١]).

وبعد الحرب العالمية الثانية اعتبر مبدأ سيادة الدول من المصطلحات المهمة في القانون الدولي العام، وفي علم السياسة، لكنه أصبح مسألة مقيدة نسبياً، حيث كان

---

٩٩ – انظر: معالم الدولة الإسلامية، ص١١٩.

١٠٠ – أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، ص١٤٨-١٤٩.

١٠١ – انظر الدستور الفرنسي.

لتغيير ميزان القوى العالمية أثر على السيادة القومية، فمن ناحية أخرجتها بشكل ثابت من عزلتها القديمة، فكان على مفهوم السيادة أن يواجه تحديات صعبة أولها؛ أن الظروف الدولية أصبحت بالنسبة للدول الصغرى والمتوسطة أكثر إلحاحًا لها للانضواء تحت تنظيم دولي عام، ممثلاً في الأمم المتحدة، يرعى ويصون حقوق كل الدول وسيادتها، وثانيها أن هذه الظروف جعلت في تقارب الدول وتعاونها أمرًا ممكنًا ومقبولاً، في سبيل إحلال الأمن والسلام الدوليين(١٠٢).

ورغم التحولات الدولية الكبيرة في الميدان السياسي والاقتصادي، ومحاولة فرض نظام العولمة وما بعد العولمة، حيث تذهب السياسات الدولية من خلال ثورة التقنية، لخلق مجتمع عالمي موحد تقوده أذواق السوق والمعلوماتية، وثقافة ما يسمى بالإنسان العالمي، إلا أن المجتمعات والشعوب والأمم تظل محافظة على كياناتها التاريخية، غير قابلة للذوبان والاندماج في بعضها، مهما بلغت قوة التقنية ووسائل المعلوماتية، فلكل شعب هويته الخاصة التي تشكل خصائصه المتفردة في التاريخ، وهو في ضوئها يحدد أبعاد سيادته الوطنية، وحدودها الداخلية والخارجية.

ولا تزال سيادة الدولة مفهوماً أساسياً في مجال الأنظمة القانونية المعاصرة، فقد قرر ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية، أن المنظمة الدولية تقوم على مبدأ السيادة بين جميع أعضائها، وأنه ليس للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما (١٠٣).

كما لا تزال السيادة تمثل قاعدة رئيسة من القواعد التي تحكم العلاقات الدولية، فالدولة مهما جمعتها المصالح المشتركة والقضايا المصيرية، لا تفرط في سيادتها لحظة

١٠٢ – محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة لقانون الأمم المتحدة، سابق، ص ٢٩– ٣٠

١٠٣ – انظر ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، مادة (١) سيادة الدول الأعضاء.

واحدة، كون التفريط في السيادة يضعها على المحك من حيث الاستمرارية والمشروعية، ويفتح الباب أمام تدخلات كثيرة تسقط هيبة الدولة، واستقلال الشعب، وتضعها مع الأيام تحت الوصاية أو الانتداب أو الاستعمار، ولهذا يصنف علماء السياسة الدول من حيث مبدأ السيادة إلى قسمين:

- دول كاملة السيادة، لا تخضع ولا تتبع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لرقابة أو سيطرة من دولة أخرى، ولها مطلق الحرية في وضع دستورها أو تعديله، واختيار حكامها أو استبدالهم بموجب الدستور القائم في البلد.
- دول منقوصة السيادة لا تتمتع بالاختصاصات الأساسية للدولة لخضوعها لدولة أخرى أو تبعيتها لهيئة دولية تشاطرها بعض الاختصاصات في وطنها، ومنها الدول التي توضع تحت الحماية أو الانتداب أو الوصاية لأسباب الحرب أو الصراع، والدول المستعمرة التي توضع تحت الانتداب السياسي والعسكري من قبل الدول المستعمرة لها (١٠٤).

وإذا كانت التكتلات الاقتصادية السياسية المعاصرة، قد اقتضت مراعاة مصالح الدول الأطراف فيها، وأن تتنازل كل دولة عن جزء من سيادتها لمصلحة منظمة دولية، تجسد تكتلاً اقتصادياً أو سياسياً، فقد أقدمت حكومة الجمهورية الفرنسية مثلاً على تحويل اختصاص إصدار النقد إلى الاتحاد الأوربي، في سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة بين الدول الداخلة في هذا الاتحاد، على الرغم من كون إصدار النقد أحد الاختصاصات التي تعبر عن سيادة الدولة، وقد أجاز المجلس الدستوري الفرنسي ذلك، على أساس أن مثل هذا التصرف لا يمس الشروط الجوهرية لممارسة السيادة

١٠٤ - زياد بن عابد المشوخي، "السيادة مفهومها ونشأتها ومظاهرها". موقع صيد الفوائد. -Retrieved 2013 .04-27

الوطنية()، وهذا الاستقلال أو التبعية لا يؤثران على وجود الدولة الفعلي، وهو ليس تقسيماً مؤبداً بل هو قابل للتغيير والتبديل تبعاً لتغير ظروف كل دولة.

والسيادة حسب فقهاء القانون بالنسبة للدولة ذات وجهين: السيادة الداخلية والسيادة الخارجية، حيث تعنى السيادة الخارجية بتنظيم علاقة الدولة بغيرها من الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وهي مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أخرى، والتزام مبدأ المساواة بين جميع الدول ذات السيادة، فتنظيم العلاقات على قاعدة الاستقلال والاحترام المتبادل، وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى.

أما السيادة الداخلية فتكون ببسط الدولة سلطانها على إقليمها وولاياتها، وبسط سلطانها على كل الرعايا وتطبيق النظام والقانون على جميع المواطنين دون تمييز، وحينما نقول سيادة القانون فيعني ذلك تفرد الدولة بتطبيق القانون، فلا ينبغي أن يوجد داخل الدولة سلطة أخرى تنافس أو تنتقص من سلطة الدولة، وينبغي أن تكون سلطة الدولة على سكانها سامية وشاملة، وألا تعلو عليها سلطة أخرى، أو تنافسها في فرض إرادتها وسيادتها.

وإذا كانت السيادة الخارجية للدولة تقوم على مبدأ الاستقلال السياسي، ومبدأ حق تقرير المصير، فإنها بدرجة رئيسة تعتمد على تحرير الشعب والوطن، بكامل قواه من أي تدخلات خارجية، سواء كانت في صورة امتدادات أيديولوجية، أو تدخلات سياسية، أو أذرعة مليشياوية، كما هو وضع الميليشيا الحوثية ذراع إيران في اليمن، فالاستقلال السياسي يعني حرية اتخاذ القرار الوطني، وحرية ممارسة السلطة الوطنية دون وصاية خارجية، وأي امتداد أيديولوجي أو تدخل سياسي أو تصدير لمشروع

فوضوي أو إرهابي أو ميليشيا مدعومة خارجياً، فإن ذلك يعني انتفاء السيادة الخارجية للدولة، حيث تصبح الدولة في وضع الوصاية والتبعية.

وبالمثل – وإن بشكل أخف– حينما تذهب بعض القوى السياسية والتكوينات المجتمعية والمنظمات المدنية داخل الوطن والدولة للتعامل مع دول أخرى، خارج إطار سياسة الدولة، فإنها عند ذلك تفتح باباً لإضعاف سيادة الدولة، والتدخل في السياسات الوطنية، تلج منه الدول الطامعة والطامحة في توسيع نفوذها على حساب الدول الضعيفة، حتى وإن بدا لقاصري النظر وضعاف العقول ممن يعشقون الخارج، بأنهم من خلال علاقاتهم المتجاوزة لوطنهم ودولتهم، يحققون بعض المكاسب المادية والسياسية، فإنها تبدأ في البداية في صورة إحسان وخير، لكنها تنتهي في المجمل العام، وعلى المستوى البعيد بفتح أبواب الوطن للتدخلات الخارجية التي تقضي على السيادة الوطنية، وتؤسس لصراعات وانقسامات حادة في المجتمع تبعاً لمصادر تلك التدخلات.

إن علاقات الدول ببعضها البعض تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل، وحتى حينما تقدم الدول مساعداتها ودعمها لبعضها البعض، فإنها تفعل ذلك في إطار الحفاظ على مبدأ السيادة العامة للدول، وهي مسألة محسومة في القانون الدولي والعرف السياسي، لكن حينما تتطوع بعض فئات المجتمع وطوائفه وأحزابه وتكتلاته لهدم أسواره، وفتح الأبواب أمام المنظمات الدولية، والدول الخارجية، للتدخل في شؤون الوطن والدولة، فإنها عند ذلك تقدم خدمات كبيرة للقوى الاستعمارية والمشاريع المتعدية، على حساب الوطن والشعب، وعلى حساب الدولة والسيادة، وقد تبدأ في صورة مشاريع خيرية أو تنموية أو تأهيلية، لكنها ما تفتأ أن تتحول إلى معارضات وانتقادات للدولة والوطن، تفضي إلى استدعاء المشاريع الخارجية للتدخل في تعديل

سياسات الداخل الوطني، وحينها تنفتح أبواب الصراعات، وتتعدد بتعدد أقطاب الصراع الخارجي، فيغدو الوطن مسرحاً للصراعات الدولية والإقليمية، وهذا ما هو حاصل اليوم في وطني الحبيب، إذ لولا أن الميليشيا الحوثية فتحت الباب للتدخلات الخارجية، بدءاً من حروبها ضد الدولة في صعدة، وحتى إسقاط صنعاء في ٢٠١٤م، لما رأينا إيران تتدخل في الشؤون اليمنية، ولما رأينا المجتمع الدولي يضع اليمن تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإن أول طرق الحل لمشكلتنا اليمنية هي استعادة السيادة الوطنية، باستعادة القرار الوطني، ومغادرة مربع الوصاية الدولية الممثلة بالبند السابع، وهذا ما يتطلب إجماع كل القوى الوطنية على استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

إن مزايدة الميليشيا الإرهابية الحوثية بالحديث عن السيادة، ليس في الحقيقة سوى تغطية على جريمتها وخيانتها العظمى، بفتح اليمن على مصراعيه للاحتلال الإيراني الفارسي، وهي في الأصل ليست سوى احتلال سلالي هاشمي متحالف مع الفرس عبر تاريخ الإمامة الهادوية التي تنتسب إليها، ولقد كنا نظن أن هذه السلالة قد بلغت رشدها بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، غير أن حروب هذه الميليشيا الإمامية السلالية العنصرية، وانقلابها على الدولة والسلطة الشرعية، وتحويل اليمن إلى ساحة للصراع الدولي والإقليمي باستدعاء الاحتلال الإيراني بكل الأشكال والصور، وضعنا أمام الصورة الحقيقية للسلالة العلوية الهادوية ومليشياتها الحوثية، وأنها لا تمثل هذه الأرض ولا تنتمي إلى تاريخها ولا حضارتها، بقدر ما تمثل حالة الاحتلال السياسي والثقافي المسكون بأوهام القداسة الزائفة، وأنها السبب الرئيس وراء كل الصراعات والحروب في اليمن، والمتسبب الأول والأخير في استدعاء كافة التدخلات الخارجية، والصراعات الدولية في اليمن.

السلام الوطني

السلام اسم مُشتقّ من الفعل سَلِمَ، بمعنى الأمان والنجاة ممّا لا يُرغَب فيه؛ فيُقال: سلِم من الأمر؛ أي نجا منه، والسلامة من الآفات هي النّجاة والتخلص منها، والسلام يشمل عدة تعاريف؛ كالبراءة من العيوب، وإلقاء التحية؛ فتحية الإسلام هي السلام، وهو يعني السلامة كأن يقول المرء لأخيه أو صديقه: لك منّي السلامة، بمعنى ألا تخشَ شيئاً. والسلام اسم من أسماء الله الحُسنى، وصفة من صفاته، قال تعالى: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ)، وعندما يُقال: دار السّلام؛ فالمقصود بها الجنّة (١٠٥).

ويُعرَّف السلام كمصطلح ضد الحرب؛ وغياب الاضطرابات وأعمال العُنف، مثل: الإرهاب، أو النزاعات الدينية، أو الطائفية، أو المناطقية؛ وذلك لاعتبارات سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية. كما يأتي تعريف السلام بمعنى الأمان والاستقرار والانسجام، وبناءً على هذا التعريف فإنّ السلام يكون حالةً إيجابيّةً مرغوبةً، تسعى إليه الجماعات البشرية أو الدول، في عقد اتفاق فيما بينهم للوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار، فالسلام في هذا التعريف لا يعني عدم وجود الاضطرابات بكافة أشكالها، وإنما يعني السعي في الوصول إلى المظاهر الإيجابية (١٠٦).

---

١٠٥ – "تعريف ومعنى السلام في معجم المعاني الجامع"، www.almaany.com

١٠٦ – علي العقابي (٢٠١٠)، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات (الطبعة الأولى)، صفحة: ٣٧-٤٣. بتصرّف.

وبالمجمل فهناك اتجاهان معرفيان للنظر إلى مفهوم السلام، الأول السلام بمعنى: غياب الخلاف، العنف، الحرب...ويتبنى دعاة السلام هذا التعريف لمفهوم السلام، حيث يرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية والسلم الاجتماعي أن السلام يعني غياب الحرب، أو غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشب بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب النزاعات إلى اعتبارات اقتصادية مثل الصراع على الثروات الطبيعية، أو سياسية احتكار السلطة السياسية كدعوى البطنين والحق الإلهي لدى الهادوية، أو عرقية كالنزعة السلالية العرقية لدى هاشمية اليمن.

والاتجاه الثاني يرى أن السلام هو: الاتفاق والانسجام والهدوء...وفق هذا التعريف فإن السلام- عكس التعريف السابق- لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات ايجابية مرغوبة في ذاتها، مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة...وهكذا. السلام- إذن- هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلاً)، أكثر من كونه غياباً لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلاً). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلام". هناك سلام بين دول، وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة، وهناك سلام بين المرء وذاته ([١٠٧]).

والسلام الوطني بهذا الوجه يعني إزالة كل أسباب الصراعات والحروب، ونزعات التطرف والعنصرية والاستعلاء العرقي والإثني والتعصب الجهوي والمناطقي، وكل ما

١٠٧ – ركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في ٤ – ٤– ٢٠١٠، بتصرف.

يؤدي إلى الصراع والعنف، وإحلال النظام والقانون العام، المحقق للمساواة والعدالة، بحيث تسقيم الحقوق والواجبات لكل المواطنين، حيث يعد السلام الوطني من هذا القبيل أول شروط الاستقرار، وأهم أسس بناء الدولة وتحقيق المواطنة، فلا يمكن بحال أن تنشأ دولة لشعب تعصف به الاضطرابات والصراعات والحروب المستمرة، ولو كان سكانه ملائكة من السماء، فضلاً عن كونهم بشراً ذوي مطامع وأنانيات مختلفة.

إن مشكلتنا في اليمن ليست في غياب الرفاه وشح الموارد، بل في غياب الاستقرار الذي غيّب معه حضور الدولة والقانون والمواطنة، فعلى مدى أكثر من ١٢٠٠ عام ظلت تعصف باليمن صراعات وحروب سياسية، أحدثها في جسد الثقافة الوطنية الفكر السلالي المذهبي الوافد، تحت دعوى البطنين والإمامة والهاشمية والحق الإلهي، حيث تسللت الصراعات المذهبية والطائفية إلى اليمن مع نهاية القرن الهجري الثاني، عند مقدم المجرم إبراهيم الجزار الذي وفد اليمن والياً لمحمد بن إبراهيم بن طباطبا، الخارج بالكوفة مع أبي السرايا أيام المأمون سنة ١٩٨هـ، وجاء بجيش قوامه ٦٠٠٠ مقاتل، ليفرض على اليمنيين مذهب التشيع الإثني عشري بالقوة، وعمد إلى الإسراف في القتل وسفك الدّماء، فقتل المئات من الشّهابيّين والاكليين وبني الحارث بنجران والسّليمانيّين بعيان واللعونيّين بريدة والكباريّين بأثافث، والإبارة بظهر، والحواليين ببيت ذخار وبني نافع بالسر وسرو حمير، أمّا صعدة فقد خلت من سكّانها، ولم يبق إلاّ جماعة بحيدان(١٠٨).

ومن بعد المجرم الجزّار جاء يحيى بن الحسين الرسي الملقب -زوراً- بـ(الهادي) ٢٨٤هـ، وعمد إلى إنشاء مذهب طائفي عنصري قائم على ادعاء قداسة الهاشمية، وحصر السلطة والدين في السلالة العلوية، وشن أكثر من ثمانين معركة ضد القبائل

١٠٨ - https://nashwannews.com/opinions/183252

اليمنية، ومثلها ضد الدولة اليمنية اليعفرية، وأسس بذلك لمنهج الحروب السياسية الطائفية تحت مسمى الخروج بالسيف طلباً للإمامة، وهي النظرية التي أبقت اليمن في حروب متصلة جيلاً بعد جيل، حتى ثورة ١٩٦٢م، حيث يقوم الفكر الهادوي الزيدي على مبدأ حصر السلطة في البطنين، وطريقة الخروج بالسيف لانتزاع السلطة، وهو ما جعل السلالة العلوية في اليمن تندفع إلى الثورات المسلحة في كل جيل لانتزاع السلطة من اليمنيين ووضعها في العلويين، اعتقاداً منهم أنه لا يجوز أن يكون الحكم إلا في سلالة البطنين من أبناء علي بن أبي طالب.

وإذا كان الرسي قد أسس لخرافة السلالة والبطنين والحق الإلهي كحيلة سياسية لفرض سلطته على اليمنيين، ونفي صفة المحتل عن نفسه، بادعاء أنه ابن الرسول، وأن من حقه الحكم والسلطة، فإنه قد أسس بذلك لفوضى دائمة، وحروب مستمرة، ظلت تشنها العناصر العلوية في كل جيل ضد الدول والسلطات اليمنية، ابتدأها بسلسلة الحروب الزيدية ضد الدولة اليعفرية، واستمرت لأكثر من مائة عام، تلاها الحروب الزيدية السلالية ضد الصليحيين، واستمرت قرابة مائة عام، تلاها الحروب الزيدية ضد الدولة الرسولية، واستمرت قرابة مائتين وعشرين عاماً، تلاها الحروب الزيدية الهادوية السلالية ضد الدولة الطاهرية، وهي آخر دولة يمنية وطنية قضى عليها المجرم السلالي المطهر بن شرف الدين، بالتحالف مع العثمانيين والبرتغاليين، لتنتقل الحروب والصراعات في اليمن بعدد ذلك بين العثمانيين والزيدية العلوية من القاسميين، وبين القاسميين والسلاطين في مناطق حضرموت وأبين ولحج وعدن، وقد استغرقت حروب وصراعات القاسميين أكثر من ثلاثة قرون أهلكت اليمنيين، وقضت على استقرارهم الوطني، حتى صلح دعان عام ١٩١١م، حيث بدأ الأتراك تسليم اليمن للسلالة العلوية العنصرية ممثلةً في بيت حميد الدين، وانتقل بيت حميد الدين بعد ذلك

لمحاربة القبائل اليمنية المخالفة لهم في المذهب، واخضاعها لسيطرتهم بالقوة، فشن حروبه الإجرامية ضد الحجرية والزرانيق وضد قبيلة مراد وضد قبائل البيضاء وقبائل ريمة، لإخضاع هذه المناطق لسلطته الكهنوتية، ممارساً أبشع الجرائم، وسالكاً أسوأ طرائق التجويع والتجهيل والعزلة للشعب اليمني، متحالفاً مع الاستعمار البريطاني في عدن، حتى قُتل على يد الثائر علي ناصر القردعي في العام ١٩٤٨م، فيما عرف بالثورة الدستورية.

ومن بعده جاء ابنه المجرم أحمد يحيى حميد الدين الذي قضى على الابتسامة الوطنية، وأنهى الحكومة الدستورية، وقام بإعدام ثوار ٤٨، والزج بأعضاء الحكومة والشورى في سجون حجة، وظل يمارس العربدة والظلم والتجهيل والفساد وإفقار الشعب ونشر الخرافات حتى توفى في ١٩/ سبتمبر ١٩٦٢م، ليخلفه محمد البدر لخمسة أيام فقط، وقامت ثورة الـ ٢٦ من سبتمبر المجيد، وأعلنت الجمهورية اليمنية في يوم ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م، حيث حلم اليمنيون بعهد جديد من الرخاء والسلام والاستقرار، لتجاوز عهود وأزمنة متطاولة من التخلف والحروب والصراعات تسببت فيها النزعة الهاشمية العلوية الوافدة.

ورغم انقضاء العهد الإمامي السلالي الطائفي اللعين، وقيام النظام الجمهوري، والانتقال إلى ثقافة المواطنة والمساواة قانوناً، وتذويب الثقافة العامة الجمهورية للنزعات العرقية والطائفية في بوتقة الوطن والجمهورية والمواطنة، إلا أن السلالة العلوية الزيدية، ظلت تحمل في نفسها خلسة، عقيدة التعنصر، وادعاء القداسة الكاذبة، والايمان بخرافة الحق الإلهي، وأكذوبة البطنين، مهددة بذلك السلام الوطني، ومتآمرة على الوطن والثورة والجمهورية.

وفي ظل انشغال اليمنيين بمحو آثار الجهل والتخلف والإمامة والفقر والمرض والمظالم التي راكمتها السلالة العلوية على ظهر اليمن واليمنيين طيلة ١٢٠٠ عام، وفي خضم معترك الانتقال إلى الديمقراطية، وبناء نظام حكم ديمقراطي، وجدت السلالة العلوية في ذلك فرصتها للتخلق من جديد في ظل التعددية، والعمل في الظلام لاستعادة سلطة الإمامة الكهنوتية، والقضاء على الجمهورية والنظام الجمهوري، فذهبت للتأسيس لميليشيا سلالية طائفية جديدة، تحت مسمى الشباب المؤمن والحوثية، وعلى طريقة الخروج بالسيف الفوضوية الرسية، بدأت السلالة منذ العام ٢٠٠٤م، تشن سلسلة من الحروب على الدولة انطلاقاً من صعدة، طبقاً لمسيرتهم السلالية التاريخية التي أسسوا بها لغزوهم المذهبي لمناطق شمال اليمن، وخلال عشر سنوات وصلت ميليشياتها السلالية صنعاء، وفي يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م المشؤوم، اسقطت تلك الميليشيا الإمامية السلالية الحكومة الجمهورية في صنعاء، وأعلنت سيطرتها على العاصمة والدولة ومؤسساتها، في نفس ذكرى تولي الإمام محمد البدر الإمامة بعد أبيه، وهي رسالة واضحة وجهتها السلالة العلوية لكل اليمنيين، تخبرهم أنها ضد الجمهورية اليمنية، وضد الاستقرار، وضد بناء الدولة اليمنية الوطنية المستقرة، وأن وظيفتها التاريخية في اليمن هي إسقاط الدول الوطنية تباعاً، وإثارة الفوضى والحروب الطائفية والمذهبية، ونهب أموال وثروات اليمن، كيلا تقوم لليمنيين دولة، ولا يتحقق لهم استقرار.

إن مشكلة الاستقرار والسلام الوطني في اليمن هو في الحقيقة مشكلة السلالة العلوية الرسية، فهي العصابة الوحيدة الحاملة لمشروع الصراع والحرب والدماء والدمار في اليمن عبر تاريخها، وهو ما يستدعي وجود حل جذري لدمج هذه السلالة بالمجتمع، وتذويب نزعتها العرقية السلالية، وفكرها الطائفي المذهبي، فذلك هو الشرط الأول

والأخير لقضية السلام الوطني، وبناء الدولة المستقرة المستقلة في اليمن، وستظل المشكلة قائمة والدولة غائبة والاستقرار منعدماً، ما بقيت أفكار هذه السلالة تعشعش في أذهان عناصرها في المجتمع، حيث تقوم بنقل أفكارها العنصرية إلى أبنائها جيلاً بعد جيل، وهو ما يتسبب في نشوء أجيال مشبعة بالأحقاد والكراهية، ومولعة بنزعات التطرف العرقي والمذهبي، فتتكرر بذلك مشاهد العنف والفوضى في كل مرحلة.

الدولة الوطنية

مصطلح الدولة الوطنية يكاد يكون غير واضح في حقل الاجتماع السياسي العربي، ويطلق أحياناً على دولة ما بعد الاستعمار الغربي، ورسم الحدود بين الدول، ويطلق عليها عند البعض مسمى الدولة القُطرية، على اعتبار أنها تمثل جزءاً من كل، ولدى البعض تعتبر الوجه الآخر للدولة القومية، فالقومية من الوجهة الوطنية سيادة الشعب على جغرافيته وسلطته.

والحقيقة أن مصطلح الدولة الوطنية مركب من جزأين الأول الدولة، وتعني تجمعٌ سياسيٌ لشعبٍ ما يؤسس لكيانٍ ذي اختصاصٍ سيادي، في نطاقٍ إقليميٍ محدّد، أو هي الأمة التابعة لحكومةٍ خاصة بها، تشكل مساحةً معينةً من الأرض، ويشترك أبناؤها في التاريخ والثقافة واللغة (١٠٩).

ومصطلح الوطنية يعني الشعور بالالتزام والولاء لبلد وأمة ومجتمع سياسي محدد يشكل وطن الإنسان وموطنه، وفي لسان العرب الوطن: المنزل الذي يُقيمُ الإنسان فيه، وهو محل الإنسان وموطنه، وجمعُ وطن أوطان، ويُقال وَطَنَ بالمكان أي أقام فيه، وأوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذ منها مسكناً ومقاماً (١١٠).

---

١٠٩ - ↑ Matt Rosenberg (4-10-2017), "The Difference Between a Country, State and Nation"، Edited 3-2-2018. Retrieved www.thoughtco.com.

١١٠ - ابن منظور، معجم لسان العرب، بيروت: دار صادر، صفحة ٣٢.

ومن هنا يتضح المعنى الكلي والمفهوم المعرفي لمصطلح الدولة الوطنية، إذ تعني الدولة القائمة على مبدأ المواطنة، والمحدودة بإقليم جغرافي محدد تمارس عليه سلطاتها وسيادتها، وهي بخلاف دولة الخلافة أو الأمة، لأن دولة الأمة، هي شكل من أشكال السلطات الإمبراطورية التي تجتمع فيها عدة شعوب، تشترك في جذور قومية واحدة، وأصول تاريخية وثقافية مشتركة، وعادة ما يكون شكل الدولة فيها توسعي، بفعل العامل السياسي أو الثقافي أو كليهما، فدولة الخلافة الأموية أو العباسية، جمعت في سلطتها كل الشعوب العربية والإسلامية، وكانت تقابل في الاتجاه الآخر دولة الأباطرة الرومان التي مثلت الأمة الغربية كلها في سلطة مركزية واحدة، ومثلها دولة الفرس التي جمعت كل أجزاء الشخصية القومية لشعوب فارس والميديين، أو الدولة العثمانية التي جمعت كل أجزاء الشخصية القومية التركمانية، واتسعت سلطتها لتشمل أغلب بلاد الإسلام.

وتشكل الدولة الوطنية مرحلة من مراحل تطور الدولة في التاريخ، فالدول تنشأ وتتكامل في مسيرتها التاريخية من الصورة الوطنية إلى القومية إلى الأممية إلى المركزية العالمية، حيث تتوزع خريطة الأمم العالمية إلى كتل سياسية كبرى متجانسة دينياً وتاريخياً، فأوروبا وأمريكا تشكل هوية حضارية واحدة بإزاء الهوية الحضارية العربية الإسلامية، بإزاء الهوية الحضارية الصينية، بإزاء الهوية الحضارية الهندية، وداخل هذه الكتل الحضارية الكبرى المتنافسة، تتشكل العديد من القوميات، تشترك فيها عدة شعوب، ولكل شعب دولة وكيان سياسي مستقل، يطلق عليه الدولة الوطنية، فهي كيان إقليمي، يمتلك السيادة داخل حدود جغرافيته، ويحتكر قوى وأدوات الإكراه والسلطة، حيث يشير التعريف الوارد في اتفاقية مونتيفيديو – Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول، في عام ١٩٣٣م بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكان

دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى([١١١]).

ومن الزاوية الاجتماعية نجد اختلافاً كبيراً بين مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم الدولة الأمة، فالدولة الوطنية في الأساس هي دولة الشعب، وهي توصف لدى الكثير من المفكرين والفلاسفة بالكيان الاجتماعي، لأن العنصر الأساسي فيها يكمن في الرابطة المشتركة التي تجمع بين الأفراد الذين يتكون منهم شعب هذه الدولة، ويختلف الشعب عن الأمة في كونه يمثل مجموعةً من الأفراد تربطهم رغبة مشتركة وقوية في العيش معاً، بصرف النظر عن تجانسهم من النواحي العرقية أو الدينية أو اللغوية. إلخ، فالرابط الأساس في الدولة الوطنية هو المواطنة المتساوية، بينما تتكثف الروابط الطبيعية والمعنوية في دولة الأمة، كوحدة الأصل العرقي، ووحدة اللغة، والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والثقافة المشتركة... إلخ، ومعنى ذلك أن ما يربط بين أفراد الأمة الواحدة، يكون في العادة أقوى وأمتن وأكثر كثافة، مما يربط بين أفراد الشعب الذي لا يشكل في مجمله دولة واحدة قائمة على أساس قانوني هو المواطنة المتساوية وسيادة القانون، ولا يشترط أن تتوافر في الشعب والدولة الوطنية كافة عناصر ومقومات الوحدة الطبيعية التي تتوافر في الأمة، لكي يصبح له الحق في إقامة دولته المستقلة، بقدر ما يشترط أن يخضع كل أفراد الشعب لقانون واحد، وسلطة قانونية واحدة تحقق السيادة والمواطنة، فليست كل أمة دولة، وليست كل دولة أمة ([١١٢]).

---

١١١ – انظر، د. هادي الشيب، د. رضوان يحيى، مقدمة في عل السياسة والعلاقات الدولية، إصدار المركز الديمقراطي العربي، طبعة ٢٠١٧.

١١٢ – أ.د حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

كما تختلف الدولة الوطنية عن القُطرية، فالدولة القُطرية مصطلح أطلق مجازاً على الدول العربية بعد اتفاقية سايكس بيكو، وأكثر من استخدم هذا المصطلح المفكرون القوميون العرب أمثال عصمة سيف الدولة وصلاح الأرثوزي وميشيل عفلق وغيرهم، وكانوا يقصدون من خلاله التأسيس لفكرة الشعب العربي الواحد، والدولة العربية الواحدة، على اعتبار أن الدول العربية التي نشأت بعد الاستعمار وفي ظله من خلال اتفاقية سايكس بيكو، هي في نظرهم تجزيءٌ استعماري لوحدة الأمة العربية، فهي أجزاء مفككة من شعب عربي واحد، يتوجب على دعاة القومية العربية العمل على استعادة وحدته، حيث رفعوا شعار الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح وبأن دولة عربية واحدة ستقوم لتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج (١١٣).

والحقيقة أن الدولة الوطنية ليست جزءاً من كل كما هو مفهوم القُطرية لدى القوميين العرب، بل هي كل قائم بذاته، فكل شعب من الشعوب له وجود تاريخي مستقل عن الآخر، والعرب كأمة جمعهم الإسلام، كانوا قبل ذلك شعوباً وحضارات متعددة، نشأ بعضها في الألف الرابع ق.م، كشعب سبأ وشعب حِميَر، وشعب معين، وشعب مصر، وشعب بابل وشعب آشور، وشعب الكنعانيين، والفينيقيين، وقد نشأت لهذه الشعوب حضارات تعبر عنها في الزمن القديم، وظل بعضها حاضراً حتى لحظة الإسلام، ولم يكن اندماج الشعوب العربية بالإسلام تذويباً لذلك الوجود التاريخي الماقبلي، بل هو ائتلاف حضاري متجدد لشعوب تشترك في الأصل التاريخي والثقافي منذ بداية التاريخ، حيث تعود كل الشعوب العربية لهجرات يمنية قحطانية

١١٣ – انظر|، ميشيل عفلق، في سبيل البعث الجزء الأول، الوحدة العربية، ص ١٤٢، وانظر، عبد العزيز الدوري، ٢٠٠٨. الجذور التاريخية للقومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص ٢٤.

سامية منذ الألف الخامس ق.م، بحسب رأي كثير من المؤرخين، فمن ليس بيمني ليس بعربي.

وإذاً فالدولة الوطنية ليست كياناً سياسياً طارئاً في المنطقة حدّ توصيف القوميين العرب، بل هي الوجود التاريخي الثابت لشعوب المنطقة العربية، فقد نشأت الدولة في التاريخ العربي بشكل حضارات مستقلة عن بعضها في اليمن ومصر والشام وبابل، رغم كونها تعود في الجذر التاريخي إلى أمة واحدة، توزعت في جغرافيا المنطقة، لكنها أنشأت شعوباً ودولاً مستقلة، أو شبه مستقلة، وفي مراحل معينة من التاريخ ائتلفت مع بعضها لمواجهة الأخطار الخارجية، ولكنها ظلت حضارات ودول وطنية قائمة بذاتها حتى ما بعد الميلاد، حيث تعرضت للغزو الروماني والفارسي، وجاء الإسلام ليشكل منها امبراطورية تاريخية متجددة، لمواجهة تلك التحديات الخارجية.

وإذا كان مفهوم الدولة الوطنية قد ألبس سياق المؤامرة في الوعي العربي المعاصر، بفعل الرؤيتين القومية والإسلامية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبدايات القرن الجديد تراجعاً كبيراً، في فكر وبنية الدولة الوطنية، في أكثر من منطقة في العالم، حيث طرحت تحديات العولمة انعكاسات سلبية على الدولة الوطنية في كل الأصعدة، حيث رأى بعض الباحثين أن العولمة أذابت سيادة الدولة، وقلصت من نفوذها وسيطرتها على حدودها السياسية، الأمر الذي جعلها عرضة للتدخل الأجنبي، وتدخل الشركات متعددة الجنسيات في شؤونها الداخلية، فيما يرى البعض الآخر أن العولمة غيرت من وظائف الدولة وجعلتها تتغير باختلاف الأزمان والظروف ([١١٤]).

١١٤ – انظر، على منذر حميدوش، سيادة الدولة في ظل العولمة، المركز الوطني للمتميزين، الجزائر،٢٠١٦م.

وفي عالم الثورة المعلوماتية المتغير، أو ما يسمى بعالم ما بعد العولمة، تعرضت الدولة الوطنية لزلزال شديد، بسبب تشجيع المجتمع الدولي للأقليات الطائفية والعرقية في منطقة الشرق الأوسط، حتى أضحى مصطلح الدولة الوطنية عرضة للتفكيك أو الاحتواء والتفتيت، حيث شكلت حروب ما بعد أحداث الربيع العربي في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق مهدداً حقيقياً لوجود الدولة الوطنية، ليس على مستوى دول المواجهة والصراع فحسب، ولكن على مستوى المنطقة بشكل عام، حيث يعطي واقع الصراعات والحروب الطائفية في المنطقة مؤشراً خطيراً لتفكك الدولة الوطنية، خاصة في ظل التوجهات الدولية الرافضة لقوى الإسلام السياسي السُني، حيث تتجه السياسات الدولية في المنطقة لتشجيع الأقليات الشيعية لمواجهة قوى الإسلام السياسي، وهو ما ينذر بتفكك الدولة الوطنية، وإعادة رسم خارطة الدول في المنطقة على أسس عرقية وطائفية.

لقد شكل انهيار القوى السياسية الليبرالية والاشتراكية في المنطقة العربية في أواخر القرن المنصرم، بداية الانكسار للدولة الوطنية، ذلك أن صعود قوى وأحزاب الإسلام السياسي ذات الرؤية المتجاوزة لحدود الأوطان، فتح الباب واسعاً أمام التحول السياسي العكسي إلى الصراع الطائفي، كبديل للحياة السياسية الديمقراطية، وهو ما استدعى ثنائية الصراع العربي الإيراني في طول البلاد العربية، وفتح المنطقة برمتها للصراعات والتحالفات الدولية والإقليمية، وهو ما يهدد الدولة الوطنية، ويفتح المجال لتدخلات قصدية تهدف لإعادة رسم خارطة المنطقة وفقاً لصراع المصالح الدولية.

إن عجز التغيرات التي أحدثها الصراع في البلدان العربية خلال العقود الأخيرة، وانحسار التيار الليبرالي والتقدمي عن محور القيادة، الناتج عن ضعف المكانة الاجتماعية للبرجوازية الوطنية، وغياب الشرعية الشعبية للدولة الوطنية، بسبب انتشار

الفقر والتهميش، وانهيار الفكر الوطني الديمقراطي، أدت إلى عجز الدولة الوطنية في البلدان العربية، وهو ما سهل الطريق للقوى الإسلامية بشقيها الشيعة والسنة للقفز على السلطة، دون أن تمتلك مشروع تحديث لفكرها السياسي يستوعب كل مواطني الدولة، بعيداً عن نزعة الصراع الطائفي، وقد شكل ذلك انهياراً حقيقياً للمشروع الديمقراطي في المنقطة، واحلال الطائفية كبديل للديمقراطية، وهو ما أغرق المنطقة بالصراعات والحروب الكارثية التي تنذر بانهيار الدولة الوطنية كمؤسسة سيادية، وفتح الباب لتدخلات دولية ترغب في إعادة رسم خارطة المنطقة بما يخدم توجهات الصراع الدولي.

قائمة المراجع

١- ابن منظور، محمد بن مكرم جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢- ابن خلدون، المقدمة، طبعة باريس، ١٩٥٦م، كتاب bdf

٣- ابن تيمية، (منهاج السنة)) (٥٨٦/٣) – ط جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٩٨٢م.

٤- أبو الحسن الهمداني، الاكليل في مفاخر اليمن ومحافدها وتاريخها، وصفة جزيرة العرب.

٥- أميمة شاهين، الخطيئة الأولى بين اليهودية والمسيحية والإسلام،

٦- إسماعيل عبدا لله، مفهوم المقامات والفناء بين التصوف الإسلامي والروحانية البوذية: دراسة تحليلية، ٢٠٠٨م.

٧- أبو بكر الرازي، تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين العمري، دار الفكر دمشق، ط٣، ١٩٨٩م.

٨- أحمد الشامي، تاريخ اليمن الفكري والثقافي في العصر العباسي، ج١، ج١، منشورات العصر الحديث، ط١، ١٩٩٧م.

٩- أحمد المطاع، تاريخ اليمن الإسلامي، تحقيق عبدالله الحبشي، دار التنوير للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٦م.

١٠- ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١٩٨٢م.

١١- باتريل دينيه، لماذا فشلت الليبرالية، ترجمة يعقوب عبد الرحمن، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون الكويت، ١٩٧٢م.

١٢- بابونج، ما هي الثورة؟ وما تعريفها؟، دار الكتب المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

١٣- برناند لويس، تنبؤات برناند لويس، مستقبل الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة.

١٤- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب، ج، ط٢، ١٩٩٨م.
١٥- جمال حمدان، شخصية مصر – دراسة في عبقرية الزمان والمكان، دار الكتاب، القاهرة، ج١، ط ١٩٥٥م.
١٦- هانم إبراهيم الشبيني، الانتماء والقيم: دراسة مقارنة القاهرة، ١٩٩٢م.
١٧- هانز موليفيرتز، اليمن من الباب الخلفي، ترجمة خيري حماد، المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٣، ١٩٨٥م.
١٨- هيجل، دروس في فلسفة التاريخ، العقل في التاريخ، bdf.
١٩- وول ويريل ديورانت، قصة الحضارة، دار الفكر، بيروت، ج١، ٢٠٠٥م.
٢٠- حسين العمري، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، المطبعة العلمية دمشق، ١٩٨٤م.
٢١- حسن البناء، مجموعة الرسائل، رسالة نحو النور، كتاب bdf على الشبكة العنكبوتية
٢٢- حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، مكتبة المدرسة، بيروت، ج١، ١٩٥٥م.
٢٣- حسين مؤنس، دراسة في أحوال وعوامل تطورها وقيامها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١، ١٩٨٧م، ص ٣٤١.
٢٤- كارل ماركس، مقدمة في نقد الرأسمالية، تعريب راشد البراوي، ١٩٦٤م.
٢٥- محمد بن علي العلوي، سيرة الإمام الهادي، المجلس الزيدي، bdf.
٢٦- محمد السفياني، العولمة وخصائص الإسلام ودار الكفر، دار الفضيلة، ط ١٤٢١هـ.
٢٧- محمد حسين الفرح، الجديد في تاريخ سبأ وحمير، وزارة الثقافة اليمنية، ج١، ط ٢٠٠٤.
٢٨- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سياسة الهوية الطائفية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ٢٠١٨.

٢٩- مشيل عفلق، في سبيل البعث الجزء الأول، الوحدة العربية، bdf.
٣٠- موفَّق الدين الخزرجي الأنصاري اليمني، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، ج١، مطبعة الهلال، ١٩١١م.
٣١- محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة لقانون الأمم المتحدة، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الإسلامي، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٧١م.
٣٢- محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، مطبعة القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
٣٣- محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة لقانون الأمم المتحدة، مركز حقوق الانسان القاهرة.
٣٤- نجم الدين عمارة اليمني، أرض اليمن وتاريخيها، تحقيق حسن سليمان محمود، bdf.
٣٥- سيد قطب، معالم على الطريق، دار الشروق، ط١١، ١٩٩٧م.
٣٦- سعود بن عبد العزيز الخلف، دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، ط١، ٢٠٠١م.
٣٧- عبدالله عبدالسلام صبره ورفاقه، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، مؤسسة العفيف الثقافية، ٢٠٠٢م.
٣٨- عبدالرحمن البيضاني، مأزق اليمن في صراع الخليج، ط١، ١٩٩١م.
٣٩- الفيومي(ت/٧٧٠هـ)، المصباح المنير، ط٣، بدون تاريخ.
٤٠- عبد الله البردوني، الثقافة والثورة في اليمن، مكتبة أرشيف اليمن، مكتبة أرشيف اليمن، bdf.
٤١- عبدالله البردوني، اليمن الجمهوري، ط٥، ١٩٩٧م.
٤٢- علي البكالي، الذات الوطنية... دور الذات في بناء الدولة وإنجاز النهوض، مؤسسة أروقة للطباعة والنشر، ٢٠١٨م.
٤٣- علي البكالي، نقض الاستعباد السلالي، ج٢، المكتبة التاريخية اليمنية، ٢٠٠٠م.

٤٤- عزمي بشارة (٢٠١٢)، في الثورة والقابلية للثورة (الطبعة الأولى)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٤٥- عادل عبد القادر قوته، الانتماء للوطن، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ).
٤٦- عثمان صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة: دراسة استكشافية ١٤٢٦هـ.
٤٧- رضوى رضا الزيات، مفهوم العدالة عند افلاطون، ٢٠١٤م.
٤٨- فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ط١، ١٩٨٦م.
٤٩- نيكلسون، في التصوف الإسلامي وتاريخه، ١٩٧٣م.
٥٠- روضة عبد الله المطوع، سيكولوجية الانتماء: دراسة مقارنة، جامعة عين شمس، مدينة القاهرة-جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤م.
٥١- رينزو مانزوني، اليمن رحلة إلى صنعاء، طبعة الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠١١م.
٥٢- تفسير القرطبي، سورة لدخان، ص ٤٩٧.
٥٣- مقاييس اللغة (٦/١٤١-١٤٢).
٥٤- لويس مير، مقدمة في الأنثروبولوجيات الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى، ٢٠٠٤م.
٥٥- صادق عبده قايد، الهوية السياسية والحضارية لليمن، ج١، إصدارات وزارة الثقافة، صنعاء، ٢٠٠٤م.
٥٦- ريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩.
٥٧- الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية،
٥٨- معالم الدولة الإسلامية،

٥٩- عبد العزيز الدوري، ٢٠٠٨. الجذور التاريخية للقومية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص ٢٤.
٦٠- على منذر حميدوش، سيادة الدولة في ظل العولمة، المركز الوطني للمتميزين، الجزائر،٢٠١٦م.
٦١- علي العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات (الطبعة الأولى)، ٢٠١٠م.

المجلات والصحف والمواقع

١- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، سياسات الهوية الطائفية والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ٠٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.
٢- خارطة حدود الدم، كيف سيبدو الشرق الأوسط بحالته الأفضل، مجلة أرمد فورسس (القوات المسلحة الامريكية) عدد ٢٠٠٦م، ترجمة علي الحارس، ٢٠٠٦م.
٣- تطور فكرة تقسيم المشرق العربي في مراكز الفكر الغربية، رابط:
http://iswy.co/e10t0t
٤- السخاوي، إعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ؛ (ص١٠٠)، نقلاً عن الدكتور، د. عمر بن محمد عمر عبدالرحمن،
/https://www.alukah.net/culture/0/122433
٥- رانية عيسى، الجامعة الأردنية، مفهوم التربية الوطنية، ١٩ /١/ ٢٠٢١م :
https://hyatok.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9
٦- بحوث ودراسات/الانتماء والولاء الوطني-نهج-الشريعة،
/https://almanalmagazine.com

٧- أ.د. حامد بن مده بن حميدان الجدعاني، تعريف الانتماء، رابط:
https://shms.sa/editor/documents/43977
٨- محمد محفوظ، جريدة الرياض، الأحد ١٥ شعبان ١٤٤٢هـ ٢٨ مارس ٢٠٢١م.
٩- المعجم الوسيط، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1
١٠- القاموس المحيط، فيروز أبادي، مادة مصر، باب الميم مع الصاد والراء.
١١- قاموس المعاني، مادة نضل، رابط:
https://www.maajim.com/dictionary
١٢- الألغارية: يقصد بها نظام حكم الطبقات الأرستقراطية كالأنظمة الملكية، بينما الديمقراطية تعني نظام الحكم القائم على اختيار الشعب للسلطة.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B1
١٣-انظر: مصطلحات التاريخ والجغرافيا.
١٤- الانطولوجيا العربية، ٣ (3.59 secs) results.
١٥ - معنى الخلاص في معاجم اللغة العربية، قاموس عربي عربي،
https://www.maajim.com/dictionary
١٦ - https://www.maajim.com/dictionar
١٧ - ابن منظور، لسان العرب، مادة شجع:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A9
١٨ - معجم أكسفورد، رابط: https://ar.wikipedia.org/wiki
١٩ - Human Dignity - Functions and Meanings" (PDF"
٢٠ - عريف ومعنى كرامة في قاموس المعجم الوسيط.

٢١ - https://www.corteidh.or.cr/tablas/r30885.pdf
٢٢ – ايمانويل كانط، أسس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة فيكتور دلبوس، دار الوفاء، ط١، ٢٠١٠م، ص ١٠.
٢٣ – انظر القانون الإنساني الحقوق الطبيعية.
٢٤– د. صالح الزهراني، صحيفة المدينة، ١١ مارس، ٢٠١١م.
٢٥ – انظر، ((الصحاح في اللغة)) للجوهري (١٧٦٠/٥)، ((لسان العرب)) لابن منظور (٤٣٠/١١)
٢٦ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)
٢٧ - description of the UN declaration article 7, the United Nations
٢٨ - ٢٠١٤
http://kenanaonline.com/users/eladala/posts/686617
١– صحيفة الشرق الأوسط، محطات في مسيرة الحزب الوطني الأفريقي، لسبت – ٤ شهر ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ – ٢٣ ديسمبر ٢٠١٧ م رقم العدد، ١٤٣٧، وأنظر أيضا نلسون مانديلا، رحلتي الطويلة من أجل الحرية.
٣٠– تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ٢٠٠١م،الوثيقة الختامية لاستعراض مؤتمر (بيردان)٢٠٠٩م، ص٢.
٣١ – قصة الخبير الاقتصادي الذي استقدمته الصين من جامعة أكسفورد، رابط:
https://www.marefa.org/%D8%A5%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B3
٣٢– انظر ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول، مادة (١) سيادة الدول الأعضاء.
٣٣– زياد بن عابد المشوخي، "السيادة مفهومها ونشأتها ومظاهرها". موقع صيد الفوائد. Retrieved 2013-04-27.

٣٤ - "تعريف ومعنى السلام في معجم المعاني الجامع"،
www.almaany.com
٣٥- مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان ... نشر في ٤ – ٤- ٢٠١٠م.
٣٦ - https://nashwannews.com/opinions/183252
٣٧ - Matt Rosenberg (4-10-2017), "The Difference Between a Country, State and Nation"،
.www.thoughtco.com, Retrieved 3-2-2018. Edited

تم بحمد الله